

نشرة اصدار شركة الجزيرة تكافل تعاوني

شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٧) بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧ هـ الموافق ٢٠١٠/٤/١٢ م والمرسوم الملكي رقم (م/٢٣) بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٨ هـ الموافق ٢٠١٠/٤/١٣ م ومقرها جدة فترة الاكتتاب من يوم ١٤٣٤/٧/١٣ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٣ إلى يوم ١٤٣٤/٧/١٩ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٩ م

شركة الجزيرة تكافل تعاوني (يشار إليها فيما بعد بـ"الجزيرة تكافل تعاوني") أو "الشركة" هي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس تمت الموافقة على الترخيص بتأسيسها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٧) تاريخ ١٤٣١/٤/٢٧ هـ والمرسوم الملكي رقم (م/٢٣) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٨ هـ ويبلغ رأس مال الشركة عند التأسيس (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون مليون ريال سعودي مقسمة إلى (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات للسهم الواحد ("السهم"). وتعتمد الشركة بعد الانتهاء من الاكتتاب وانعقاد الجمعية العامة التأسيسية تقديم طلب إلى معالي وزير التجارة والصناعة بالإعلان عن تأسيس الشركة. وسوف تعتبر الشركة مؤسسة نظاماً كشركة مساهمة من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة ("القرار الوزاري") بإعلان تأسيسها ونشر عقد تأسيسها ونظامها الأساسي ("النظام الأساسي") في الجريدة الرسمية وصدور سجلها التجاري ("السجل التجاري").

سيكون الطرح الأولي للاكتتاب العام في أسهم الشركة ("الاكتتاب") أو "الاكتتاب العام" لعشرة ملايين وخمسمائة ألف (١٠,٥٠٠,٠٠٠) سهم عادي ("السهم المطروحة للاكتتاب") وبقيمة اسمية للسهم قدرها (١٠) عشرة ريالات سعودية تمثل مجملها نسبة ٢٣٠ من رأس مال الشركة. يقتصر الاكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين (ويشار إليهم مجتمعين بـ"المكتتبين" أو منفردين بـ"المكتتب")، كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسماؤهم لصالحها على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر ويعد طلب الاكتتاب لاجبا لمن يكتتب باسم مطلقته. وسيتم استخدام صافي متحصلات الاكتتاب، بعد خصم مصروفات الاكتتاب من قبل الشركة، بالإضافة إلى رأس المال المدفوع من قبل المساهمين المؤسسين لتمويل تكاليف الإضافة المرتبطة بتأسيس الشركة والتطوير الأولي لها والاحتياجات العامة لرأس المال العامل والاحتفاظ بالحد الأدنى لهامش الملاءة المالية حسب متطلبات نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته لتنفيذية والمحافظة على الحد الأدنى المطلوب من رأس المال بالإضافة إلى عمليات أو استثمارات الشركة والوديعة النظامية (الرجاء الرجوع إلى قسم "استخدام متحصلات الاكتتاب").

قبل إتمام الاكتتاب العام، اكتتب كل من المساهمين المؤسسين للشركة والذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (ش) (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المساهمين المؤسسين") بما مجموعه (٢٤,٥٠٠,٠٠٠) أربعة وعشرون مليون وخمسمائة ألف سهم قيمة كل منها عشرة ريالات دفعوا قيمتها بالكامل والتي تمثل نسبة ٧٠٪ من إجمالي رأس مال الشركة. وقد تم إيداع مبلغ (٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي تمثل قيمة هذه الأسهم في بنك الجزيرة وبالتالي سيحتفظ المساهمون المؤسسون بعد اكتمال الاكتتاب بحصة مسيطرة على الشركة (فضلاً راجع قسم شروط وتعليمات الاكتتاب). ويعتبر بنك الجزيرة هو المساهم الأكبر في الشركة بحصة ٣٠٪ بالإضافة إلى ثمانية مساهمين يملك كل منهم ٥٪ من الشركة هم شركة الجزيرة للأسواق المالية، شركة عبد اللطيف المحمم وشركاه للمقاولات، شركة اتحاد الأخوة للتنمية، شركة القصبي للمقاولات المحدودة، شركة مجموعة خالد البلطان للاستثمار التجاري، شركة التاج الإقليمية للتنمية والتطوير المحدودة، شركة الفواصل الإقليمية للاستثمار المحدودة، شركة صكوك الإقليمية للاستثمار المحدودة.

سيتم طرح أسهم الاكتتاب في يوم ١٤٣٤/٧/١٣ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٣ م ويستمر لفترة [٧] أيام كاملة بحيث يكون آخر يوم لإغلاق الاكتتاب هو يوم ١٤٣٤/٧/١٩ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٩ م ("فترة الاكتتاب"). ويمكن تقديم طلبات الاكتتاب في أي فرع من فروع الجهات المستلمة ("الجهات المستلمة") خلال فترة الاكتتاب. ويجب على كل مكتتب، الاكتتاب بـ (٥٠) خمسين سهم كحد أدنى، كما أن الحد الأقصى لكل مكتتب هو (١٠٠,٠٠٠) مئة ألف سهم. إن الحد الأدنى للتخصيص هو (٥٠) سهم لكل مكتتب وسيتم تخصيص ما يتبقى من الأسهم المطروحة للاكتتاب (إن وجدت) على أساس تناسبي بناء على نسبة ما طلبه كل مكتتب إلى إجمالي عدد الأسهم المطلوب للاكتتاب فيها. وفي حال تجاوز عدد المكتتبين (٣١٠,٠٠٠) مئتين وعشرة آلاف مكتتب، فإن الشركة لا تضمن الحد الأدنى للتخصيص وسيتم تخصيص أسهم الاكتتاب بالتساوي على عدد المكتتبين، وفي حال تجاوز عدد المكتتبين عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب، سوف يتم التخصيص حسب ما تقرره هيئة السوق المالية ("الهيئة"). سوف يتم إعادة فائض الاكتتاب (إن وجد) إلى المكتتبين دون أي عمولات أو استقطاعات من الجهات المستلمة. كما سيتم الإعلان عن عملية التخصيص ورد الفائض (إن وجد) في موعد أقصاه يوم ١٤٣٤/٧/١٦ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٦ م (راجع قسم "شروط وتعليمات الاكتتاب" و"التخصيص ورد الفائض").

ستكون أسهم الشركة من فئة واحدة تضم أسهم المساهمين المؤسسين وأسهم الاكتتاب ولا يعطى أي مساهم حقوق تصويت تفضيلية. يعطى كل سهم حامله الحق في صوت واحد. ويحق لكل مساهم يملك (٢٠) سهماً على الأقل حضور اجتماعات الجمعية العامة ("اجتماع الجمعية العامة") والتصويت فيها. أما فيما يتعلق بالجمعية العامة التأسيسية فإنه يحق لأي مساهم حضورها دون حد أدنى بعدد الأسهم المملوكة. وستستحق الأسهم المطروحة للاكتتاب أية أرباح تعلنها الشركة منذ تأسيس الشركة والسنوات المالية التي تليها. (راجع قسم "سياسة توزيع الأرباح").

متعهد التغطية



المستشار المالي



مدير الاكتتاب



الجهات المستلمة



BANK ALJAZIRA



بنك الجزيرة

مصرفية إسلامية حديثة



مصرف الراجحي Al Rajhi Bank



بنك الرياض
riyad bank



البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank

لا يوجد سوق لأسهم الشركة سواء داخل المملكة العربية السعودية ("المملكة")، أو خارجها قبل طرحها للاكتتاب العام. وقد تقدمت الشركة بطلب لهيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية لتسجيل الأسهم في القائمة الرسمية، وتمت الموافقة على نشرة الإصدار هذه وتم استيفاء كافة المستندات المؤيدة التي طلبتها الهيئة. وقد تم الحصول على جميع الموافقات الرسمية للقيام بعملية طرح الأسهم. ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في السوق في وقت قريب بعد الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم وصدور القرار الوزاري بإعلان تأسيس الشركة (راجع قسم "تواريخ مهمة للمكتتبين") وسيسمح للأشخاص والشركات والبنوك وصاديق الاستثمار السعودية ومواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربي والمقيمين في المملكة بالتداول في الأسهم بعد بداية تداول الأسهم في السوق. يجب دراسة قسمي "إشعار هام" و"عوامل المخاطر" الواردة في نشرة الإصدار هذه قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الاكتتاب بموجب هذه النشرة.

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات قدمت بحسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (والمشار إليها بـ"الهيئة"). ويحتمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسماؤهم على الصفحة (ث) مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها للنشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

صدرت هذه النشرة بتاريخ ٦ جمادى الآخرة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٣ إبريل ٢٠١٣ م

سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا
إِنَّا كُنَّا
لِرَبِّكَ

إشعار هام

تقدم هذه النشرة تفاصيل كاملة عن المعلومات المتعلقة بشركة الجزيرة تكافل تعاوني، وبالأسهم المطروحة للاكتتاب. وعند التقدم بطلب للاكتتاب في الأسهم المطروحة للاكتتاب سيتم معاملة المستثمرين على أساس أن طلباتهم تستند إلى المعلومات الواردة في هذه النشرة والتي يمكن الحصول على نسخ منها من الشركة أو من المستشار المالي أو من مدير الاكتتاب أو من الجهات المستلمة. كما يمكن الحصول على نسخ إلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني لكل من الشركة (www.ajt.com.sa) أو هيئة السوق المالية (www.cma.org.sa) أو مدير الاكتتاب (www.aljaziracapital.com.sa)، أو للمستشار المالي (www.bmg.com.sa) أو الجهات المستلمة.

عينت الشركة مجموعة بي ام جي المالية كمستشار مالي لها في هذا الشأن، (ويشار إليها فيما بعد «بي إم جي» أو «المستشار المالي»)، كما تم تعيين شركة الجزيرة للأسواق المالية كمدير للاكتتاب وشركة البلاد للاستثمار متعهداً وحيداً لتغطية الاكتتاب فيما يتعلق بالأسهم المطروحة للاكتتاب المشار إليها في هذه النشرة.

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تم تقديمها حسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (والشار إليها بـ «الهيئة»)، ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة المرشحوں الواردة أسماؤهم في الصفحة (ث) مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في النشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية أية مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أية تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلى نفسها صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت وعن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

لقد قامت الشركة بالتحريات المعقولة للتأكد من صحة المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة في تاريخ إصدارها. وجزء كبير من المعلومات الواردة عن السوق والقطاعات مأخوذة من مصادر خارجية. ومع أنه لا يوجد لدى أي من الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين الحاليين أو شركة الجزيرة للأسواق المالية أو مستشاري الشركة الواردة أسماؤهم في الصفحة (ج) أي سبب للإعتقاد بأن المعلومات الواردة عن السوق والقطاعات تعتبر غير دقيقة في جوهرها، إلا أن الشركة أو مجلس الإدارة أو المساهمون الحاليون أو المستشار المالي أو أي من مستشاري الشركة الذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (ج) لم يتحققوا بصورة مستقلة من المعلومات المدرجة في هذه النشرة عن السوق والقطاعات وعليه فإنه لا يوجد ضمان بصحة أو اكتمال هذه المعلومات.

إن المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة في تاريخ إصدارها عرضة للتغيير، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالوضع المالي للشركة وقيمة أسهم الاكتتاب التي يمكن أن تتأثر بصورة سلبية بالتطورات المستقبلية مثل التضخم ومعدلات الفائدة والضرائب، أو غيرها من العوامل الاقتصادية أو السياسية الخارجة عن نطاق سيطرة الشركة. ولا ينبغي اعتبار تقديم هذه النشرة أو أي تعامل أو اتصالات شفوية أو كتابية أو مطبوعة فيما يتعلق بالأسهم المطروحة للاكتتاب، بأنه وعد أو تعهد أو إقرار بتحقيق الإيرادات أو النتائج أو الأحداث المستقبلية.

لا يجوز اعتبار نشرة الإصدار هذه بمثابة توصية من الشركة أو المساهمين المؤسسين أو أي من مستشاريهم للمشاركة في عملية الاكتتاب. وتعتبر المعلومات الموجودة في نشرة الإصدار ذات طبيعة عامة تم إعدادها بدون الأخذ بالاعتبار الأهداف الاستثمارية الفردية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الاستثمارية الخاصة. ويتحمل كل مستلم لنشرة الإصدار قبل اتخاذ قرار بالاستثمار مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة بخصوص الاكتتاب لتقييم مدى ملاءمة المعلومات المدرجة في هذه النشرة بالنسبة للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الخاصة به.

يقتصر الاكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين. كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسماؤهم لصالحها في أسهم الشركة التي تطرح للاكتتاب العام على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر. كما يحظر توزيع هذه النشرة أو بيع أسهم الاكتتاب في دولة أخرى. وتطلب الشركة والمساهمون المؤسسون والمستشار المالي ومدير الاكتتاب من المطلعين على هذه النشرة التعرف على أية قيود نظامية ومراعاة التقيد بها.

معلومات عن القطاع والسوق

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه النشرة بخصوص قطاع التأمين والمعلومات الأخرى المتعلقة بالسوق الذي تعمل فيه الشركة من مصادر مختلفة، وقد أجرت الشركة التحريات المعقولة للتأكد من صحة المصادر، ومع أنه لا يوجد لدى بي أم جي، أو أي من مستشاري الشركة الذين تظهر أسمائهم في الصفحة (ذ) أي سبب للاعتقاد بوجود معلومات غير صحيحة متضمنة في تلك المصادر والتقديرات، إلا أنه لا يوجد أي بيان أو ضمان بشأن دقة واكتمال أيها. ومن تلك المصادر:

(١) تقديرات وتوقعات الشركة

(٢) المعلومات والتحليلات الخاصة بصناعة التأمين والتي تم الحصول عليها من مصادر ومواد تصدر عن أطراف أخرى ومتاحة للعموم، ولم يتم الحصول على موافقة المزودين بهذه المعلومات للإشارة إلى أسمائهم في هذه النشرة:

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي

تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ١٩٥٢م، وتعنى المؤسسة بوظائف رئيسية منها إصدار العملة الوطنية، القيام بعمل مصرف الحكومة، مراقبة المصارف التجارية العاملة في المملكة، إدارة احتياطات المملكة من النقد الأجنبي، وضع وتنفيذ السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف، تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته، تنظيم عمل شركات التأمين وإعادة التأمين ومزودي الخدمات والإشراف عليها.

البيانات المعدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تم استخدامها في هذه النشرة متوفرة على نطاق عام ويمكن الحصول عليها عبر الإنترنت وبالتالي لم يتم طلب موافقة خطية لاستخدام هذه المعلومات.

ص.ب. ٢٩٩٢ الرياض ١١١٦٩

المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٦٣٣٠٠٠

فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٦٦٢٩٦٦

www.sama.gov.sa



(٢) الشركة السويسرية لإعادة التأمين (سويس ري)

وهي شركة عالمية رائدة في مجال إعادة التأمين تأسست عام ١٨٦٣م في زيورخ، سويسرا، وتعمل في أكثر من ٢٥ دولة حول العالم. وتصدر الشركة تقارير عن قطاع التأمين في العالم وهذه التقارير متاحة للعموم على شبكة الانترنت. وتجدر الإشارة إلى أن سويس ري تعتبر من معيدي التأمين الاساسيين للشركة.

البيانات المعدة من قبل سويس ري والتي تم استخدامها في هذه النشرة متوفرة على نطاق عام ويمكن الحصول عليها عبر الإنترنت وبالتالي لم يتم طلب موافقة خطية لاستخدام هذه المعلومات.

Mythenquai ٥٠/٦٠

P.O. Box ٨٠٢٢

Zurich

Switzerland

Tel: +٤١ ٤٣ ٢٨٥ ٢١٢١

Fax: +٤١ ٤٣ ٢٨٥ ٢٩٩٩

www.swissre.com

ماينتكوا ٦٠/٥٠

ص.ب. ٨٠٢٢

زيورخ

سويسرا

هاتف: +٤١ ٤٣ ٢٨٥٢١٢١

فاكس: +٤١ ٤٣ ٢٨٥٢٩٩٩

www.swissre.com

Swiss Re



(٣) مجموعة ألبن كابيتال (ألبن كابيتال)

ألبن كابيتال هو مصرف استثماري رائد يقدم خدماته لعملائه من الشركات في منطقة الخليج العربي وآسيا من خلال مكاتبه في دبي ومسقط والدوحة والمناحة ودلهي وبومباي وبنغلور وتشمل خدماته استشارات الديون، والاندماج والاستحواذ، وخدمات الاسهم. كما يقوم بنشر العديد من التقارير الاقتصادية والمالية لتغطية بعض القطاعات في منطقة الخليج ومنها التأمين.

تم الاستفادة من بعض البيانات المعدة في تقرير صناعة التأمين بدول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١١م وقد تم الحصول على موافقة ألبن كابيتال الخطية بذكر اسمهم وشعارهم وإفادتهم في النشرة.

P.O. Box- 121806, DIFC

Gate Precinct Building

5, Level 4

Dubai, U.A.E.

Phone: +971-4-363 4300

Fax: +971-4-362 0565

Website: www.alpencapital.com

Email: contactus@alpencapital.com

ص.ب ١٢١٨٠٦

مركز دبي المالي العالمي

مبنى رقم ٥، الطابق ٤

دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١ ٤ ٣٦٣٤٣٠٠

فاكس: +٩٧١ ٤ ٣٦٢٠٥٦٥

الموقع الإلكتروني: www.alpencapital.com

البريد الإلكتروني: contactus@alpencapital.com



كما انه ليس لأي من الأطراف الواردة أعلاه ولأي أطراف ذات علاقة بها أي أسهم او مصلحة مهما كان نوعها في المصدر أو أي شركة تابعة لها، باستثناء شركة سويس ري التي تعتبر من معيدي التأمين الاساسيين للشركة.

المعلومات المالية المستقبلية

إن القوائم المالية المستقبلية للشركة قبل طرح الأولي للاكتتاب العام والإيضاحات المرفقة بها والتي تم إدراجها في النشرة، قد تم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وسوف تقوم الشركة بإصدار بياناتها المالية بالريال السعودي (ر.س.).

التوقعات والإفادات المستقبلية

إن التوقعات المذكورة في هذه النشرة قد تم إعدادها على أساس افتراضات محددة ومعلنة. وقد تختلف ظروف التشغيل المستقبلية عن الافتراضات المستخدمة وبالتالي لا تحتوي هذه النشرة على أي إقرار أو ضمان أو تأكيد فيما يتعلق بدقة أو كمال هذه التوقعات.

تمثل بعض التوقعات الواردة في هذه النشرة والتي لا تعد حقائق تاريخية بيانات مستقبلية تشمل على سبيل المثال لا الحصر، البيانات التي تتعلق بالوضع المالي واستراتيجية العمل وخطط الشركة والأهداف بالنسبة إلى العمليات المستقبلية (بما في ذلك خطط التطوير والأهداف المتعلقة بالشركة) يمكن أن يستدل عليها بشكل عام من خلال ما تستخدمه من كلمات ذات دلالة مستقبلية مثل «يعتزم»، «يُقدَّر»، «يعتقد»، «ينوي»، «يتوقع»، «ينبغي»، «يمكن»، «من الممكن»، «يحتمل»، «من المحتمل»، «سوف»، «قد»، «بصيغة النفي أو الإثبات، وغيرها من المفردات المقاربة أو المشابهة لها في المعنى، والتي تدل على الحديث عن المستقبل. وتنعكس إفادات التوقعات المستقبلية هذه وجهات نظر الشركة حالياً بشأن الأحداث المستقبلية، وليست ضماناً للأداء المستقبلي. الكثير من العوامل يمكن أن تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية للشركة وأدائها وإنجازاتها بصورة كبيرة عما كان متوقعاً صراحةً أو ضمناً في هذه النشرة عن النتائج أو الأداء أو الإنجازات المستقبلية التي قد تعبر عنها أو توحى بها إفادات التوقعات المستقبلية في هذه النشرة. فضلاً عن أن بعض المخاطر والعوامل التي يمكن أن يكون لها هذا الأثر المذكورة بتفصيل أكثر في أقسام أخرى من هذه النشرة (فضلاً راجع قسم «عوامل المخاطرة»). وإذا تبين أن أيّاً من الافتراضات غير دقيقة أو غير صحيحة، فإن النتائج الفعلية قد تتغير بصورة جوهرية عن النتائج المذكورة في هذه النشرة.

ومع مراعاة متطلبات قواعد تسجيل وإدراج الأسهم، فإن شركة الجزيرة تكافل تعاوون تلتزم بتقديم نشرة اكتتاب إضافية مع الموافقة عليها من قبل هيئة السوق المالية بعد الموافقة على نشرة الإصدار الأساسية وقبل إدراج أسهم شركة الجزيرة تكافل تعاوون في القائمة الرسمية في حال أصبحت الشركة على علم بأن (١) تغييراً جوهرياً قد طرأ على نشرة الاكتتاب أو على أية وثيقة مطلوبة بموجب قواعد التسجيل والإدراج. (٢) تغييرات هامة أصبحت بعلم الشركة والتي كانت من المفترض إلحاقها في نشرة الاكتتاب هذه. وفي غير الحالتين السابقتين، فإن الشركة لا تعترز تحديث أو تعديل أي معلومات متعلقة بالقطاع أو السوق أو الإفادات المستقبلية التي تتضمنها هذه النشرة سواءً كان ذلك نتيجة معلومات جديدة أو حوادث مستقبلية أو خلاف ذلك، ونتيجة لما تقدم وللمخاطر الأخرى، والأمور الاحتمالية والافتراضات فإن توقعات الأحداث والظروف المستقبلية المبينة في هذه النشرة قد لا تحدث على النحو الذي توقعه الشركة أو قد لا تحدث إطلاقاً. وعليه فإنه يجب على المستثمرين المحتملين فحص جميع الإفادات المستقبلية على ضوء هذه التفسيرات مع عدم الاعتماد على الإفادات المستقبلية بشكل أساسي.



دليل الشركة

عنوان الشركة الرئيسي
شركة الجزيرة تكافل تعاوني
مركز المساعدة التجارية - طريق المدينة
ص.ب: ٦٢٧٧ ، جدة: ٢١٤٤٢
المملكة العربية السعودية
تلفون: +٩٦٦ ٢٦٦٨٨٨٧٧
فاكس: +٩٦٦ ٢ ٦٦٧٧٢٨٤
الموقع الإلكتروني: www.ajt.com.sa
البريد الإلكتروني: info@ajt.com.sa

ممثلي الشركة

عايض مطر القثامي
ص.ب: ٦٢٧٧ جدة
الرمز البريدي: ٢١٤٤٢
العنوان: مركز المساعدة التجارية - طريق المدينة
رقم الهاتف: ٠٢-٦٦١٨٦٨٦
رقم الفاكس: ٠٢-٦٦٧٧٣١٩
البريد الإلكتروني: Aalgithami@baj.com.sa

صقر عبداللطيف نادرشاه
ص.ب: ٦٢٧٧ جدة
الرمز البريدي: ٢١٤٤٢
العنوان: مركز المساعدة التجارية - طريق المدينة
رقم الهاتف: ٠٢-٦٦٧٧٣٠٢
رقم الفاكس: ٠٢-٦٦٧٧٢٨٤
البريد الإلكتروني: Snadershah@baj.com.sa

سكرتير مجلس الإدارة:

عايض مطر القثامي
ص.ب: ٦٢٧٧ جدة
الرمز البريدي: ٢١٤٤٢
العنوان: مركز المساعدة التجارية - طريق المدينة
رقم الهاتف: ٠٢-٦٦١٨٦٨٦
رقم الفاكس: ٠٢-٦٦٧٧٣١٩
البريد الإلكتروني: aalgithami@baj.com.sa

أعضاء مجلس الإدارة المرشحون

الاسم	الجنسية	السن	المنصب	التمثيل	الملكية المباشرة	الملكية الغير مباشرة	المجموع	الاستقلالية	تنفيذي
١ عبد المجيد ابراهيم عبدالمحسن السلطان	سعودي	٤٧	رئيس مجلس الإدارة	شركة اتحاد الأخوة للتنمية	-	%١,٤٥٥٠٦	%١,٤٥٥٠٦	غير مستقل	غير تنفيذي
٢ زياد طارق عبدالله أبا الخيل	سعودي	٥٠	عضو	شركة الجزيرة للاسواق المالية	-	-	-	غير مستقل	غير تنفيذي
٣ صقر عبداللطيف نادرشاه	سعودي	٤٧	عضو منتدب	بنك الجزيرة	-	-	-	غير مستقل	تنفيذي
٤ عبد اللطيف محمد عبد العزيز بن غيث	سعودي	٦٧	عضو	الجمهور	-	-	-	مستقل	غير تنفيذي
٥ سعد إبراهيم سعد المشوح	سعودي	٥١	عضو	الجمهور	-	-	-	مستقل	غير تنفيذي

مسجل الأسهم



السوق المالية السعودية (تداول)
أبراج التعاونية
٧٠٠ طريق الملك فهد
هاتف: ٩٦٦١ ٢١٨ ٩٩٩٩
فاكس: ٩٦٦١ ٢١٨ ٩٠٩٠
ص ب ٦٠٦١٢ - الرياض ١١٥٥٥
المملكة العربية السعودية
(www.tadawul.com.sa)

المستشارون

المستشار المالي
مجموعة بي إم جي المالية
المخمل بلازا
شارع فلسطين، حي الحمراء
ص.ب. ٥٢٩٧٢ جدة ٢١٥٧٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦٢ ٦٦٨١٧٧٧
فاكس: ٩٦٦٢ ٦٦٨١٨٨٨
موقع إلكتروني: www.bmg.com.sa
البريد الإلكتروني: info@bmg.com.sa



المستشار القانوني للاكتتاب
مكتب مشعل العقيل للمحاماة والاستشارات القانونية
بالتعاون مع الحوراني ومشاركوه
شارع العليا العام، مبنى السريكون ١٢، الدور ٧
ص ب ٦٧٣٥٦، الرياض ١١٥٩٦
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦٦ (١) ٢٩٣١٢٣٤
فاكس: ٩٦٦٦ (١) ٢٩٣٠٠٥١
موقع إلكتروني: www.houraniassociates.com
البريد الإلكتروني: info-ksa@houraniassociates.com



مستشار الفحص المالي
برايس وترهاوس كوبرز
جميل سكوير، ص.ب. ١٦٤١٥
جدة ٢١٤٦٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦٦ (٢) ٦١٠-٤٤٠٠
فاكس: ٩٦٦٦ (٢) ٦١٠-٤٤١١
موقع إلكتروني: www.pwc.com/middle-east



تنويه

جميع الجهات المذكورة أعلاه أعطت موافقتها الكتابية على الإشارة إلى اسمها في هذه النشرة كما أعطت الجهات التي لها إفادة في هذه النشرة موافقتها على نشر تلك الإفادة وفي هذا السياق ولم يتم سحب هذه الموافقة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الجهات والعاملين فيها أو أي من أقربائهم لا يملكون أسهماً أو مصلحة مهما كان نوعها في الشركة أو أي تابع لها. ولهذه الأغراض تعني كلمة مصلحة امتلاك أي جزء من الشركة أو الشركة الأم بنك الجزيرة الذي يعتبر الشركة الأم مدرج في السوق.

الجهات المشاركة في الاكتاب

متعهد التغطية

شركة البلاد للاستثمار
حي الورود - طريق الملك عبد الله
ص.ب. ١٤٠ الرياض ١١٤١١
المملكة العربية السعودية
تليفون: +٩٦٦١٢٠٣٩٨٨٨
فاكس: +٩٦٦١٢٠٣٩٨٩٩
موقع إلكتروني: www.albiladinvest.com
البريد الإلكتروني: Clientservices@albiladinvest.com



مدير الاكتاب

الجزيرة للأسواق المالية
المركز الرئيسي: مركز المساعدة، طريق المدينة
ص.ب. ٦٢٧٧، جدة ٢١٤٤٢، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٢٦٦٩٢٧٧٩، فاكس: +٩٦٦ ٢٦٦١٨٣٨٨
الموقع الإلكتروني: www.aljaziracapital.com.sa
البريد الإلكتروني: contactus@aljaziracapital.com.sa



الجهات المستلمة

بنك الجزيرة
المركز الرئيسي: طريق الملك عبد العزيز
ص.ب. ٦٢٧٧، جدة ٢١٤٤٢، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٢٦٠٩٨٨٨٨، فاكس: +٩٦٦ ٢٦٠٩٨٨٨١
الموقع الإلكتروني: www.baj.com.sa
البريد الإلكتروني: info@baj.com.sa



مصرفية الاسلاميه حبيشة

مصرف الراجحي
المركز الرئيسي: شارع العليا العام
ص.ب. ٢٨، الرياض ١١٤١١، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٦٠٠٧٠٥، فاكس: +٩٦٦ ١٢١١٦٠٠٠
الموقع الإلكتروني: www.alrajhibank.com.sa
البريد الإلكتروني: Contactcenter1@alrajhibank.com.sa



بنك البلاد
حي الملز، شارع الستين
ص ب ١٤٠
الرياض ١١٤١١
هاتف ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٩٨٨٨٨
فاكس ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٩٨٨٩٨
الموقع الإلكتروني: www.bankalbilad.com
البريد الإلكتروني: MailgroupIPO@albilad.com



بنك الرياض
المركز الرئيسي: طريق الملك عبد العزيز
ص.ب. ٢٣٦٢٢، الرياض ١١٤١٦، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٠١٣٠٣٠، فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٠٤٢٧٠٧
الموقع الإلكتروني: www.riyadbank.com
البريد الإلكتروني: IPOGroup@riyadbank.com



البنك السعودي الهولندي
المركز الرئيسي: طريق الملك عبد العزيز
صندوق بريد ١٤٦٧، الرياض ١١٤٣١، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠٩٦٦-١-٤٠١٠٢٨٨، ٠٠٩٦٦-١-٤٠٦٧٨٨٨
فاكس: ٠٠٩٦٦-١-٤٠٣١١٠٤
الموقع الإلكتروني: www.shb.com.sa
البريد الإلكتروني: customercare@shb.com.sa



البنك الرئيسي للشركة

بنك الجزيرة
المركز الرئيسي: طريق الملك عبد العزيز
ص.ب. ٦٢٧٧، جدة ٢١٤٤٢، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٢ ٦٠٩٨٨٨٨، فاكس: +٩٦٦ ٢ ٦٠٩٨٨٨١
الموقع الإلكتروني: www.baj.com.sa
البريد الإلكتروني: info@baj.com.sa



مصرفية إسلامية حديثة

ملخص الاكتتاب

الشركة	شركة الجزيرة تكافل تعاوني وهي شركة مساهمة سعودية عامة تحت التأسيس، تمت الموافقة على الترخيص بتأسيسها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٧ الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ والمرسوم الملكي رقم (٢٣/م) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٨هـ القاضي بالموافقة على تأسيس الشركة وفقاً لنظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي (٦/م) وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ ولنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١ وتاريخ ١٤٢٥/٣/١هـ.
تأسيس الشركة	حصلت الشركة على الموافقة بالترخيص لتأسيسها كشركة تأمين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٧ الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ والمرسوم الملكي رقم (٢٣/م) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٨هـ. وقد حصلت الشركة على الموافقة المبدئية من مؤسسة النقد العربي السعودي بممارسة نشاط التأمين التعاوني وسوف يتم تأسيس الشركة بشكل نهائي بعد إتمام عملية الطرح الأولي للاكتتاب وتبعاً لصدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة القاضي بإعلان تأسيس الشركة بعد اجتماع الجمعية العامة التأسيسية.
نشاط الشركة	سوف تمارس الشركة أنشطة التأمين في مجال الحماية والادخار، وذلك حسب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولوائحه التنفيذية بما يطرأ عليه من تعديلات. وسوف يتوجب على الشركة بعد حصولها على السجل التجاري التقدم لمؤسسة النقد العربي السعودي للحصول على ترخيص نهائي لممارسة أنشطة التأمين التي ترغب في تقديمها.
رأس مال الشركة	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.
سعر الاكتتاب	١٠ ريالات سعودية لسهم الاكتتاب.
القيمة الاسمية	١٠ ريالات سعودية لسهم الاكتتاب.
إجمالي عدد الأسهم المصدرة	٣٥,٠٠٠,٠٠٠ سهماً عادياً.
عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب	١٠,٥٠٠,٠٠٠ سهماً عادياً.
نسبة الأسهم المطروحة للاكتتاب من الأسهم المصدرة	٣٠٪ من أسهم رأس مال الشركة المصدرة.
القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة للاكتتاب	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.
عدد أسهم الاكتتاب المتعهد بتغطيتها	١٠,٥٠٠,٠٠٠ سهماً.
إجمالي قيمة الطرح المتعهد بتغطيته	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.
فئات المستثمرين المستهدفين	يقتصر الاكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين، كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر ويعد طلب الاكتتاب لاغياً لمن يكتتب باسم مطلقته.
إجمالي عدد الأسهم المطروحة لكل فئة من فئات المستثمرين المستهدفين	سيتم طرح ١٠,٥٠٠,٠٠٠ سهم لفئة واحدة وهي الأشخاص الطبيعيين السعوديين.
الحد الأدنى للاكتتاب	٥٠ سهماً للمكتتب الواحد.
قيمة الحد الأدنى للاكتتاب	٥٠٠ ريال سعودي.
الحد الأقصى للاكتتاب	١٠٠,٠٠٠ سهماً للمكتتب الواحد.
قيمة الحد الأقصى للاكتتاب	١,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.

<p>من المتوقع أن يبلغ إجمالي العائدات من طرح الأسهم مبلغ (١٠٥,٠٠٠,٠٠٠) مائة وخمسة ملايين ريال سعودي. ستستخدم صافي متحصلات الاكتتاب بعد خصم مصاريف الاكتتاب (٥,٤٠٣,٣١١) خمسة ملايين واربعمائة وثلاثة آلاف وثلاثمائة وأحد عشر ريال سعودي وإضافة المبالغ المكتتبة من قبل المساهمين المؤسسين في (١) الاستثمار في صناديق استثمارية وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد، للاستخدام عند الحاجة في الاستثمار في الأصول اللازمة لعمل الشركة، إضافة إلى الاحتفاظ بهامش الملاءة المطلوب حسب متطلبات نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية وذلك للمحافظة على الحد الأدنى المطلوب من رأس المال، كما قد يستخدم جزء لتمويل الاستحواذ على المحفظة التأمينية التابعة لبنك الجزيرة إذا دعت الحاجة لذلك، (٢) الوديعة النظامية وفقاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة التأمين التعاوني، (٣) تغطية مصاريف ماقبل التأسيس بما في ذلك مصاريف التأسيس والمصاريف التشغيلية ومتطلبات رأس المال العامل (الرجاء الرجوع إلى قسم «استخدام متحصلات الاكتتاب»).</p>	<p>استخدام متحصلات الاكتتاب</p>
<p>ستتوفر طلبات الاكتتاب للأفراد من خلال فروع الجهات المستلمة الوارد ذكرها في نشرة الإصدار. ويجب تعبئة تلك الطلبات وفقاً للتعليمات المبينة في قسم «شروط وتعليمات الاكتتاب» من هذه النشرة. بإمكان المكتتبين الذين سبق لهم المشاركة في الاصدارات الأولية السابقة للاكتتاب عن طريق الانترنت، أو الهاتف المصرفي، أو أجهزة الصرف الآلي، التابعة للجهات المستلمة التي تقدم مثل هذه الخدمة لعملائها الذين سبق ان اشتركوا في إحدى عمليات الاكتتاب التي جرت مؤخراً.</p>	<p>طريقة الاكتتاب</p>
<p>سوف يتم الإعلان عن عملية التخصيص ورد الفائض في موعد أقصاه يوم ١٤٣٤/٧/١٦ الموافق ٢٠١٣/٥/٢٦ م وسيتم التخصيص بحد أدنى (٥٠) سهماً لكل مكتتب، وسيتم تخصيص ما يتبقى من الأسهم المطروحة للاكتتاب (إن وجدت) على أساس تناسبي بناءً على نسبة ما طلبه كل مكتتب إلى إجمالي الأسهم المطلوب للاكتتاب بها وإذا تجاوز عدد المكتتبين (٢١٠,٠٠٠) مئتين وعشرة آلاف مكتتب، فإن الشركة لا تضمن الحد الأدنى للتخصيص، في هذه الحال سيتم توزيع الأسهم بالتساوي بين جميع المكتتبين. وفي حال تجاوز عدد المكتتبين عدد الأسهم المطروحة سوف يتم التخصيص حسب ما تقرره هيئة السوق المالية. (الرجاء مراجعة قسمي «شروط وتعليمات الاكتتاب» و«التخصيص ورد الفائض»).</p>	<p>تخصيص أسهم الاكتتاب</p>
<p>سوف يتم إعادة فائض الاكتتاب (إن وجد) إلى المكتتبين دون أي عمولات أو استقطاعات من مدير الاكتتاب أو الجهات المستلمة. وسوف يتم الإعلان عن عملية التخصيص ورد الفائض في موعد أقصاه يوم ١٤٣٤/٧/١٦ الموافق ٢٠١٣/٥/٢٦ م (فضلاً راجع «شروط وتعليمات الاكتتاب»).</p>	<p>فائض مبالغ الاكتتاب</p>
<p>سيبدأ الاكتتاب بتاريخ ١٤٣٤/٧/٣ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٣ م ويستمر لفترة [٧] أيام شاملة آخر يوم لإغلاق الإكتتاب في ١٤٣٤/٧/٩ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٩ م.</p>	<p>فترة الاكتتاب</p>
<p>لم تكن هناك سوق لأسهم الشركة داخل المملكة أو خارجها قبل طرحها للاكتتاب. وقد تقدمت الشركة بطلب للهيئة لتسجيل الأسهم في القائمة الرسمية، وتمت الموافقة على نشرة الإصدار هذه وكافة المستندات المؤيدة التي طلبتها الهيئة. وقد تم الحصول على جميع الموافقات الرسمية اللازمة لعملية طرح الأسهم. ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في السوق في وقت قريب بعد الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم واستكمال كافة الإجراءات النظامية ذات الصلة والتي تتضمن استكمال تأسيس الشركة والالتزام بالبنود الإلزامية من لائحة حوكمة الشركات (فضلاً راجع قسم «تواريخ مهمة للمكتتبين»).</p>	<p>إدراج و تداول الأسهم</p>

حقوق التصويت	للشركة فئة واحدة من الأسهم، وليس لأي مساهم أي حق أفضلية في التصويت. ويمنح كل سهم صاحبه الحق في صوت واحد، ويحق لكل مساهم لديه ما لا يقل عن ٢٠ سهم الحضور والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، أما فيما يتعلق بالجمعية العامة التأسيسية فإنه يحق لأي مساهم حضورها دون حد أدنى لعدد الأسهم المملوكة (فضلاً راجع «ملخص النظام الأساسي للشركة»).
قيود نقل ملكية أسهم المساهمين المؤسسين.	يخضع المساهمون المؤسسون لقيود عدم جواز التصرف في أسهمهم لفترة ثلاث سنوات مالية كاملة لا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً («فترة الحظر») من تاريخ تأسيس الشركة. ويجب الحصول على موافقة هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد على أي بيع للأسهم من قبل المساهمين المؤسسين بعد انتهاء فترة الحظر، كما ينبغي إبلاغ مؤسسة النقد والجهات المختصة بنسب الملكية التي تزيد عن (٥%) خمسة بالمئة وأي تغيير طرأ على هذه النسب.
توزيع الأرباح	ستستحق الأسهم المطروحة للاكتتاب أية أرباح تعلنها الشركة من تاريخ تأسيس الشركة والسنوات المالية التي تليها. (للإطلاع على سياسة توزيع أرباح الشركة انظر قسم «سياسة توزيع الأرباح»).
عوامل المخاطرة	هناك عوامل مخاطرة معينة تتعلق بالاستثمار في هذا الاكتتاب، ويمكن تصنيف هذه المخاطر في (أ) مخاطر تتعلق بنشاط الشركة وأعمالها (ب) مخاطر تتعلق بالسوق والبيئة التشريعية (ج) مخاطر تتعلق بالأسهم العادية (د) مخاطر متعلقة بالأوضاع الاقتصادية. وقد تم تحليل هذه المخاطر في قسم «عوامل المخاطرة» من هذه النشرة والتي يجب مراجعتها بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم المطروحة في هذا الاكتتاب.

ملاحظة:

يجب قراءة قسمي «إشعار هام» و «عوامل المخاطرة» من هذه النشرة بعناية تامة قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في أسهم الاكتتاب بموجب هذه النشرة.

تواريخ مهمة للمكتتبين

التاريخ	الجدول الزمني المتوقع للاكتتاب
من يوم ١٤٣٤/٧/٣ هـ حتى ١٤٣٤/٧/٩ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٣ م حتى ٢٠١٣/٥/١٩ م	فترة الاكتتاب
يوم ١٤٣٤/٧/٩ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٩ م	آخر موعد لتقديم طلبات الاكتتاب وسداد قيمة الاكتتاب
يوم ١٤٣٤/٧/١٦ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/٢٦ م	الإشعار بالتخصيص النهائي وإعادة المبالغ الفائضة
يوم ١٤٣٤/٧/١٦ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/٢٦ م	إعادة فائض أموال الاكتتاب للمكتتبين (في حال وجود فائض للاكتتاب)
بعد الانتهاء من جميع الإجراءات ذات العلاقة	تاريخ بدء تداول الأسهم

ينبغي العلم بأن التواريخ الواردة أعلاه هي تواريخ تقريبية، وسيتم الإعلان على التواريخ الفعلية في الصحف المحلية.

كيفية التقدم بطلب للاكتتاب

يقتصر الاكتتاب على: (١) الأشخاص السعوديين الطبيعيين. (٢) يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها، على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر. وسيتم توفير نماذج طلبات الاكتتاب في أثناء فترة الاكتتاب لدى مدير الاكتتاب وفروع الجهات المستلمة ومواقعها الإلكترونية. ويمكن أيضاً للاكتتاب عن طريق الإنترنت أو الهاتف المصرفي أو أجهزة الصراف الآلي التابعة للجهات المستلمة التي تقدم هذه الخدمة للمكتتبين الذين سبق أن اشتركوا في الاكتتابات التي جرت مؤخراً شريطة أن: (١) يكون للمكتتب حساب لدى الجهة المستلمة التي تقدم هذه الخدمات، و(٢) ألا تكون قد طرأت أي تغييرات على المعلومات أو البيانات الخاصة بالمكتتب منذ اكتتابه في طرح سابق.

فيما يختص بطلبات الاكتتاب، يجب تعبئة نماذج طلبات الاكتتاب طبقاً للتعليمات الواردة في قسم «شروط وتعليمات الاكتتاب» من هذه النشرة. ويجب على كل مكتتب أن يوافق على كل الفقرات الواردة في نموذج طلب الاكتتاب ذات العلاقة. وتحتفظ الشركة بحقها في رفض أي طلب اكتتاب بصورة جزئية أو كلية، في حالة عدم استيفاء أي من شروط الاكتتاب. ولا يسمح بتعديل طلب الاكتتاب أو سحبه بعد استلامه من أحد الجهات المستلمة. يعتبر طلب الاكتتاب عندئذ اتفاقاً ملزماً بين المكتتب والشركة (فضلاً راجع قسم «شروط وتعليمات الاكتتاب»).

ملخص للمعلومات الأساسية

يعد هذا الملخص نبذة موجزة عن المعلومات المدرجة في هذه النشرة وبالتالي لا يشتمل على كافة المعلومات التي قد تهم المكتتبين ويجب على مستلم هذه النشرة قراءتها بالكامل قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركة. وقد تم تعريف بعض المصطلحات الموجودة في هذه النشرة تحت قسم التعريفات.

١. خلفية عن الشركة

شركة الجزيرة تكافل تعاوني (ويشار إليها في هذه النشرة بـ«الشركة») هي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس تمت الموافقة على الترخيص بتأسيسها حسب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٧) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ والمرسوم الملكي رقم (م/٢٣) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٨هـ ، وبعد إغلاق عملية الاكتتاب وانعقاد الجمعية العامة التأسيسية، سوف يتم تقديم طلب إلى وزير التجارة والصناعة للموافقة على تأسيس الشركة، وتعتبر الشركة قد تأسست كشركة مساهمة سعودية اعتباراً من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تأسيسها، ومن ثم إصدار سجلها التجاري، سوف تتقدم الشركة بطلب لمؤسسة النقد للحصول على ترخيص نهائي للقيام بأعمال التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية. ويبلغ رأس مال الشركة (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون مليون ريال سعودي موزع على (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وثلاثين مليون سهم. وقد اكتتب المساهمون المؤسسون بـ (٢٤,٥٠٠,٠٠٠) أربع وعشرين مليون وخمسمائة ألف سهم تمثل (٧٠) % من رأس مال الشركة. كما سيتم طرح (١٠,٥٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين وخمسمائة ألف سهم تمثل (٣٠) % من رأس مال الشركة للجمهور بسعر (١٠) عشرة ريالاً للسهم الواحد.

وبعد استكمال الإجراءات الرسمية المتعلقة بتأسيس الشركة وإصدار السجل التجاري سوف تتقدم الشركة لمؤسسة النقد بطلب إصدار الترخيص النهائي لمزاولة أعمال التأمين التعاوني ، وبعد إصدار الترخيص سوف تتقدم الشركة بطلب ترخيص برامج التأمين المطروحة من قبلها وبذلك تكون الشركة قادرة على البدء في أعمالها. وبشكل موازي سوف تباشر الشركة عملية تقييم المحفظة التأمينية التابعة لبنك الجزيرة تمهيداً للاستحواذ عليها وذلك بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد والجمعية العمومية غير العادية على قيمة وشروط الاستحواذ ، وتجدر الإشارة إلى أن عملية نقل المحفظة والعمليات اللازمة لبدء مزاولة الأعمال خاضعة لقيود وإجراءات نظامية خارجة عن سيطرة الشركة ولذلك لا يمكن وضع جدول زمني محدد لإتمامها.

٢. رؤية الشركة

أن تكون الشركة الرائدة في مجال التأمين المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الاوسط من خلال تقديم حلول تأمينية مبتكرة ذات جودة عالية تفوق توقعات الشرائح المستهدفة من العملاء بما يحقق الفائدة القصوى للمساهمين، والعملاء، والموظفين.

٣. استراتيجية الشركة

تتبنى شركة الجزيرة تكافل تعاوني استراتيجية تعتمد على العناصر التالية:

- تطوير منتجات تأمينية مبتكرة ومتنوعة تفوق تطلعات الشرائح المستهدفة تخدم حاجات المجتمع من الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص.
- إيصال خدمة ذات جودة عالية تتناسب مع تطلعات الشركة وتحقق رغبات العملاء.
- إدارة المخاطر بقدرات عالية من خلال الاستثمار في التقنية وتطبيق أفضل الممارسات.
- استقطاب وتنمية وتحفيز كوادر ذات خبرة عالية.
- زيادة فعالية عمليات الشركة بما يضمن تحقيق أعلى عائد على الموارد المستخدمة

٤. المزايا التنافسية للشركة

تتمتع الشركة بعد اتمام تأسيسها بالمزايا التنافسية التالية:

- الاسم الأول في مجال الحماية والإدخار

على الرغم من أن الشركة قيد التأسيس إلا أنها تمتلك اسماً مرموقاً في السوق المحلي من خلال عملها تحت مظلة بنك الجزيرة على مدى العشر سنوات الماضية ، حيث استطاعت كسب ثقة العملاء وبناء قاعدة قوية على مستوى الأفراد والشركات كما بلغت الحصة السوقية الحالية لمحفظة ادارة التكافل التعاوني ٢٥,٧% بنهاية عام ٢٠١١م من إجمالي اقساط التأمين المكتتبه في الحماية والإدخار بالمملكة. واعتبرت من الرواد في تقديم حلول الحماية والإدخار وحصلت الإدارة على العديد من الجوائز العالمية منها:

- جائزة أفضل شركة تكافل في الشرق الأوسط لعام ٢٠١١م
- جائزة أفضل شركة تكافل لعام ٢٠١٠م
- جائزة يوروموني لأفضل مقدم برنامج تكافل ٢٠٠٦م و ٢٠٠٨م
- جائزة بوليسي للتأمين في الشرق الأوسط لأفضل مقدم تأمين حياة للاعوام ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م
- جائزة كليف لأفضل مقدم برنامج تكافل ٢٠٠٧م
- جائزة مجلة التمويل الاسلامي لأفضل مقدم تكافل ٢٠٠٤م

• خبرة واسعة في السوق المحلي

تمتلك الشركة الخبرة في معرفة وتحديد احتياجات شرائح العملاء المختلفة فيما يخص المنتجات التأمينية ولديها الإلمام التام بمقومات السوق مما يساهم في ترسيخ مكانتها في السوق المحلية.

• خبرة قوية في تطوير المنتجات

انطلاقاً من المعرفة النامة لاحتياجات المجتمع فقد احتلت إدارة التكافل التعاوني بنك الجزيرة موقعا ريادياً في تحديد وتلبية هذه الاحتياجات من خلال طرح برامج متنوعة تفوق توقعات العملاء محققة الريادة في السوق المحلي والعالمي.

• شبكة توزيع واسعة

تمتع الشركة بانتشار قوي في شبكة فروعها التي تغطي المناطق الرئيسية بالمملكة ويقوم بإدارتها كوادر سعودية متخصصة في تسويق منتجات الحماية والادخار.

• خبرة قوية في تقييم مخاطر الاكتتاب

تمتلك الشركة خبرة فنية واسعة في مجال الاكتتاب من خلال شراكتها الاستراتيجية مع أقوى شركات إعادة التأمين على مدى السنوات الماضية تحت مظلة بنك الجزيرة مما يعزز مكانتها التنافسية وقدرتها على تقييم مخاطر الاكتتاب مستقبلاً.

• مركز امتحانات دولي معتمد

دأبت ادارة التكافل التعاوني بنك الجزيرة على تفهم احتياجات السوق المحلي من الكوادر المؤهلة في مجال التأمين ، ومن هذا المنطلق فقد أخذت على عاتقها مسؤولية تطوير الكوادر الوطنية في هذا المجال معتمدة في ذلك على الثقة التي اكتسبتها لدى الجهات الدولية المقدمة لخدمات التدريب في مجال التأمين خلال السنوات الماضية وقد أصبحت ادارة التكافل التعاوني اول مركز معتمد لتقديم امتحانات (اللوما) في المملكة العربية السعودية والمركز الوحيد المعتمد لدى (أس أو آي) لتقديم امتحانات الاكتواريين في المملكة مما سيدعم قوتها التنافسية مستقبلاً.

٥. المساهمون المؤسسون:

رقم	المساهمون	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الدفترية (ريال)	نسبة الملكية (%)
١	بنك الجزيرة	سعودي	١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠%
٢	شركة الجزيرة للأسواق المالية	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٣	شركة خليفة عبد الطيف الملحم وشركاه للمقاولات	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٤	شركة إتحاد الأخوة للتنمية	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٥	شركة القصي للمقاولات المحدودة	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٦	شركة مجموعة خالد السلطان للاستثمار التجاري	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٧	شركة التاج الإقليمية للتنمية والتطوير	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٨	شركة الفواصل الإقليمية للاستثمار	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٩	شركة صكوك الاقليمية للاستثمار	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
	مجموع أسهم المساهمين المؤسسين		٢٤,٥٠٠,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٠%
	أسهم الجمهور		١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠%
	المجموع الكلي		٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%

٦. نظرة على أسواق التأمين

• أسواق التأمين العالمية

بلغ إجمالي أقساط التأمين العالمي (الممتلكات والأضرار والحماية والإدخار والصحي) عام ٢٠١١م ما يقارب ٤,٥٩ تريليون دولار أمريكي (١٧,٢١ تريليون ريال سعودي) مقارنة بـ ٤,٣ تريليون دولار أمريكي (١٦,١٢ تريليون ريال سعودي) في عام ٢٠١٠م، وذلك بحسب أرقام سويس ري. وقد وصلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من أقساط التأمين إلى حوالي ١,٢٠ تريليون دولار أمريكي (٤,٥ تريليون ريال سعودي) في عام ٢٠١١م مرتفعة بنسبة ٠,٥% عن العام ٢٠١٠م والتي بلغت الاقساط فيه ١,١٦ تريليون دولار أمريكي (٤,٣٥ تريليون ريال سعودي).

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيمكن تلخيص إجمالي أقساط التأمين (عدا الحماية والإدخار) لعام ٢٠١١م بالجدول التالي:

البلد	أقساط التأمين (مليون ريال سعودي)	النسبة من السوق العالمي
تركيا	٣١,٧٦٢	٠,٤٣%
إيران	٢٨,٣١٢	٠,٣٨%
الإمارات العربية المتحدة	٢٠,٢٨٧	٠,٢٨%
المملكة العربية السعودية	١٧,٥٥٩	٠,٢٤%
المغرب	٧,٤٥٨	٠,١٠%
الجزائر	٤,١٢١	٠,٠٦%
مصر	٣,٦٤٨	٠,٠٥%
قطر	٣,٤٠٥	٠,٠٥%
تونس	٢,٦٠٢	٠,٠٤%
الكويت	٢,٣٥١	٠,٠٣%
عمان	٢,٣١٣	٠,٠٣%
الأردن	٢,١١٨	٠,٠٣%
البحرين	١,٦١٦	٠,٠٢%

المصدر: سويس ري.

• نبذة عن سوق التأمين في المملكة العربية السعودية

شهد سوق التأمين في المملكة نمواً ملحوظاً وصل إلى ١٢% حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين ١٦,٤ مليار ريال سعودي في ٢٠١٠م مقارنة بـ ١٤,٦ مليار ريال سعودي في ٢٠٠٩م. حيث بلغت نسبة النمو في مجال التأمين الصحي ١٩% كما بلغت نسبة النمو في تأمين المركبات ٦% خلال عام ٢٠١٠م وقد بلغت نسب النمو في حجم سوق التأمين إلى مستويات أعلى من ٢٠ و ٣٠% سنوياً. الجدول التالي يوضح نمو السوق منذ عام ٢٠٠٦م:

التغيير	٢٠٠٦	٢٠٠٧	التغيير	٢٠٠٨	التغيير	٢٠٠٩	التغيير	٢٠١٠	التغيير
إجمالي أقساط تأمين الحماية والإدخار (مليون ريال)	٢١٨	٣٢٧	٥٠%	٥٩٤	٨٢%	١,٠٠٣	٦٩%	٩٧٢	٣-
التأمين الصحي (مليون ريال)	٢,٢٢٢	٣,٠٦٥	٣٨%	٤,٨٠٥	٥٧%	٧,٢٩٢	٥٢%	٨,٦٩٠	١٩%
التأمين العام (مليون ريال)	٤,٤٩٧	٥,١٩١	١٥%	٥,٥٢٠	٦%	٦,٣١٥	١٤%	٦,٧٢٥	٦%
إجمالي قيمة أقساط التأمين (مليون ريال)	٦,٩٣٧	٨,٥٨٣	٢٤%	١٠,٩١٩	٢٧%	١٤,٦١٠	٣٤%	١٦,٣٨٧	١٢%
نسبة إجمالي التأمين العام من إجمالي الناتج المحلي	٠,٣٤%	٠,٣٧%	٨,٨٢%	٠,٣١%	١٦,٢٢-	٠,٤٦%	٤٨,٣٩%	٠,٤١%	١٠,٨٧-
نسبة إجمالي التأمين الصحي من إجمالي الناتج المحلي	٠,١٧%	٠,٢٢%	٢٩,٤١%	٠,٢٧%	٢٢,٧٣%	٠,٥٣%	٩٦,٣٠%	٠,٥٣%	٠,٠٠%
نسبة أقساط تأمين الحماية والإدخار من الناتج المحلي	٠,٠٢%	٠,٠٢%	٠,٠٠%	٠,٠٣%	٥٠,٠٠%	٠,٠٧%	١٣٣%	٠,٠٦%	١٤,٢٩-

المصدر: مؤسسة النقد

جدول المحتويات

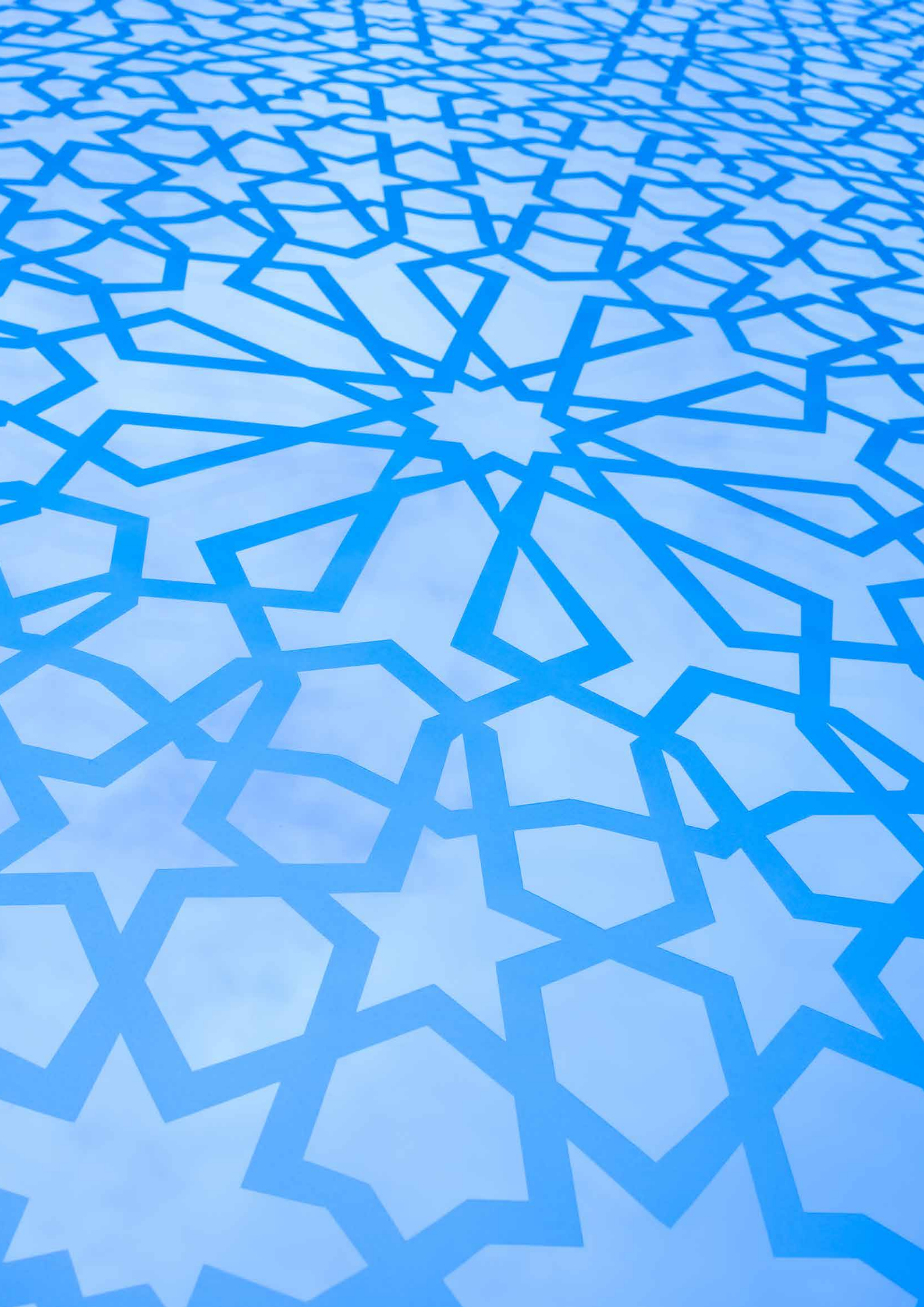
١	مصطلحات و تعريفات	١
٤	عوامل المخاطرة	٢
٤	المخاطر المتعلقة بالسوق والبيئة التشريعية	١-٢
٦	المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة	٢-٢
١٠	المخاطر المتعلقة بالأسهم العادية	٣-٢
١٠	المخاطر المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية	٤-٢
١١	نبذة عن السوق	٣
١١	مصادر البيانات	١-٣
١١	لمحة عن الاقتصاد السعودي	٢-٣
١٢	أسواق التأمين العالمية	٣-٣
١٤	سوق التأمين في المملكة العربية السعودية	٤-٣
٢١	الشركة	٤
٢١	خلفية عن الشركة	١-٤
٢١	هيكل ملكية الشركة	٢-٤
٢٢	الشركات والمؤسسات المساهمة في الشركة	٣-٤
٢٦	المصالح المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والأشخاص الأساسيين في الشركة	٤-٤
٢٦	الرؤية المستقبلية للشركة	٥-٤
٢٦	الاستراتيجية.	٦-٤
٢٦	المزايا التنافسية	٧-٤
٢٧	الأنشطة الرئيسية	٥
٢٧	الأقسام الرئيسية	٦
٢٧	إدارة الثروة البشرية	١-٦
٢٧	إدارة العمليات	٢-٦
٢٧	الإدارة المالية	٣-٦
٢٧	إدارة التدقيق الداخلي	٤-٦
٢٨	ادارة المخاطر	٥-٦
٢٨	إدارة قنوات التوزيع	٦-٦
٢٨	إدارة الجودة وتطوير الأعمال	٧-٦
٢٨	إدارة الإلتزام	٨-٦
٢٩	الهيكل التنظيمي	٧
٢٩	الهيكل التنظيمي المقترح	١-٧
٢٩	الإدارة العليا والمدراء	٢-٧
٣٣	حوكمة الشركة	٣-٧
٣٧	عقود الخدمات والمكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا	٤-٧
٣٧	إقرارات من أعضاء مجلس الإدارة المقترحين وكبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة	٥-٧
٣٨	نبذة مالية	٦-٧
٣٨	تعهدات الشركة بعد الإدراج	٧-٧

٣٨
٣٨
٣٩
٣٩
٤٠
٤٥
٤٥
٤٥
٤٥
٤٦
٤٧
٤٧
٤٧
٤٧
٤٨
٤٨
٤٨
٤٨
٤٩
٤٩
٥٢
٥٢
٥٢
٥٣
٥٤
٥٦
٥٦
٥٦
٥٦
٥٦
٥٧
٥٧
٥٧
٥٧
٥٨
٥٨
٥٨

المعلومات المالية	٨
مراجع الحسابات	١-٨
التقارير المطلوبة	٢-٨
إقرار أعضاء مجلس الإدارة بخصوص المعلومات المالية	٣-٨
العوامل المؤثرة في نشاط الشركة	٤-٨
عملية الاستحواذ	٩
خلفية عن الاستحواذ	١-٩
بنك الجزيرة- المحفظة التأمينية	٢-٩
الأداء المالي	٣-٩
الموارد البشرية	٤-٩
اتفاقية إستحواذ المحفظة التأمينية	٥-٩
تمويل الاستحواذ	٦-٩
موافقة المساهمين والجهات التشريعية	٧-٩
الرسملة والمديونية	١٠
سياسة توزيع الأرباح	١١
شروط الإعلان عن توزيع الأرباح على المساهمين	١-١١
أثر عملية الاستحواذ بالنسبة لتوزيع الأرباح	٢-١١
استخدام متحصلات الاكتتاب	١٢
ملخص النظام الأساسي للشركة	١٣
المعلومات القانونية	١٤
معلومات عن تأسيس الشركة	١-١٤
التراخيص	٢-١٤
عقود الأطراف ذات العلاقة	٣-١٤
العقود الجوهرية	٤-١٤
العقارات	٥-١٤
الملكية الفكرية	٦-١٤
التقاضي	٧-١٤
وصف الأسهم	١٥
رأس المال.	١-١٥
الأسهم والقيود المترتبة عليها	٢-١٥
حقوق المساهمين	٣-١٥
حقوق التصويت	٤-١٥
الجمعية العامة للمساهمين	٥-١٥
مدة الشركة وتصفياتها	٦-١٥
التعهد بتغطية الاكتتاب	١٦
ملخص ترتيبات التعهد بتغطية الاكتتاب	١-١٦

٥٩
٥٩
٥٩
٥٩
٥٩
٦٢
٦٢
٦٢
٦٢
٦٣
٦٣
٦٣
٦٤
٦٥
٧١

الرسوم والمصاريف للطرح	١٧
الإعفاءات	١٨
شروط وتعليمات الاكتتاب.	١٩
معلومات عن الاكتتاب	١-١٩
الاكتتاب في الأسهم	٢-١٩
التخصيص ورد الفائض	٣-١٩
الإقرارات	٤-١٩
بنود متفرقة.	٥-١٩
تسجيل الأسهم وترتيبات التعامل	٦-١٩
سوق الأسهم السعودية (تداول)	٧-١٩
تداول الأسهم	٨-١٩
الأوقات والظروف التي يجوز فيها تعليق الطرح	٩-١٩
الوثائق المتاحة للمعاينة	٢٠
الملحق ١: تقرير المركز المالي المستقبلي	
الملحق ٢: تقرير الفحص الخاص	



امصطلحات و تعريفات

تنطبق التعريفات والمصطلحات التالية على كافة نصوص هذه النشرة ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك:

- **اتفاقية التعهد بالتغطية:** تمثل الاتفاقية التي أبرمت بين شركة الجزيرة تكافل تعاوني يمثلها المساهمون المؤسسون من جهة ومتعهد تغطية الاكتتاب من جهة ثانية والتي بموجبها وافق المساهمون المؤسسون على طرح عدد الأسهم المذكور في هذه النشرة البالغ (١٠,٥٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين وخمسمائة ألف سهم ووافق متعهد تغطية الاكتتاب على التصرف نيابة عن الشركة وشراء ما لم يتم شراؤه من كافة الأسهم المطروحة بتاريخ الإغلاق وذلك بالسعر المعروض.
 - **اتفاقية نقل الأعمال:** إتفاقية نقل الأعمال المقرر إبرامها بين بنك الجزيرة والشركة، كما هو موضح في ١٥-٣ قسم "المعلومات القانونية".
 - **إجمالي الأقساط المكتتبة:** إجمالي الأقساط التي تستلمها شركة التأمين مقابل عقود التأمين المبرمة أو تتعاقد عليها الشركة خلال فترة محددة دون خصم أية أقساط تحال إلى شركات تأمين أخرى.
 - **الاحتياطي النظامي:** النسبة المئوية التي يجب على الشركة تجنيبها من الأرباح الصافية وفقاً للمادة ١٠ من نظام التأمين.
 - **الإدارة:** إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني.
 - **الاكتتاب:** الاكتتاب في الطرح الأولي لـ ١٠,٥٠٠,٠٠٠ سهم عادي تمثل (٣٠٪) ثلاثون في المائة من رأس مال الشركة.
 - **الاكتتاب التأميني:** عملية قبول التأمين على المخاطر.
 - **الاستحواذ:** الاستحواذ من قبل الشركة على المحفظة التأمينية والأصول المتعلقة بها من بنك الجزيرة كما هو موضح في قسم "الاستحواذ" وقسم "المعلومات القانونية" من هذه النشرة وذلك بشروط مقبولة للشركة وبنك الجزيرة بعد الحصول على الموافقات التنظيمية والموافقات الأخرى اللازمة.
 - **الاسهم:** الاسهم العادية للشركة بقيمة اسمية قدرها ١٠ رباتل للسهم
 - **أسهم الاكتتاب:** ١٠,٥٠٠,٠٠٠ سهم عادي من أسهم الشركة.
 - **أسهم المساهمين المؤسسين:** ٧٠٪ من مجموع أسهم رأس مال الشركة وتبلغ (٢٤,٥٠٠,٠٠٠) سهم عادي من أسهم الشركة.
 - **أقارب:** الزوج والزوجة والأبناء القصر.
 - **الأقساط المكتتبة:** مجموع المبالغ المدفوعة لشركات التأمين لقاء تغطية هذه الشركات لمخاطر معينة وفقاً لشروط وثائق التأمين الموقعة مع عملائها.
 - **إعادة التأمين:** تحويل أعباء المخاطر المؤمن عليها من المؤمن إلى معيد التأمين، وتعويض المؤمن من قبل معيد التأمين عما يتم دفعه للمؤمن لهم إذا تعرضوا للخسارة أو الخسارة.
 - **أعضاء المجلس:** أعضاء مجلس إدارة الشركة من وقت لآخر، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة المرشحوون للشركة.
- أ**
- **التأمين:** تحويل أعباء المخاطر من المؤمن لهم إلى المؤمن وتعويض من يتعرض منهم للخسارة أو الخسارة من قبل المؤمن.
 - **تأمين الحماية:** عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة والعجز الدائم الكلي أو الجزئي أو المؤقت للفرد والمجموعات.
 - **تأمين الحماية والإدخار:** عمليات التأمين التي يدفع بموجبها المؤمن مبلغاً أو مبالغ، بما فيها حصيد الإيداع، في تاريخ مستقبلي مقابل ما يدفعه المؤمن له من اشتراكات.
 - **التأمين على الحياة:** عمليات التأمين المقابلة لتأمين الحماية وتأمين الحماية والإدخار في الأسواق العالمية.
 - **تداول:** نظام آلي لبيع وشراء الأسهم السعودية.
 - **توزيع الفائض:** وهي الطريقة التي يتم بموجبها توزيع فائض الربح لشركة التأمين أو إعادة التأمين على حملة الوثائق.
- ت**
- **الجريدة الرسمية:** جريدة أم القرى، وهي الجريدة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
 - **الجمعية العامة:** الجمعية العامة لمساهمي الشركة.
 - **الجهات المستلمة:** الجهات التي تقوم باستلام طلبات الاكتتاب (فضلاً راجع القسم الخاص بـ"البنوك و الجهات المشاركة في الاكتتاب").
- ج**
- **الحكومة:** حكومة المملكة العربية السعودية.
 - **حملة وثائق التأمين:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمتلك وثيقة التأمين الصادرة عن الشركة أو المقرر نقلها إليها بموجب اتفاقية تحويل المحفظة.
- ح**

خ	<ul style="list-style-type: none"> • الخبير الاكتواري: الشخص الذي يقوم بتطبيق نظرية الاحتمالات والإحصاءات، التي بموجبها تسعر الخدمات وتقوم الالتزامات وتكون المخصصات. • الخطر: الحدث المتعلق باحتمال حدوث ضرر أو خسارة، أو عديمها، مع انقضاء احتمال الربح.
س	<ul style="list-style-type: none"> • السجل التجاري: السجل التجاري للشركة. • سعر الاكتتاب: ١٠ عشرة ريال سعودي لكل سهم. • السنة المالية: السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر من كل سنة ميلادية. • السهم: سهم شركة الجزيرة تكافل تعاوني. • السعودية: السياسة الوطنية التي تنتهجها حكومة المملكة العربية السعودية بهدف تشجيع توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص. • السوق المالية: السوق المالية السعودية.
ش	<ul style="list-style-type: none"> • شخص: الشخص الطبيعي. • الشركة: شركة الجزيرة تكافل تعاوني - شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس. • شركة التأمين: شركة التأمين التي تقدم خدمة الحماية ضد الخسائر من خلال عقد التأمين. • شركة الجزيرة تكافل تعاوني: شركة الجزيرة تكافل تعاوني وهي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس تمت الموافقة على الترخيص بتأسيسها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٧ الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ والمرسوم الملكي رقم (م/٢٣) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٨هـ.
ص	<ul style="list-style-type: none"> • صافي متحصلات الاكتتاب: صافي متحصلات الاكتتاب بعد خصم مصاريف الاكتتاب.
ط	<ul style="list-style-type: none"> • الطرح: الطرح الأولي لـ (١٠,٥٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين وخمسمائة ألف سهم عادي للاكتتاب العام بقيمة اسميه قدرها ١٠ ريالات للسهم والتي تمثل (٣٠٪) من أسهم الشركة.
ع	<ul style="list-style-type: none"> • عقد التأسيس: عقد تأسيس الشركة. • العضو المنتدب: العضو المنتدب المعين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة كما يتم تعيينه من وقت لآخر وهو منصب يشمل الرئيس التنفيذي للشركة.
ف	<ul style="list-style-type: none"> • فترة الاكتتاب: الفترة الممتدة من تاريخ من يوم ١٤٣٤/٧/٣هـ حتى ١٤٣٤/٧/٩هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٣م حتى ٢٠١٣/٥/١٩م • فترة الحظر: فترة الثلاث سنوات (كل منها لا تقل عن ١٢ شهر) التي تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة والتي لا يجوز خلالها للمساهمين المؤسسين التصرف في أي من أسهمهم.
ق	<ul style="list-style-type: none"> • القائمة الرسمية: قائمة بالأوراق المالية المعدة من قبل هيئة السوق المالية بمقتضى قواعد التسجيل والإدراج. • قائمة المركز المالي المستقبلية: قائمة المركز المالي المتوقعة عند البدء بفعاليات الشركة متضمنة نفقات ما قبل التشغيل ورأس المال المودع من قبل المساهمين المؤسسين وعامة المكتتبين من خلال الاكتتاب العام. • القرار الوزاري: القرار الصادر عن وزير التجارة والصناعة بالإعلان عن تأسيس الشركة. • قواعد التسجيل والإدراج: قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية الصادرة بموجب القرار رقم ٣-١١-٢٠٠٤ و تاريخ ٢٠١٣/٥/١٩هـ الموافق ١٤٢٥/٨/٢٠م، و ما يطرأ عليه من تعديلات، وبمقتضى المادة ٦ من نظام السوق المالية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م. • القيمة الاسمية: ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد.
ل	<ul style="list-style-type: none"> • لائحة إدارة المخاطر: هي لائحة إدارة المخاطر الصادرة عن مؤسسة النقد بتاريخ ١٤٢٩/١٢/١٨هـ الموافق ٢٠٠٨/١٢/١٦م. • اللائحة التنفيذية: اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م. • لائحة حوكمة الشركات: لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مجلس الهيئة وفقا للقرار ٢٠٠٦/٢١٢/١ و تاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢م. بصيغتها المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم ٢٠٠٨/٢٠/١ و تاريخ ١٤٢٩/٥/١٤هـ الموافق ٢٠٠٨/٥/١٩م بناءً على نظام السوق المالية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٠ و تاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٨/١م. • لجنة الأستثمار: لجنة الأستثمار المقترحة للشركة كما هو موضح في قسم "الهيكل التنظيمي". • لجنة الترشيحات والمكافآت: لجنة الترشيحات والمكافآت المقترحة للشركة كما هو موضح في قسم "الهيكل التنظيمي". • اللجنة التنفيذية: اللجنة التنفيذية المقترحة للشركة كما هو موضح في قسم "الهيكل التنظيمي". • لجنة المراجعة: لجنة المراجعة المقترحة للشركة كما هو موضح في قسم "الهيكل التنظيمي".

- **متحصلات الاكتتاب:** المبلغ الإجمالي الذي تحصل عليه الشركة مقابل الاكتتاب في الأسهم المطروحة.
 - **متعهد تغطية الاكتتاب:** شركة البلاد للاستثمار المعينة من قبل الشركة بمثابة متعهد التغطية الوحيد للاكتتاب.
 - **المنظمة:** منظمة التجارة العالمية.
 - **المجلس أو مجلس الإدارة:** مجلس إدارة الشركة كما يتم تعيينه من وقت لآخر بما في ذلك أول أعضاء مقترحين كما هو موضح في الصفحة (D).
 - **مجلس التعاون:** مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
 - **المحفظة التأمينية أو المحفظة:** المحفظة المكونة من وثائق التأمين السارية المفعول الصادرة في المملكة العربية السعودية بما في ذلك الأصول والالتزامات المتعلقة بذلك.
 - **المخصصات (الاحتياطيات) الفنية:** المبالغ التي يجب على الشركة استقطاعها وتخصيصها لتغطية التزاماتها المالية.
 - **مدة الحظر:** مدة الثلاث سنوات المالية كل سنة منها لا تقل عن اثني عشر شهراً، من تاريخ تأسيس الشركة والتي يُحظر على المساهمين المؤسسين خلالها أن يبيعوا أسهمهم في السوق، ويجب بعد ذلك أخذ موافقة الهيئة ومؤسسة النقد المسبقة قبل البيع.
 - **مدير الاكتتاب:** شركة الجزيرة للأسواق المالية المعينة من قبل الشركة بصفة مدير الاكتتاب بخصوص عملية الطرح.
 - **المساهم أو المساهمون:** حملة أسهم الشركة لأية فترة محددة من الزمن.
 - **المساهمون المؤسسون:** المساهمون المؤسسون للشركة الواردة أسماؤهم في صفحة (L).
 - **المستشار المالي:** مجموعة بي إم جي المالية، والمعين من قبل الشركة للعمل كمستشار مالي فيما يتصل بالاكتتاب.
 - **المستشارون:** الأطراف التي تقوم بتقديم خدمات خاصة بطرح أسهم الشركة للاكتتاب العام والواردة أسماؤهم في الصفحة (E).
 - **المستفيد:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تؤول إليه المنفعة المحددة في وثيقة التأمين عند حدوث الضرر أو الخسارة.
 - **مشرف التأمين:** هيئة حكومية أو مؤسسة عامة تقوم بالإشراف والرقابة على قطاع التأمين في بلد الاكتتاب التأميني.
 - **معيد التأمين:** شركة التأمين و / أو إعادة التأمين التي تقبل إعادة التأمين من مؤمن آخر.
 - **المكتتب:** كل شخص يكتب في أسهم الاكتتاب.
 - **المملكة:** المملكة العربية السعودية.
 - **مؤسسة النقد (أو المؤسسة):** مؤسسة النقد العربي السعودي.
 - **المؤسسون:** المساهمون المؤسسون للشركة والمدرجة أسماؤهم في الصفحة (L).
 - **المؤمن:** شركة التأمين التي تقبل التأمين مباشرة من المؤمن لهم.
 - **المؤمن له:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي أبرم مع المؤمن و وثيقة التأمين.
-
- **النظام الأساسي:** النظام الأساسي المقترح للشركة بصيغته المعدلة من وقت لآخر.
 - **نظام التأمين:** نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١ م.
 - **نظام السوق المالية:** نظام السوق المالية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١ م.
 - **نظام الشركات:** نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٦ و تاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ وتعديلاته.
 - **نموذج طلب الاكتتاب:** نموذج طلب الاكتتاب الذي يجب على المكتتبين تعبئته وتقديمه للجهة المستلمة عند الرغبة في الاكتتاب.
 - **نشرة الإصدار / النشرة:** هذه الوثيقة المعدة من قبل الشركة فيما يتعلق بالاكتتاب.
-
- **هامش الملاءة:** مدى زيادة أصول الشركة القابلة للتحويل إلى نقد عن التزاماتها.
 - **هيئة الرقابة الشرعية:** هيئة الرقابة الشرعية للشركة كما يتم تعيينها من وقت لآخر للإشراف على أنشطة الشركة والتأكد من تقيدها بأحكام الشريعة الإسلامية بالتنسيق مع إدارة الشركة وتقديم تقرير عن أعمالها إلى مجلس الإدارة.
 - **هيئة السوق المالية أو الهيئة:** هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية.
-
- **وثيقة التأمين:** عقد يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يعرض المؤمن له عند وقوع الحدث المغطى بالوثيقة وذلك مقابل الاشتراك (القسط) الذي يدفعه المؤمن له.

٢ عوامل المخاطرة

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة، ينبغي على كل مستثمر محتمل أن يدرس بعناية عوامل المخاطرة المحددة أدناه، قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في أسهم الاكتتاب. علماً بأن المخاطر الموضحة أدناه لا تشمل جميع المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة، بل إنه من الممكن وجود مخاطر إضافية ليست معلومة للشركة في الوقت الحالي، أو تعتبرها إدارة الشركة غير جوهرية في الوقت الحالي قد تعيق عملياتها أيضاً فيما لو تحققت. وقد يتأثر نشاط الشركة وآفاقها المستقبلية ومركزها المالي ونتائج عملياتها وتدفعاتها النقدية بصورة سلبية جوهرية بسبب حدوث أو تحقق أي من هذه المخاطر. وقد يؤدي واحد أو أكثر من عوامل المخاطرة هذه أو غيرها إلى انخفاض سعر سهم الشركة في السوق، مما قد يتسبب في خسائر المكتسبين لاستثمارهم بشكل جزئي أو كلي.

٢ - ١ المخاطر المتعلقة بالسوق والبيئة التشريعية

٢-١-٢ مخاطر عدم صدور أو سحب ترخيص مؤسسة النقد

لقد تمت الموافقة على تأسيس الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٧ الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ، والمرسوم الملكي رقم (م/٢٣) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٨هـ وبناءً على شروط معينة قامت أو ستقوم الشركة باستيفائها في المستقبل. وفي حال عدم قدرة الشركة على استيفاء هذه الشروط فإن لمؤسسة النقد حق سحب الترخيص. علماً بأن هذه الشروط تنطبق على جميع شركات التأمين.

كما أنه وفقاً لللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني يتوجب على شركات التأمين (بما فيها الشركة) أن تقدم العديد من الالتزامات لمؤسسة النقد العربي السعودي. وتنص المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن لمؤسسة النقد حق سحب الترخيص في حال لم تمارس الشركة النشاط المرخص لها به خلال ستة أشهر، أو لم تفي بمتطلبات النظام أو اللائحة، أو تبين للمؤسسة سبباً لعدم الشركة تزويد المؤسسة بمعلومات غير صحيحة، أو أفلست الشركة، أو مارست الشركة النشاط بأسلوب غير سوي، أو انخفض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر، أو منعت الشركة فريق التفتيش المكلف من قبل المؤسسة عن أداء مهمته في فحص سجلاتها، أو امتنعت الشركة عن تنفيذ حكم نهائي صادر في أي من النزاعات التأمينية. وفي حال تم سحب الترخيص من الشركة فإن ذلك سوف يتسبب بإعاقه استمرار عملها بشكل نظامي، وبالتالي سوف تتعرض إلى خسائر تشغيلية تنعكس سلباً على حملة الأسهم.

٢-١-٢ مخاطر عامة

إن عمليات الشركة يتم تنظيمها والإشراف عليها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ويجب أن تخضع لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية ونظام الشركات بالإضافة إلى التعليمات الموضوعة من قبل مؤسسة النقد وهذه الأحكام والقواعد والأنظمة يمكن أن تتغير من وقت إلى آخر. وتبعاً لذلك، فإن الشركة لا تستطيع تقديم أي تأكيد بأن التغييرات التشريعية والنظامية لن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمالها، ووضعها المالي، ونتائج عملياتها.

٢-١-٣ مخاطر تغيير القانون والأنظمة

تخضع الشركة للأنظمة واللوائح المتعلقة بشركات التأمين والمعمول بها في المملكة ولالإشراف المستمر من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. وتختص لوائح التأمين بمجالات التأمين المسموح بها ومستويات رأس المال والملاءة المطلوبة وإعادة التأمين المسموح به وأنواع الاستثمارات وحجمها وحدود الاكتتاب التأميني وقيوده والممارسات المتبعة وأنواع الوثائق وأساليب معالجة المطالبات وكفاية الاحتياطي وجوانب أخرى مالية وغير مالية في نشاط شركة التأمين. فإذا لم تلتزم الشركة بالقوانين والأنظمة السارية ومتطلبات مؤسسة النقد حالياً ومستقبلاً، فقد تخضع لعقوبات نظامية منها الغرامة وتعليق العمل وسحب تراخيص مزاوله نشاط التأمين، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على العمليات التجارية للشركة ووضعها المالي وتدفعاتها النقدية ونتائج عملياتها و/ أو آفاقها المستقبلية. كما أن فشل أحد معيدي التأمين أو وسطاء التأمين أو وكلاء التأمين أو مقدري الخسائر، أو غيرهم من المختصين الفنيين في مجال التأمين الذين لهم علاقة بأعمال الشركة، في التقيد بالقوانين والأنظمة المرعية يمكن أن يؤثر سلباً على نشاط الشركة. كذلك يمكن لتطور البيئة التنظيمية والقانونية أن يحد من قدرة الشركة على الاستجابة للفرص السانحة في السوق وقد يضطرها إلى تكبد نفقات سنوية كبيرة في سبيل التقيد بالقوانين واللوائح النظامية. ويمكن أيضاً أن يكون لتغير الإطار التنظيمي أو فرض سياسات جديدة، تأثير سلبي كبير على أعمال الشركة ووضعها المالي وتدفعاتها النقدية ونتائج عملياتها و/ أو آفاقها المستقبلية.

٢-١-٤ مخاطر عدم توفر معيدي التأمين والاعتماد عليهم

تعتمد شركات التأمين في أعمالها على اتفاقيات إعادة التأمين والتي ترميها مع شركات عالمية وإقليمية وذلك للتقليل من المخاطر الناتجة عن التغطية التأمينية. وبالمقابل تدفع شركات التأمين رسوماً خاصة بإعادة التأمين. وقد تسبب تقلبات أسواق إعادة التأمين ارتفاعاً في هذه الرسوم مما قد يؤدي إلى أثر سلبي على ربحية الشركة. ومن جهة أخرى، لا يمكن ضمان عدم إخفاق معيدي التأمين في سداد حصصهم من المطالبات المستقبلية. مما سوف يؤثر على وضع الشركة المالي وعلى علاقتها بعملائها، وبالتالي ربحيتها المستقبلية.

إن توافر ومقدار وتكاليف إعادة التأمين يخضع لشروط السوق السائدة والتي عادة ما تكون خارجة عن إرادة الشركة. إن المادة الأربعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني تتطلب أن تحتفظ شركات التأمين على الأقل بـ ٣٠% من الأقساط المكتسبة وإعادة تأمين ٣٠% من إجمالي أقساطها في داخل المملكة. وفي حال عدم تمكن الشركة من المحافظة على أو استبدال ترتيبات إعادة التأمين، ستزيد نسبة تعرضها للخطر أو اضطراب الشركة لتخفيض التزاماتها التأمينية. إضافة لذلك، فإن الشركة معرضة لمخاطر ائتمانية متعلقة بمعيدي التأمين حيث أن مخاطر معيدي التأمين لاتعفيها من التزاماتها تجاه عملائها المؤمن عليهم.

ورغم أن الشركة تتعاقد مع معيدي تأمين، فإن عزوف أو عدم مقدرة أحد معيدي التأمين عن الالتزام بشروط اتفاقيات إعادة التأمين من شأنه أن يسبب أثراً سلبياً جوهرياً على أعمال الشركة و/أو نتائجها المالية.

٢-١-٥ مخاطر متطلبات السيولة

وفقاً للمواد ٦٦ و٦٧ و٦٨ من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني يتعين على الشركة الاحتفاظ بحد أدنى من الملاءة وذلك لتلبية المطالبات الناتجة عن عمليات التأمين. ولكن هذا الحد يتأثر بشكل رئيسي بالاحتياطيات التي يتعين الاحتفاظ بها، والتي تتأثر بدورها بحجم وثائق التأمين المباعة والأنظمة المتعلقة بتحديد الاحتياطي النظامي. كما أن ذلك يتأثر بعدة عوامل أخرى تشمل هامش الربح والعائد على الاستثمار وتكاليف التأمين وإعادة التأمين. وإذا واصلت الشركة نموها بسرعة أو إذا زاد الحد المطلوب للملاءة مستقبلاً فقد يتعين على الشركة زيادة رأس المال للوفاء بحد الملاءة المطلوب وهو ما قد يؤدي إلى تضخيم رأس المال. وإذا لم تتمكن الشركة من زيادة رأس مالها فقد تجبر على الحد من نمو أنشطتها وبالتالي عدم الإعلان عن أية أرباح. أو قد ينتج عن ذلك تطبيق إجراءات جزائية في حق الشركة قد تصل إلى سحب ترخيصها في بعض الحالات الاستثنائية.

٢-١-٦ مخاطر تتعلق بالقيود على ملكية شركات التأمين

إضافةً إلى فترة الحظر المفروضة من قبل هيئة السوق المالية والتي يخضع لها المساهمون المؤسسون حيث يحظر بيع أسهمهم خلال ثلاث سنوات مالية كاملة من تاريخ تأسيس الشركة وينبغي الحصول على موافقة الهيئة قبل بيع أي من تلك الأسهم بعد انتهاء فترة الحظر، يفرض نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية بعض القيود على هملك الأسهم في شركات التأمين. فوفقاً للمادة التاسعة من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني والمادة التاسعة والثلاثين من لائحته التنفيذية لا يجوز لشركة التأمين افتتاح فروع في الداخل أو الخارج أو الاتفاق على الاندماج أو هملك أي نشاط مصرفي أو تأميني أو السيطرة عليه أو امتلاك أسهم شركة تأمين أو إعادة تأمين أخرى إلا بموافقة مكتوبة من مؤسسة النقد. كما تنص المادة الثامنة والثلاثون من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على وجوب إبلاغ مؤسسة النقد بنسبة ملكية أي شخص يملك ٥% أو أكثر من أسهم الشركة بشكل دوري وإطلاع المؤسسة كتابياً بأي تغيير يطرأ على نسب الملكية، كما تم نشر قائمة من قبل مؤسسة النقد تحدد الحدود الدنيا والقصى لملكية شركات التأمين والمصارف والشخصيات الاعتبارية والطبيعية في شركات التأمين التعاوني. ووفقاً لهذه المتطلبات يتوجب على شركات التأمين الحصول على موافقة خطية مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي قبل اكتساب أو دمج أو نقل للملكية مع أي شركة تأمين مسجلة أو حدوث تغيير جذري في هيكل ملكيتها. إن من شأن ذلك أن يعيق (في بعض الحالات) قدرة الشركة على الاتفاق مع مستثمر مالي أو استراتيجي وذلك في حال رفضت مؤسسة النقد العربي السعودي ذلك أو قامت بتأخير الموافقة عليه أو قامت بإخضاعه لشروط قاسية، مما قد يؤثر سلبياً على أعمال الشركة.

٢-١-٧ مخاطر المنافسة

دخلت المملكة العربية السعودية في منظمة التجارة العالمية بشكل فعلي بنهاية عام ٢٠٠٥م. وبناءً على ذلك، على المملكة أن تلتزم بقرارات وأنظمة المنظمة. وأحد هذه الأنظمة هو تحرير القطاع المالي وفتح باب الاستثمار أمام الشركات العالمية وبعد صدور عدة قرارات من مجلس الوزراء بالترخيص بتأسيس ٣٥ شركة تأمين (بما فيها الشركة) كشرائح مساهمة عامة، فإن الشركة تتوقع أن تجد نفسها تعمل في بيئة تنافسية بشكل متزايد مما يمكن أن يؤثر سلبياً على هوامش الربحية والمحافظة على حصة سوقية مناسبة. ومن المحتمل أن يتم منح تراخيص جديدة في المستقبل القريب مما يزيد المنافسة أكثر في سوق التأمين السعودي، وسوف يبقى هناك عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة أصلاً في سوق المملكة العربية السعودية تقوم بتطبيق مبادئ التأمين التعاوني أو التجاري.

تقوم المنافسة في صناعة التأمين على عوامل عدة، تشمل الأقساط المحتسبة، شروط وأحكام التغطية، الخدمة المقدمة والتصنيف المالي المعتمد من وكالات التصنيف المستقلة وخدمة المطالبات والسمعة والتصور الموجود عن القدرة المالية والخبرة لشركة التأمين. ولغرض كسب حصة أكبر في السوق، يقوم بعض الداخلين الجدد للسوق بتبني تطبيق سياسات تسعير تعتبر أكثر مغامرة من تلك الخاصة بالشركة أو أن تعرض صيغاً بديلة لحماية المخاطر بالإضافة إلى خدمات التأمين التقليدية. ولا يمكن التأكيد على أن الشركة سوف تكون قادرة على تحقيق أو الاحتفاظ بأي مستوى محدد من الأقساط في هذه البيئة التنافسية. إن ضغوط المنافسة المتزايدة يمكن أن تؤثر سلبياً وبشكل جوهري على أعمال الشركة وتوقعاتها ووضعها المالي.

٢-١-٨ مخاطر نمو السوق

إن الطفرة الاقتصادية التي تعيشها المملكة العربية السعودية قد لا تستمر بشكل عام بما فيها قطاع التأمين بنفس القوة في المستقبل. فنمو السوق الآن مدعوم بعوائد النفط المرتفعة وبالمشاريع العملاقة الموضوعية قيد الدراسة في المملكة العربية السعودية، وبالرغم من محاولات التنوع، لا يزال الاقتصاد السعودي معتمداً وبشكل كبير على النفط. وكنتيجة بديهية، يبقى دخل المملكة متأثراً بتقلبات أسعار النفط وتبقى الخطط المالية معرضة لعوامل وقوى في السوق العالمية وخارجة عن سيطرة الحكومة، وقد تعيق المشاكل الاقتصادية استمرارية النمو في أعداد وأحجام المشاريع الصناعية والسكنية الكبرى ومشاريع البنى التحتية وبالتالي قد تؤثر على فرص نمو أعمال شركات التأمين.

٢-١-٩ مخاطر عملية تحديد المخاطر

من أسس الاكتتاب لطلبات التأمين هو عملية تحديد المخاطر وتقدير مبالغ الاشتراك. وقد تختلف شركات التأمين في تحديد هذه المبالغ بناءً على خبرتها في تقدير المطالبات الفعلية التي تواجهها بهدف الحفاظ على ملاءة محفظة التأمين التعاوني. حيث أن طلبات التأمين ذات طبيعة مختلفة مما ينطوي على احتمالات أكبر بحدوث المخاطر، مما يؤثر سلباً على المركز المالي للمحفظة التأمينية. وهذا بدوره قد ينطوي على مخاطر لشركة التأمين وبالتالي يؤثر على ربحيتها ويعرض مركزها المالي للتقلبات.

١٠-١-٢ مخاطر اجتماعية

عملية التأمين اساسية وتلعب دورا هاما في حياة الإنسان والمجتمعات. لكن يوجد مخاطر حول نظرة المجتمع تجاه قطاع التأمين بصفة عامة حيث يرى المجتمع أن القطاع لا يلعب دورا أساسيا أو يعمل بنطاق خدمات لا تتوافق مع أحكام الشريعة. والمجتمع قد يفقد ثقته في القطاع وذلك قد يؤثر سلباً على أعمال الشركة ونسبة الإيرادات.

١١-١-٢ ثقة المستهلك

إن ثقة المستهلك تعتبر من أهم الأساسيات التي ينظر لها في تحليل أي صناعة. إذ أن هذه الصناعة لم توجد إلا لتلبية احتياجات المستهلك. وقد ازدادت أهمية ثقة المستهلك مؤخراً نتيجة الأزمة العالمية الاقتصادية والتي أظهرت أن فقدان الثقة من قبل المستهلك يحمل آثارا مدمرة للشركات خاصة في الأزمات الاقتصادية.

إن أي تدني في ثقة المستهلك في صناعة التأمين بشكل عام أو ثقته في الشركة بشكل خاص قد يؤدي إلى ازدياد حالات إلغاء اتفاقيات التأمين واسترجاع الأموال وعدم قدرة الشركة على الحفاظ على قاعدة العملاء لديها أو زيادتها مما سيؤثر على ربحية الشركة ووضعها المالي.

١٢-١-٢ مخاطر عدم توفر بيانات تاريخية للسوق

رغم أن السوق السعودي ليس حديث العهد على مفهوم التأمين إلا أنه لم يتم تنظيمه إلا منذ فترة قريبة. ولذلك لم يتم جمع المعلومات والبيانات التاريخية المطلوبة لبناء الجداول التأمينية بشكل دقيق. وبسبب ذلك تعتمد شركات التأمين في تقدير الخسائر وتقييم الأقساط على تقديرات قد لا ترقى للمستوى المطلوب من الدقة وبالتالي فقد تزيد نسبة المخاطرة للمحافظ التأمينية مما قد يؤدي إلى حدوث خسائر للشركات العاملة.

١٣-١-٢ مخاطر صعوبة توفر كوادر محلية مؤهلة في قطاع التأمين

تعاني سوق العمل السعودية من نقص حاد في الكوادر المحلية المؤهلة تأهيلاً عالياً في قطاع التأمين التعاوني الذي يجب أن يلبي احتياجات شركات التأمين. مما سيزيد من الطلب على هذه الكوادر المؤهلة بشكل كبير. وقد تؤدي زيادة الطلب هذه إلى نوع من المنافسة بين الشركات القائمة والجديدة لاستقطاب هذه الكوادر. وهذا بدوره سيزيد من تكلفة توظيف وتأهيل والإبقاء على الكوادر الموجودة لدى الشركات مما قد يؤدي إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية وبالتالي قد يؤثر ذلك على ربحية الشركات العاملة في قطاع التأمين.

١٤-١-٢ مخاطر متطلبات السعودية

بناءً على تعليمات وزارة العمل ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، ينبغي على شركات التأمين المحافظة على نسبة الموظفين السعوديين لديها فوق مستوى ٣٠٪، ومع أن نسبة السعودة المتوقعة في الشركة عند بداية نشاطها تصل إلى ٨٤٪، لا يوجد أي ضمانات أن لا يتم رفع متطلبات نسب السعودة إلى مستويات أعلى من ذلك، وفي حال عدم التزام هذه الشركات بالقرارات الصادرة بهذا الخصوص فقد يتم تطبيق عقوبات عليها قد تصل إلى إيقاف إصدار تأشيرات العمالة اللازمة للشركة. وقد تتأثر أعمال الشركة وخططها التوسعية بسبب عدم تمكنها من تأمين العمالة اللازمة للشركة سواءً من السوق المحلية أو عن طريق الاستقدام.

١٥-١-٢ مخاطر الكوارث الغير متوقعة (القوة القاهرة)

قد تتعرض الشركة إلى خسائر بسبب الكوارث الغير متوقعة، بحكم كونها تقدم خدمات الحماية في حالة وفاة المشمول بالتغطية أو عجزه الكلي أو الجزئي. ويمكن أن تنتج الكوارث عن أسباب متعددة سواء منها الطبيعية أو الغير طبيعية بحيث يكون حدوثها وجسامتها بطبيعة الحال أمراً لا يمكن التنبؤ به مثل عواصف البرد، الفيضانات، الرياح، الحرائق، الانفجارات، الحوادث الصناعية. ويمكن أن تسبب المطالبات المتعلقة بالكوارث تقلبات كبيرة في النتائج المالية للشركة، وأن يكون لها تأثير سلبي جوهري على الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها.

٢-٢ المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة

١-٢-٢ نقل المحفظة التأمينية

تنوي الشركة بعد الانتهاء من عملية تأسيسها الاستحواد («الاستحواد») على محفظة بنك الجزيرة التأمينية («المحفظة»). التي سيخضع تقييمها لمعايير مؤسسة النقد العربي السعودي.

سيطلب استكمال الاستحواد، من بين أمور أخرى، موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي وفقاً لنظام التأمين (الرجاء الاطلاع على قسم «الاستحواد»). وفي حين أن الشركة تسعى للحصول على الموافقات ذات الصلة في أقرب فرصة ممكنة، فإنه لا يوجد هناك أي ضمان بشأن متى يمكن استكمال الاستحواد. وعلى وجه الخصوص، بما أن التقييم النهائي للمحفظة لم تتم الموافقة عليه بعد من مؤسسة النقد العربي السعودي، فإنه ليس هناك أي ضمان في أن الشركة سيكون لها رأسمال كاف لاستكمال الاستحواد والبقاء ضمن حدود الملاءة المالية ومتطلبات رأس المال التي يشترطها نظام التأمين. وإذا لم يكن الحال كذلك، فقد تضطر الشركة لزيادة رأس مالها مما قد يكون له تأثير سلبي على سعر وسيولة أسهمها في السوق، هذا ولا تتوقع الشركة آثارا سلبية جوهريّة مترتبة على التأخير في إتمام عملية الاستحواد

٢-٢-٢ عدم وجود أعمال قائمة للشركة

إن شركة الجزيرة تكافل لم يتم تأسيسها بشكل نهائي بعد. ولا يوجد لها أي أعمال أو منتجات وبالتالي لا تحقق أي أرباح في الوقت الحالي. كما ان بدء أعمالها من خلال طرح منتجات وبرامج تأمينية مشروط بالحصول على ترخيص من مؤسسة النقد للقيام بأعمال التأمين التعاوني ولطرح كل من منتجاتها. وفي حال تأخر مثل هذا الترخيص فلن تستطيع الشركة القيام باي عمل وبالتالي لن يكون بمقدورها تحقيق أي أرباح.

٣-٢-٢ العقود المبرمة

في سياق العمل الطبيعي لأعمالها فقد دخلت الشركة في اتفاقيات وعقود مع أطراف ذات علاقة وأخرى مع الغير لتمكينها من تسير أعمالها الحالية ويتطلب استمرار بعض تلك الاتفاقيات في مرحلة ما بعد التأسيس الحصول على موافقات الجهات الرقابية والجمعية العامة غير العادية كما يعتمد استمرار تلك الاتفاقيات على مدى استعداد وقدرة تلك الأطراف على الوفاء بالتزاماتها الامر الذي قد يؤثر سلباً على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها في حالة عدم الحصول على تلك الموافقات أو عدم قدرة تلك الجهات على الوفاء بالتزاماتها.

٤-٢-٢ مخاطر البيانات المستقبلية

إن بعض البيانات الواردة في هذه النشرة تشكل بيانات مستقبلية، ولكنها ليست ضماناً لما سيكون عليه الأداء مستقبلاً. وتنطوي تلك البيانات المستقبلية على مخاطر معلومة وغير معلومة وعوامل أخرى قد تؤثر على النتائج الفعلية وبالتالي على أداء الشركة وإنجازاتها، وهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر في الأداء الفعلي أو الإنجازات أو النتائج التي تحققها الشركة وتؤدي إلى اختلافها بشكل كبير عما كان متوقفاً صراحة أو ضمناً في البيانات المذكورة. وفيما لو تحقق واحد أو أكثر من هذه المخاطر أو الأمور غير المتوقعة أو ثبت عدم دقة أي من الافتراضات التي تم الاعتماد عليها، فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك الموضحة في هذه النشرة.

٥-٢-٢ مخاطر ربحية المحفظة الاستثمارية

تعتمد النتائج التشغيلية للشركة جزئياً على أداء أصولها المستثمرة والتي تتألف من محفظة حملة الوثائق ومحفظة المساهمين. وتخضع نتائج الاستثمار إلى مخاطر استثمار متنوعة، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام وتقلبات السوق وتذبذبات العائد على الاستثمار، ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وعدم التسديد. وإذا لم تنجح الشركة بموازنة محفظتها الاستثمارية مع مسؤولياتها ربما تضطر إلى تسهيل استثماراتها في أوقات وبأسعار ليست مثالية. الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً بشكل جوهري على وضعها المالي ونتائج عملياتها. كما تخضع المحفظة الاستثمارية أيضاً لقيود تنظيمية وظروف عدم توفر منتجات مالية معينة. والتي يمكن أن تقلل من نطاق التنوع في فئات الأصول المختلفة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى تقليل العائد على الاستثمار. وتتطلب إدارة هذه الاستثمارات نظام إداري فعال وقدرة عالية على اختيار جودة هذه الاستثمارات وتنوعها وقد يؤدي عدم قدرة الشركة على تنويع هذه الاستثمارات إلى انخفاض عائداتها وبالتالي حقوق المساهمين بالشركة.

٦-٢-٢ مخاطر التقاضي والدعاوي القانونية

ضمن سياق الأعمال الاعتيادية، إدارة التكافل التعاوني ببنك الجزيرة، والتي هي جزء من المحفظة، تم تقديم مطالبات تتعلق بأحكام التغطية والموظفين. وبالرغم من أنه ليس لتلك المطالبات أي نتيجة سلبية جوهريّة، فإن البنك قد تعهد بتحملة مسؤولية أي موجب قانوني أو مالي قد ينتج عن هذه المطالبات حتى تاريخ اكتمال الاستحواذ (فضلاً راجع قسم «التقاضي»).

إضافة إلى ذلك، وضمن سياق الأعمال الاعتيادية، قد يتم تقديم دعاوي تتعلق بعمليات الشركة التأمينية وتتعلق بأحكام التغطية أو المطالبات. وقد تؤثر هذه الدعاوي بشكل جوهري على سمعة الشركة ومركزها المالي. ولا تستطيع الشركة التنبؤ بنتيجة أي إجراء أو نتائج التحقيق في أية دعوى قضائية في حال حدوثها. كما أنها لن تضمن بأن هذا الإجراء أو التحقيق أو المراجعة أو التقاضي أو التغيير في السياسات والممارسات التشغيلية لن يؤثر بشكل سلبي وجوهري على نتائج الشركة ووضعها المالي.

٧-٢-٢ مخاطر كفاية الاحتياطيات

ستقوم الشركة باحتساب والاحتفاظ بالاحتياطيات والمخصصات الفنية وفقاً لما نصت عليه اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك للوفاء بالتزاماتها المستقبلية المتوقعة، وحيث ان عملية تقدير الاحتياطيات والمخصصات تخضع لتوقعات مستقبلية مبنية على متغيرات وافتراضات متعددة وتحتسب في ظل عدم توفر بيانات تاريخية كافية عن صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية فقد ينتج عن ذلك عدم كفاية الاحتياطيات والمخصصات المحتسبة وبالتالي حاجة الشركة الى زيادة احتياطياتها ومخصصاتها الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

٨-٢-٢ مخاطر تقنية المعلومات

إن أعمال الشركة وتطلعاتها المستقبلية تعتمد بشكل كبير على قدرة أنظمة تقنية المعلومات على معالجة عدد كبير من العمليات في وقت محدد ودون انقطاع خصوصاً في الوقت الذي تصبح فيه معالجة العمليات معقدة بشكل متزايد مع نمو أعداد تلك العمليات بمعدل معتبر.

إن التشغيل المناسب لأنظمة المحاسبة، والرقابة المالية، وخدمة العملاء، وقاعدة بيانات العملاء، وأنظمة معالجة المعلومات الأخرى بما فيها تلك التي تتعلق بالاكتمال التأميني ومعالجة المطالبات، بالإضافة إلى أنظمة الاتصالات بين المكاتب الإقليمية ومركز تقنية المعلومات بالمركز الرئيسي هو أمر في غاية الأهمية لعمليات الشركة ومقدرتها على المنافسة بنجاح. ولا يمكن إعطاء الضمانات على أن أنشطة وأعمال الشركة لن تتعرض للانقطاع أو تتأثر بشكل جوهري في حالة حصول عطل جزئي أو كامل لأي من أنظمة تقنية المعلومات أو الاتصالات الرئيسية.

٩-٢-٢ مخاطر عدم موافقة لجنة الرقابة الشرعية

تم مراجعة جميع منتجات الشركة واعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية. كما وتخضع جميع المنتجات الجديدة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة الرقابة الشرعية قبل حصول الشركة على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي عليها وقبل تقديمها للسوق. وفي حال وجود اختلاف في الرأي أو إثارة لأي موضوع بشأن توافق المنتجات مع الشريعة، فقد تتأثر سمعة الشركة بصورة سلبية مما قد يؤثر بدوره على أداءها ونتائج أعمالها.

١٠-٢-٢ مخاطر مصادر التمويل

قد تحتاج الشركة إلى ضخ مبالغ مالية كبيرة لتمويل استثماراتها وتوسعاتها وعملياتها التشغيلية. ومن أجل ذلك قد تحتاج للبحث عن مصادر تمويلية سواءً عن طريق البنوك أو من خلال إصدار أسهم جديدة. ولا توجد ضمانات أن تكون ظروف الأسواق المالية ملائمة في ذلك الوقت مما قد يزيد من تكاليف التمويل أو قد يؤثر من الحصول عليه، وقد يؤثر ذلك سلباً على عمليات الشركة.

١١-٢-٢ مخاطر سياسات إدارة المخاطر

يوجد لدى الشركة سياسات لإدارة المخاطر وإجراءات وقيود داخلية تعتمد على أفضل الممارسات الدولية. ربما لا تكون هذه السياسات والإجراءات والقيود الداخلية كافية تماماً في تخفيض مدى التعرض للمخاطر في كافة الظروف، أو مقابل بعض الأنواع من الخطر مما في ذلك المخاطر التي لم يتم التعرف عليها أو توقعها. وكنتيجة لذلك، فإن الوضع المالي للشركة وعملياتها يمكن أن يتأثر سلباً وبشكل جوهري بواسطة الزيادة المتعاقبة في التعرض للخطر.

إن من الممارسات المتعارف عليها لشركات التأمين أن تستخدم أدوات مالية متعددة واستثمارات لإدارة المخاطر التي تصاحب أعمالها. فإنه يجب على الشركة الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني قبل استعمال هذه الأدوات مثل المشتقات المالية وما شابهها من أدوات الإدارة في المستقبل. وفي حال استعمال أيها منها دون موافقة مؤسسة النقد فإن الشركة معرضة لمختلف الجزاءات الواردة في النظام بما في ذلك سحب الترخيص.

١٢-٢-٢ مخاطر شروط رفع التقارير

إن من ضمن متطلبات نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية وقواعد التسجيل والإدراج أن تقوم الشركة برفع تقارير مالية دورية للجهات التنظيمية وأن تقوم بنشرها للجمهور. وقد تحدث صعوبات إدارية وتقنية مما قد يسبب بعض التأخير في تقديم هذه التقارير، وهذا قد يجعلها عرضة في حالات استثنائية لبعض الغرامات سواءً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي أو هيئة السوق المالية.

١٣-٢-٢ مخاطر الاعتماد على الموظفين الرئيسيين

إن الموظفين الرئيسيين يلعبون دوراً مهماً في نجاح أعمال الشركة وإن نجاحها وتطلعاتها المستقبلية سوف يعتمد إلى حد كبير على قدرتها في توظيف والاحتفاظ بالموظفين ذوي النوعية المتميزة.

بالرغم من أن الشركة قادرة على إيجاد والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والمتميزين وإيجاد بدائل للموظفين الرئيسيين الذين يغادرون الشركة، إلا أنه لا يمكن إعطاء تأكيد بأن الشركة سوف تكون قادرة على إيجاد بدائل أو أن تجتذب وتحفظ موظفين مؤهلين عندما تظهر الحاجة إليهم. قد تتأثر الشركة سلباً إذا خسرت خدمات شخص أو أكثر من الأعضاء الرئيسيين على المدى القصير إلى المتوسط، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعطيل أعمال الشركة ويؤثر سلباً على فرص عملها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

١٤-٢-٢ مخاطر سوء سلوك الموظفين

بالرغم من وجود ضوابط داخلية وإجراءات لمعالجة سوء سلوك الموظفين، فإن الشركة لا تستطيع أن تضمن أنها تستطيع دائماً منع هذه الحالات. وبالتالي، ربما ينتج عن سوء سلوك الموظف مخالفة النظام من قبل الشركة، أو عقوبات نظامية، أو مسؤولية مالية و/أو إضرار جسيمة تؤثر على سمعة الشركة. لا تستطيع الشركة أن تضمن أن سوء سلوك الموظفين لن يؤدي إلى الإضرار بشكل جوهري بوضعها المالي أو نتائج عملياتها.

١٥-٢-٢ مخاطر تجديد وثائق التأمين سارية المفعول

إن وثائق التأمين بشكل عام محددة المدة في طبيعتها. وفي حال عدم تجديد وثائق التأمين الحالية لصالح الشركة، فإن الأقساط المكتتبة للشركة في السنوات القادمة والنتائج المستقبلية لعملياتها يمكن أن تتأثر سلباً وبشكل جوهري.

١٦-٢-٢ مخاطر عدم نجاح الشركة بالتوسع والتطوير

إن إستراتيجية الشركة تتضمن خطراً توسعية لتوسيع الانتشار الجغرافي والتنوع في الخدمات. ولكن لا تتوفر أية ضمانات لتحقيق هذه الاستراتيجيات بشكل كامل، وهذا قد يؤثر على تقييم أعمال الشركة المستقبلية.

١٧-٢-٢ مخاطر حماية العلامة التجارية

إن وضع الشركة التنافسي يعتمد جزئياً على قدرتها في استخدام أسماها وشعارها على الوسائل التي يتم من خلالها تسويق خدماتها وبيعها، إن عدم قدرة الشركة على منع انتهاك حقوقها في الدول صاحبة الاختصاص القضائي التي تمارس الشركة فيها أعمالها يمكن أن يؤثر سلباً على علامتها ويمكن أن يجعل ممارسة عملها أكثر تكلفة وبالتالي يؤثر على نتائج الشركة التشغيلية. وربما يتأثر عمل الشركة أكثر إذا كان عليها أن تتنافس مع علامات تجارية مشابهة ضمن الأسواق الرئيسية التي تعمل فيها والتي لا تملك فيها حقوق ملكية.

٢-٢-١٨ مخاطر حدائة عهد الشركة وعدم وجود تاريخ مالي وتشغيلي سابق

إن شركة الجزيرة تكافل تعاوي ما زالت قيد التأسيس وباستثناء عملية تحويل المحفظة التأمينية المقترحة طبقاً للمتطلبات النظامية واستيفاء شروط معينة فإن الشركة ليس لديها أي تاريخ مالي أو تشغيلي سابق، ولم يسبق ان قامت بأي نشاط تأميني أو حققت أية إيرادات قبل هذا الطرح ولا تتوفر لديها أية بيانات مالية مدققة لأية فترة سابقة ولن تتوفر هذه البيانات المالية للعموم ومدققة بشكل مستقل قبل نهاية سنة مالية بعد الطرح. إن من شأن هذا الأمر أن يجعل تحديد اتجاه نشاط الشركة التجاري وتطورها على المدى البعيد أمراً صعباً. وكتيجة لعدم توفر مثل هذه البيانات التاريخية المدققة للشركة فإن المعلومات التي ستتوفر للمستثمرين المحتملين ستكون محدودة الجدوى في مساعدة المستثمرين في تقييم الشركة وفرص نجاحها.

٢-٢-١٩ مخاطر الطرح الأولي للأسهم قبل التأسيس النهائي

إن شركة الجزيرة تكافل تعاوي لم يتم تأسيسها بشكل نهائي بعد، ولن يتم تأسيسها حتى تتم عملية الطرح الأولي لأسهم الشركة، وانعقاد الجمعية العامة التأسيسية، والحصول على قرار وزاري طبقاً لنظام الشركات. ومن الممكن ألا يتم استكمال واحد أو أكثر من المتطلبات اللازمة لإتمام تأسيس الشركة بشكل نهائي، مما يعني عدم قيام الشركة والحاجة لرد مبالغ الاكتتاب للمستثمرين.

٢-٢-٢٠ مخاطر متطلبات إدراج الأسهم

إن شركة الجزيرة تكافل تعاوي لم يتم إدراج أسهمها في سوق الأسهم السعودية بعد، ولن يتم إدراج اسهم الشركة حتى يتم استكمال تأسيسها والتزامها بالبنود الالزامية للائحة حوكمة الشركات. وفي حال عدم أو تأخر التزام الشركة بأي من البنود الالزامية فقد يؤدي ذلك لعدم أو تأخر إدراج أسهمها.

٢-٢-٢١ مخاطر الخبرة في إدارة شركة عامة

إن إدارة شركة مساهمة عامة تتطلب خبرة ذات طابع خاص في هذا المجال. ويترب على قبول الأسهم في القائمة الرسمية وعلى العرض للتداول، تعرض الشركة وأعضاء مجلس إدارتها والإدارة التنفيذية إلى التزامات معينة بخصوص إعداد التقارير المختلفة والإفصاح، كما يتعرضون لفرض قيود عليهم بموجب الأنظمة واللوائح التي تصدرها الجهات التنظيمية والرقابية. وبالإضافة إلى تلك المتطلبات، فإن هذه الجهات التنظيمية والرقابية قد تفرض متطلبات إفصاح وإعداد تقارير إضافية حسبما تراه مناسباً كما يمكن لها أيضاً أن تطلب التزامات إضافية بقواعد الحوكمة. وعلى الشركة الالتزام بتلك المتطلبات وضمأن الإفصاح بعدالة عن المعلومات والسلطة والمساهمين والجمهور. ويوقن أعضاء مجلس إدارة الشركة أنه من مصلحة الشركة بدء حوار نشط ومفتوح مع المساهمين واختصاصي السوق المالية ووسائل الإعلام والجمهور بصفة عامة، بخصوص الأداء التاريخي للشركة وخطتها المستقبلية. كما يوقن أعضاء مجلس إدارة الشركة كذلك، بأن قيمة السهم سوف تتعزز بالإفصاح عن استراتيجيات الشركة ونقاط القوة لديها وفرص النمو للعامة من خلال حوار نشط ومفتوح. وفي نفس الوقت، فإن الشركة سوف تراعي ضرورة الحفاظ على السرية فيما يتعلق باستراتيجيات العمل الأساسية، وخطط عملياتها التشغيلية. من أجل تطبيق المبادئ المذكورة أعلاه، فإن الشركة تخطط لتطبيق إجراءات وتنظيمات داخلية مرتبطة بالعمل كشركة مساهمة عامة. ويمكن أن تضع هذه العملية أعباءً إضافية كبيرة على إدارة الشركة وموظفيها والموارد الأخرى، مما يؤثر بالتالي على عمل الشركة وأدائها المالي.

٢-٢-٢٢ مخاطر تعاملات الأطراف ذات العلاقة

تنوي الشركة، بعد الانتهاء من عملية تأسيسها، الدخول في تعاملات مع أطراف ذات علاقة، حيث ستوقع الشركة مع بنك الجزيرة، المساهم الأكبر فيها، إتفاقية نقل النشاط و إتفاقية خدمات إنتقالية، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات ذات الصلة (فضلاً راجع قسم ٣-١٥ عقود الأطراف ذات العلاقة).

ورغم أن الإدارة ترى بشكل قطعي أن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يجب أن تتم بشكل يضمن مصالح المساهمين، ورغم نية الشركة والمساهمين الحاليين بالالتزام بأحكام المادة ١٨ من لائحة حوكمة الشركات والمادة ٦٩ والمادة ٧٠ من نظام الشركات واللجان تنصان على أن يتم عرض العقود مع الأطراف ذات العلاقة على الجمعية العامة دون إعطاء الحق للمساهمين الذين لهم مصلحة في تلك العقود بالتصويت عليها، وإقرار أعضاء مجلس الإدارة بعدم مناقسة أعمال الشركة والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة بناء على أسس تنافسية. إلا أنه لا يمكن إعطاء ضمانات بأن تلك التعاملات تتم على أساس أنها تمثل الأفضل لمصلحة المساهمين.

٢-٢-٢٣ مخاطر التصنيف

إن اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني تفرض على هذه الشركات بما فيها الشركة أن تقوم باختبار معيدي تأمين حاصلين على تصنيف (BBB) حسب تصنيف ستاندرد أند بورز (S&P) أو تصنيف مكافئ كحد أدنى. وسيتوجب إلغاء إتفاقية إعادة التأمين المبرمة مع شركة إعادة التأمين في حال انخفض تصنيفها، أو الحصول على موافقة مؤسسة النقد على ذلك مما سيزيد من التكاليف والمخاطر على الشركة.

٣-٢ المخاطر المتعلقة بالأسهم العادية

١-٣-٢ مخاطر توزيع أرباح الأسهم

إن قرار توزيع أرباح الأسهم من قبل الشركة يعتمد على عدة عوامل كالوضع المالي للشركة، والأرباح المستقبلية، ومتطلبات رأس المال العامل، والاحتياجات القابلة للتوزيع، وعلى النقد المتوفر للشركة، والظروف الاقتصادية، وأية عوامل أخرى يراها أعضاء مجلس إدارة الشركة ذات أهمية في حينها.

وعلى الرغم من أن الشركة تعتزم القيام بتوزيع أرباح سنوية على حملة أسهمها، فإنها لا تضمن بأي شكل من الأشكال بأنه سيتم توزيع أرباح في أي سنة مالية معينة. علماً بأن توزيع الأرباح يخضع لبعض القيود الواردة في النظام الداخلي للشركة والأنظمة ذات العلاقة. (راجع قسم "توزيع الأرباح").

٢-٣-٢ مخاطر التذبذب في سعر السهم

إن المكتسبين في أسهم الشركة قد لا يتمكنون من القيام بإعادة بيع الأسهم التي اكتتبوا فيها بنفس سعر الاكتتاب أو بسعر أعلى منه، وذلك نتيجة لعدد من العوامل. إن سعر تداول أسهم الاكتتاب في السوق بعد إتمام عملية الاكتتاب من الممكن أن يتأثر تأثيراً كبيراً بعوامل مثل الاختلافات في نتائج عمليات الشركة، وأظروف وتقلبات السوق، أو تغير الأوضاع الاقتصادية، أو حدوث تغيير في الأنظمة الحكومية.

٣-٣-٢ مخاطر السيطرة المؤثرة والفعلية من قبل المساهمين المؤسسين

يملك المساهمون المؤسسون فعلياً ٧٠٪ من أسهم الشركة المصدرة. وعلى ذلك فإن المساهمين المؤسسين سوف يتمكنون من التأثير على كافة المسائل التي تتطلب موافقة المساهمين، بما في ذلك المصروفات الكبيرة للشركة وتعيين أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء ما ورد في المادة ٦٩ و ٧٠ من نظام الشركات).

وكنتيجه لذلك، يستطيع المساهمون المؤسسون أن يمارسوا حقوقهم بالطريقة التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على أعمال الشركة، ووضعها المالي ونتائج عملياتها، بما في ذلك الصفقات والتعاملات الهامة وتعديل رأس المال، دون تمكين المساهمين الأصغر من إبداء رأيهم في تلك القرارات.

٤-٣-٢ مخاطر بيع أو شراء عدد كبير من الأسهم

إن بيع عدد كبير من أسهم الشركة في السوق المالية بعد الاكتتاب أو توقع مثل هذه العملية قد يؤثر سلبياً على أسعار هذه الأسهم في السوق.

٥-٣-٢ مخاطر انتهاء فترة حظر بيع الأسهم

يخضع المساهمون المؤسسون لفترة حظر لم يسمح لهم خلالها ببيع أسهمهم في الشركة وذلك لمدة ثلاث سنوات مالية كاملة، كل سنة منها لا تقل عن ١٢ شهراً («فترة الحظر»). وعند انتهاء فترة الحظر هذه بعد انقضاء ثلاث سنوات مالية من تاريخ تأسيس الشركة، في حال أقدم المساهمون المؤسسون على بيع كميات كبيرة من أسهمهم بعد انتهاء فترة الحظر، فقد يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على سعر سهم الشركة في السوق.

٦-٣-٢ مخاطر عدم وجود سوق سابق لأسهم الشركة

إن أسهم الشركة لم يتم تداولها في السوق المالية من قبل، مما يعني أنه لا يمكن التأكيد بأن سعر الاكتتاب سيكون مساوياً للسعر الذي سيتم تداوله في السوق بعد الاكتتاب.

إن سعر سهم الشركة في السوق قد يخضع لتذبذبات كبيرة وذلك نتيجة لعوامل عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر، الوضع العام للاقتصاد السعودي، أو وضع سوق التأمين، أو أداء الشركة ونتائجها بالإضافة إلى أية عوامل أخرى خارجة عن إرادة الشركة ونطاق سيطرتها.

٧-٣-٢ مخاطر أرباح السهم

قد تحتاج الشركة بعد مضي فترة من الزمن زيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية. وبعد اكتمال طرح أسهم حقوق الأولوية وزيادة رأس المال، فإن ربح سهم الشركة قد يتأثر حيث أن أرباح أسهم الشركة ستنقسم على عدد أكبر من الأسهم. ولا تضمن الشركة توزيع أي أرباح أسهم محددة بعد زيادة رأس المال.

٤-٢ المخاطر المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية

يعتمد الأداء المالي لشركات التأمين بصورة كبيرة على الأوضاع الإقتصادية المحلية داخل المملكة وكذلك الأوضاع الإقتصادية العالمية التي تؤثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية. إن أي عدم استقرار في الأوضاع الإقتصادية العالمية أو انخفاض أسعار النفط بصورة ملموسة قد يكون عاملاً مؤثراً على إقتصاد المملكة؛ وبما أن أداء الشركة الإقتصادي يرتبط إلى حد ما بوضع الإقتصاد في المملكة وفي العالم، فإن النتائج المالية للشركة قد تتأثر بالتغيرات التي قد تطرأ والتي قد ينتج عنها انخفاض بالطلب على منتجات وخدمات الشركة. بالإضافة إلى ذلك فإن اتجاهات الأقساط والمطالبات في أسواق التأمين تعتبر متقلبة في طبيعتها والأحداث غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية وارتفاع معدلات التضخم والمنافسة قد تؤثر على حجم المطالبات المستقبلية بالتالي ينعكس سلباً على أرباح وعائدات شركات التأمين.

كما أن انخفاض أسعار النفط بصورة ملموسة قد يؤثر على الدخل المحلي والنشاط الإقتصادي ومداديل الأفراد وبالتالي على الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية ومن بينها الشركة.

وبما أنه ليس في مقدور الشركة التنبؤ بالأوضاع الإقتصادية وتقلباتها المستقبلية، وبالتالي لا يمكن التأكيد بأن الأوضاع المستقبلية لن تؤثر على نتائج الشركة المالية ولا توجد أي ضمانات بأن لا تكون للأحوال المستقبلية تأثير سلبي جوهري على أرباح وعائدات الشركة.

٣ نبذة عن السوق

٣-١ مصادر البيانات

في هذه النشرة تم الحصول على المعلومات المتعلقة بصناعة التأمين وبيانات السوق من مصادر مختلفة. ويعتقد أن هذه المعلومات والمصادر والتقديرات موثوقة، وقد بذلت الشركة جهداً مناسباً للتحقق من مصادر هذه المعلومات. ومع أنه لا يوجد لدى مجموعة بي ام جي المالية أو المستشارين الذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (E) أي سبب للاعتقاد بأن أيّاً من هذه المعلومات المتعلقة بقطاع التأمين أو البيانات المتعلقة بالسوق غير دقيقة في جوهرها، إلا أنه لم يتم التحقق من دقة هذه المعلومات بصورة مستقلة ولا يمكن تقديم أي تأكيد بشأن صحتها أو اكتمالها. وتشمل هذه المصادر:

- مؤسسة النقد العربي السعودي
تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ١٩٥٢م، وتعنى المؤسسة بوظائف رئيسية منها إصدار العملة الوطنية، القيام بعمل مصرف الحكومة، مراقبة المصارف التجارية، إدارة احتياطات المملكة من النقد الأجنبي، إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف، تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته.
وتعتبر المعلومات المستخدمة من مؤسسة النقد متاحة للعموم عبر موقعها على شبكة الإنترنت وبذلك فهي لا تستدعي الحصول على الموافقة لاستخدام هذه المعلومات في هذه النشرة.
- الشركة السويسرية لإعادة التأمين (سويس ري)
وهي شركة عالمية رائدة في مجال إعادة التأمين تأسست عام ١٨٦٣م في زيورخ، سويسرا، وتعمل في أكثر من ٢٥ دولة حول العالم. وتصدر الشركة تقارير عن قطاع التأمين في العالم وهذه التقارير متاحة للعموم على شبكة الانترنت. وتقوم هذه الشركة بتقديم حلول إعادة التكافل لبرامج الأسرة في الشرق الأوسط خلال الأعوام الثلاثة الماضية.
وتعتبر المعلومات المستخدمة من سويس ري متاحة للعموم عبر موقعها على شبكة الإنترنت وبذلك فهي لا تستدعي الحصول على الموافقة لاستخدام هذه المعلومات في هذه النشرة.
- مجموعة ألبن كابيتال (ألبن كابيتال)
ألبن كابيتال هو مصرف استثماري رائد يقدم خدماته لعملائه من الشركات في منطقة الخليج العربي وآسيا من خلال مكاتبه في دبي ومسقط والدوحة والمنامة ودلهي وبومباي وبنغلور وتشمل خدماته استشارات الديون، والاندماج والاستحواذ، خدمات الاسهم. كما قام ويقوم بنشر العديد من التقارير الاقتصادية والمالية لتغطية بعض القطاعات في منطقة الخليج ومنها التأمين.
تم الاستفادة من بعض البيانات المعدة في تقرير صناعة التأمين بدول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١١م وقد تم الحصول على موافقة ألبن كابيتال الخطية بذكر اسمهم وشعارهم وإفادتهم في النشرة.

٣-٢ لمحة عن الاقتصاد السعودي

يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية اقتصاداً نفطياً أي أنه يعتمد بشكل رئيسي على النفط كمورد رئيسي لخزينة الدولة. وقد أشارت التقديرات لعام ٢٠١٠م إلى امتلاك المملكة ٢٦٤,٥ بليون برميل من النفط تمثّل ١٨% من احتياطي النفط العالمي.^٢ وتصنف السعودية كأكبر دولة مصدرة للنفط وتلعب دوراً رئيسياً في منظمة أوبك. هذا ويشكل النفط ٩٣% من عائدات الخزينة، و٥٢% من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٠% من عائدات التصدير. هذا ويساهم القطاع الخاص السعودي بـ ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.^٣

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١١م بـ ٢,١٥ ترليون ريال سعودي (٥٧١ مليار دولار أمريكي) بمعدل ارتفاع يصل إلى ٢٨%. ويرجع السبب وراء هذا النمو الاقتصادي إلى ارتفاع في أسعار النفط بالإضافة إلى استمرار حكومة المملكة في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة. وقد تجلّى ذلك من خلال إعلان الحكومة عن الميزانية التوسعية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ والتي وصل حجم الإنفاق فيها إلى ٨٠٤ مليار ريال سعودي.^٤

٣-٢-١ التحوّل الاقتصادي

لقد شهد النهج الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تحولاً جوهرياً، حيث بدأ دور القطاع الحكومي بالانحسار تدريجياً لمصلحة القطاع الخاص الذي بدأ دوره بالنمو التدريجي وذلك نتيجة للتوجه الاستراتيجي الذي تنتهجه الحكومة من حيث إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر للمشاركة بالاقتصاد الوطني، وهذا ما يمكن رؤيته من خلال ما تقوم به الحكومة من تشجيع ودعم للخصخصة.

٢ منظمة الدول المنتجة المصدرة للبترو (أوبك)، <http://www.opec.org> بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٢م.

٣ وزارة المالية السعودية، <http://www.mof.gov.sa> بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٢م.

٤ وزارة المالية السعودية، <http://www.mof.gov.sa> بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٢م.

٣-٢-٣ أداء السوق المالي

تصدرت أخبار سوق الأسهم المحلية الأخبار الاقتصادية السعودية منذ الربع الأول لعام ٢٠٠٣م حتى النصف الأول من عام ٢٠٠٦م، وقد ساهمت التقلبات الكبيرة في مؤشر الأسهم إلى جذب اهتمام العديد من المستثمرين حتى من خارج المملكة. وقد خسر مؤشر الأسهم خلال عام ٢٠٠٦م حوالي ٥٣,٢٦٪ من قيمته، مما أدى إلى خسارة المستثمرين لجزء كبير من مدخراتهم وقد أثر ذلك سلباً على أغلبية القطاعات الاقتصادية. إلا أن استمرار مستوى الإنفاق الحكومي العالي والذي أدى إلى إحداث المزيد من فرص العمل مترافقاً مع زيادة في رواتب القطاع العام بنسبة ١٥٪ والانخفاض في أسعار الوقود كلها عوامل ساهمت في رفع جزئي للقُدرة الشرائية للمستهلكين وإستعادة ثقتهم، حيث بلغ نمو المؤشر خلال العام ٢٠٠٧م حوالي ٤٠,٢٤٪. وعاد مؤشر تداول ليشهد انخفاضاً حاداً خلال عام ٢٠٠٨م حيث انخفض مؤشر تداول ٥٦,٤٩٪ نتيجة للأزمة الحادة التي تعرض إليها الاقتصاد العالمي وأسواق المال العالمية. وقد بدأت اقتصاديات العالم بإظهار بعض علامات التعافي مؤخراً وقد ارتفع مؤشر تداول بنسبة ٢٢٪ خلال عام ٢٠٠٩م. أما في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م فلم يكن أداء السوق مرضياً حيث ربح السوق حوالي ٨٪ ثم خسر حوالي ٤٪ على التوالي. أما هذا العام فقد كان أداء السوق جيداً حيث ارتفع حوالي ٢٢٪ خلال الربع الأول من ٢٠١٢م.

٣-٢-٣ النمو السكاني

تشهد المملكة العربية السعودية نمواً كبيراً في عدد السكان حيث قدر عدد سكان المملكة حسب تعداد عام ٢٠١٠م بـ ٢٧ مليون نسمة مقارنةً بـ ٢٢,٧ مليون حسب تعداد ٢٠٠٤م بمعدل نمو ٣,٢٪. ويصحب هذا النمو الكبير في التعداد السكاني زيادة في الطلب على جميع خدمات التأمين بشكل عام، وعلى خدمات التأمين الفردي بشكل خاص، على سبيل المثال التأمين الصحي والتأمين على المركبات.

٣-٣ أسواق التأمين العالمية

بلغ إجمالي أقساط التأمين العالمي (الممتلكات والأضرار والحماية والإدخار والصحي) عام ٢٠١١م ما يقارب ٤,٥٩ تريليون دولار أمريكي (١٧,٢٨ تريليون ريال سعودي) مقارنةً بـ ٤,٣ تريليون دولار أمريكي (١٦,٣٠ تريليون ريال سعودي) في عام ٢٠١٠م، وذلك بحسب تقارير سويس ري. وقد وصلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من أقساط التأمين إلى حوالي ١,٢٠ تريليون دولار أمريكي (٤,٥ تريليون ريال سعودي) في عام ٢٠١١م مرتفعة بنسبة ٠,٥٪ عن العام ٢٠١٠م والتي بلغت الاقساط فيه ١,١٦ تريليون دولار أمريكي (٤,٣٥ تريليون ريال سعودي).^٧

السنة	إجمالي الاقساط المكتتبه عالميا (بليون ريال - تقريبا)	نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية	نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية
٢٠٠٥	١٢,٣٧٥	٤,٥٪	١٨٪
٢٠٠٦	١٣,٨٧٥	٥,٠٪	١٧٪
٢٠٠٧	١٥,٠٠٠	٩,٠٪	٢٣٪
٢٠٠٨	١٦,١٢٥	٥,٠٪	٢١٪
٢٠٠٩	١٥,٧٥٠	-٥,٠٪	-٥٪
٢٠١٠	١٦,٣٠٠	٥,٠٪	١٨٪

المصدر: سويس ري وصندوق النقد الدولي، ألبن كاييتال

في نفس السياق، فإن أسواق التأمين في الاقتصادات الصناعية، والتي هي في مرحلة النضوج تمت بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠١٠ على أساس سنوي مقارنةً بـ ٢,٢٪ في الاقتصادات المتقدمة لنفس الفترة. وقد وصلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من أقساط التأمين إلى حوالي ١,١٦ تريليون دولار أمريكي (٤,٣٦ تريليون ريال سعودي) في عام ٢٠١٠م مرتفعة بنسبة ١,٠٨٪ عن العام ٢٠٠٩م والتي بلغت الاقساط فيه ١,١٥ تريليون دولار أمريكي (٤,٣١ تريليون ريال سعودي).^٨

على الرغم من أن الإقتصاد الشامل يتسم بنمو اقتصادي أبطأ قليلاً، وارتفاع في معدلات التضخم، فإن قطاعات التأمين عدا التأمين على الحياة تمت بنسبة ٨,٢٪ على أساس سنوي في عام ٢٠١١م مقابل ارتفاع بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠١٠م لتصل إلى ١,٩٦٩ مليار دولار أمريكي (ما يقارب ٧,٤٠٥ مليار ريال سعودي). وتعزى الزيادة في قطاع التأمين على غير الحياة إلى النمو الاقتصادي القوي وارتفاع مستوى الدخل الأسري. أما قطاع التأمين عدا التأمين على الحياة بمعدل سنوي مركب نسبته ٦,٩٪ من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٨م. ويعتبر قطاع التأمين (عدا التأمين على الحياة) هو المهيم في الاقتصادات النامية بما في ذلك وسط وشرق أوروبا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وغيرها من الاقتصادات الآسيوية النامية.

بلغ عمق التأمين العالمي في القطاعات الأخرى غير التأمين على الحياة (الحماية والإدخار) بنسبة ٢,٩٪ وكثافتة بلغت ٣٧٨ دولار (مايعادل ١,٤٢١ ريال سعودي) للفرد في عام ٢٠١١م.

٥ www.tadawul.com.sa

٦ مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات.

٧ سويس ري «ورلد إنشورنس في ٢٠١١».

٨ سويس ري «ورلد إنشورنس في ٢٠١١».

وساهمت الدول الصناعية بنسبة ٨٥% على قسط التأمين على غير الحياة على مستوى العام ، بينما كانت حصة الأسواق الناشئة ١٥% أقل من ذلك بكثير في عام ٢٠١٠. وقد شهدت الأسواق الناشئة نموا مضطربا في قسط التأمين على مر السنين نتيجة لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تامين الحماية والإدخار	التأمين عدا الحماية والإدخار	أجمالي الناتج المحلي	تعداد السكان	
٨٤%	٨٦%	٦٦%	١٥%	الدول الصناعية
١٦%	١٤%	٣٤%	٨٥%	الدول الناشئة

المصدر: سوس ري وصندوق النقد، وألبن كابيتال

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيمكن تلخيص إجمالي أقساط التأمين (عدا الحياة) لعام ٢٠١١م بالجدول التالي:

النسبة من السوق العالمي	أقساط التأمين (مليون ريال سعودي)	البلد
٤٣%	٣١,٧٦٢	تركيا
٣٨%	٢٨,٣١٢	إيران
٢٨%	٢٠,٢٨٧	الإمارات العربية المتحدة
٢٤%	١٧,٥٥٩	المملكة العربية السعودية
١٠%	٧,٤٥٨	المغرب
٠,٦%	٤,١٢١	الجزائر
٠,٥%	٣,٦٤٨	مصر
٠,٥%	٣,٤٠٥	قطر
٠,٤%	٢,٦٠٢	تونس
٠,٣%	٢,٣٥١	الكويت
٠,٣%	٢,٣١٣	عمان
٠,٣%	٢,١١٨	الأردن
٠,٢%	١,٦١٦	البحرين

المصدر: سويس ري.

القيمة السوقية للتأمين على الحياة في الدول الصناعية تحسنت بشكل ملحوظ وهي أفضل مما كانت عليه قبل الأزمة عام ٢٠٠٧م. وأصبحت مستعدة أكثر لمواجهة التحديات في المستقبل. أقساط التأمين العالمية على الحياة ارتفعت إلى ٢,٥١٦ مليار دولار (ما يعادل ٩,٤٦٠ مليار ريال) في عام ٢٠١١م، وتعافى القطاع بسرعة من الأداء المخيب للآمال في عام ٢٠٠٩م، مسجلا نمواً بنسبة ٤,٤% في عام ٢٠١١م، مقارنة بـ ٦% في عام ٢٠١٠م. تصدرت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السوق مع معدل نمو سنوي قدره ١٩,٧٢% تليها أوقيانيا (أستراليا ونيوزيلندا) وجنوب شرق آسيا التي نمت بنسبة ١٨,٢% و ١٧,٧% على التوالي. كانت نسبة أختراق التأمين على الحياة العالمية ٣,٨% في حين بلغت كثافتها (قسط التأمين للفرد) ٣٧٨ دولار أمريكي (ما يعادل ١,٤٢١ ريال سعودي) في عام ٢٠١١م.

٣-٤ سوق التأمين في المملكة العربية السعودية

خلصت شركات التأمين المحلية والإقليمية والدولية إلى أن الظروف الاقتصادية والنفوذ إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف نموها. وعلى كل حال التوصل لهذه الأهداف يتطلب التغلب على العقبات وفهم التعقيدات التي تشمل سرعة التغيير في التنظيمات واللوائح، والمناخ الاقتصادي المتقلب على نحو متزايد و التنوع الديموغرافي السكاني والتنوع الاقتصادي.

إن شركات التأمين التي تنجح في التغلب على هذه العقبات سوف تكون أكثر دراية ومعرفة من منافسيها.

من المتوقع أن تواصل شركات التأمين الكبرى سعيها وتقييم فرص التوسع في الأسواق في المناطق ذات النمو المطرد. وسوف يشكل بذل الجهود والعناية الواجبة تحدياً وبالضرورة أن يكون التحرك سريعاً لأن بعض الأسواق لديها عدد محدود يناسبها من الشركاء المحتملين المحليين.

إن صناعة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن بمنأى عن الأزمة المالية. فقد كانت تنمو بوتيرة سريعة قبل عام ٢٠٠٧ ثم كبحت من سرعة نموها مع ارتفاع أسعار النفط التي أثرت على انحسار النشاط الاقتصادي العالمي كما شددت على أسواق الائتمان. بالرغم من ذلك استطاع قطاع التأمين بمرئونة من تسجيل نمو متواضع بينما كانت معظم الأسواق الأخرى داخل الخط الأحمر. كما أن المنطقة بدأت تتعافى من الركود الاقتصادي بفضل التنوع والنمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي والدعم المتواصل من الأنظمة الحكومية لها ذلك بالإضافة إلى العوامل السكانية والبيئية المواتية للنمو الأمر الذي يزيد من احتمالية نمو أعلى في مستويات قطاع التأمين خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ .

صناعة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي صغيرة نسبياً مع مستويات منخفضة بشكل ملحوظ من حيث معدل الانتشار والكثافة. وذلك يشير إلى حجم فرصة النمو، ولكن شركات التأمين بدول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تواجه عدداً من التحديات، التي من ضمنها عدم تحمل نسبة من مبالغ الحماية وبالتالي يظهر الاعتماد الكبير على شركات إعادة التأمين. كما أن شركات التأمين تستثمر وبكثافة في محافظ الأسهم الاستثمارية والعقارات، مما يجعلهم عرضة للخسائر في سوق تتسم بالتقلب .

صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية تخطو خطوات مثيرة للإعجاب، مع زيادة في عدد وثائق التأمين يتبعه زيادة في أقساط التأمين، و صدور نظام التأمين ولوائحه التنفيذية الذي يعتبر خطوة مهمة لتطوير قطاع التأمين.

قطاع التأمين يلعب دوراً متزايد الأهمية في اقتصاد المملكة العربية السعودية، مع أموال أكبر بكثير تحت تصرفها كلما إزدادت المعرفة من قبل الشركات والأفراد على أهمية وجود الحماية والتغطية.

٣-٤-١ ملحة تاريخية

ركز قطاع التأمين منذ العام ١٩٧٠م على الواردات التأمينية الحكومية والمشاريع الإنشائية والتي كانت وبشكل كبير مسيطر عليها من قبل شركات أجنبية. في العام ١٩٨٥م تم إقرار مفهوم التأمين التعاوني من قبل هيئة كبار العلماء، وتم تأسيس أول شركة تأمين مسجلة في المملكة وهي الشركة التعاونية للتأمين التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي عام ١٤٠٥هـ الموافق لـ ١٩٨٤م.^{١٠}

وتتولى حالياً مؤسسة النقد مهمة تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه وإعداد وتطبيق معايير الترخيص بالنسبة لشركات التأمين، ويفرض النظام الجديد على شركات التأمين أن تكون مسجلة ومرخصة في المملكة كشركة مساهمة عامة لكي تزاو أعمال التأمين في المملكة. وتطبيق القوانين الجديدة ليس على شركات التأمين وحسب، بل وعلى شركات إعادة التأمين ووسطاء التأمين والوكالات ومكاتب تسوية الخسائر.

في عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) تم إصدار لوائح مجلس الضمان الصحي التعاوني بناءً على المرسوم الملكي رقم (١٠/م) بتاريخ ١٤٢٠/٥/١هـ الموافق ١٩٩٩/٨/١٣م من أجل تنظيم التأمين الصحي التعاوني وفي ربيع الثاني من عام ١٤٢٣هـ الموافق يونيو ٢٠٠٢م أصدر مجلس الضمان الصحي التعاوني اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني الإلزامي، والذي فرض على كافة الشركات التي توظف أكثر من ٥٠٠ عامل من الوافدين أن تقوم بتوفير التغطية الصحية لهم. وتشمل المرحلة الثانية كل الشركات التي توظف ما بين ١٠٠-٥٠٠ عاملاً من الوافدين. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتشمل جميع الشركات التي توظف وافدين. وقد تم الإعلان عن تطبيق هذا النظام نهائياً في العام ١٤٢٦هـ (الموافق ٢٠٠٥م). والمملكة العربية السعودية عازمة على أن تكون أول بلد في العالم يقوم بتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني الإلزامي على المواطنين والمقيمين، وأن تقوم برفع مستوى الوعي فيما يتعلق بهذا الأمر من خلال وسائل الإعلام والقنوات الأخرى.^{١١}

أما قرار تأمين الرخصة الإلزامي فقد تم تطبيقه بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٣ شعبان ١٤٢٢هـ الموافق ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١م. وقد أصدر مجلس الوزراء الموقر مؤخراً قراراً بالزامية تأمين المسؤولية تجاه الغير للمركبات عوضاً عن التأمين على الرخصة.

في عام ٢٠٠٣م تم إصدار نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بموجب المرسوم الملكي رقم (٣٢/م) بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ وتم إصدار اللائحة التنفيذية لهذا النظام بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١ بتاريخ ١٤٢٥/٣/١هـ حيث سُمح بتأسيس الشركات التي كان لها نشاط محلي أو الفروع المرخصة للشركات الأجنبية وذلك لممارسة أعمال التأمين التعاوني في المملكة.

نص نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية على السماح بتأسيس شركات تأمين محلية بممارسة نشاط التأمين في المملكة. وتقوم مؤسسة النقد بمسؤولية تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه وإعداد وتطبيق معايير الترخيص بالنسبة لشركات التأمين. ثم تبع ذلك صدور عدد من المراسيم الملكية منذ ١٤٢٧/٩/١٦هـ الموافق ٢٠٠٦/١٠/٩م بالموافقة على تأسيس عدد من شركات التأمين.

٣-٤-٢ آخر التطورات

١٠ ايكونوميك إنتلجنس يونيت (١٣ أغسطس ٢٠٠٦). مخاطر البلد. انفتاح سوق التأمين السعودي.
١١ الشرق الأوسط ١٣ فبراير ٢٠٠٧م، وزير الصحة «سنكون أول دولة تطبق التأمين الصحي التعاوني على كافة القاطنين».

شهد سوق التأمين في المملكة نمواً ملحوظاً وصل إلى ١٢٪ حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين ١٦,٤ مليار ريال سعودي في ٢٠١٠م مقارنة بـ ١٤,٦ مليار ريال سعودي في ٢٠٠٩م. حيث بلغت نسبة النمو في مجال التأمين الصحي ١٩٪ كما بلغت نسبة النمو في تأمين المركبات ٦٪ خلال عام ٢٠١٠م. كما موضح في الجدول أدناه بلغت نسب النمو في حجم سوق التأمين إلى مستويات أعلى من ٢٠ و ٣٠٪ سنوياً.

التغيير	٢٠١٠	التغيير	٢٠٠٩	التغيير	٢٠٠٨	التغيير	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار (مليون ريال)	٩٧٢	٪٦٩	١,٠٠٣	٪٨٢	٥٩٤	٪٥٠	٣٢٧	٢١٨	
التأمين الصحي (مليون ريال)	٨,٦٩	٪٥٢	٧,٢٩٢	٪٥٧	٤,٨٠٥	٪٣٨	٣,٠٦٥	٢,٢٢٢	
التأمين العام (مليون ريال)	٦,٧٢٥	٪١٤	٦,٣١٥	٪٦	٥,٥٢	٪١٥	٥,١٩١	٤,٤٩٧	
إجمالي قيمة أقساط التأمين (مليون ريال)	١٦,٣٨٧	٪٣٤	١٤,٦١	٪٢٧	١٠,٩١٩	٪٢٤	٨,٥٨٣	٦,٩٣٧	
نسبة إجمالي التأمين العام من إجمالي الناتج المحلي	٪١٠,٨٧-	٪٥,٤١	٪٤٨,٣٩	٪٥,٤٦	٪١٦,٢٢-	٪٥,٣١	٪٨,٨٢	٪٥,٣٧	٪٥,٣٤
نسبة إجمالي التأمين الصحي من إجمالي الناتج المحلي	٪٥,٠٠	٪٥,٥٣	٪٩٦,٣٠	٪٥,٥٣	٪٢٢,٧٣	٪٥,٢٧	٪٢٩,٤١	٪٥,٢٢	٪٥,١٧
نسبة أقساط تأمين الحماية و الادخار من الناتج المحلي	٪١٤,٢٩-	٪٥,٠٦	٪١٣٣	٪٥,٠٧	٪٥٠,٠٠	٪٥,٠٣	٪٥,٠٠	٪٥,٠٢	٪٥,٠٢

المصدر: مؤسسة النقد.

التوزيع النسبي لقطاعات التأمين الرئيسية (٢٠١٠م)

النسبة إلى مجمل الأقساط المكتتبة ٢٠١٠	النسبة إلى مجمل الأقساط المكتتبة ٢٠٠٩	النسبة إلى مجمل الأقساط المكتتبة ٢٠٠٨	النسبة إلى مجمل الأقساط المكتتبة ٢٠٠٧	فرع التأمين
٪٥٣	٪٥٠	٪٤٤	٪٣٦	الصحي
٪٢٠	٪٢١	٪٢٣	٪٢٨	المركبات
٪٦	٪٧	٪٥	٪٤	الحماية والإدخار
٪٦	٪٦	٪٧	٪٩	الممتلكات
٪٥	٪٦	٪٦	٪٦	الهندسية
٪٣	٪٤	٪٦	٪٦	البحري
٪٣	٪٤	٪٥	٪٧	الحوادث والمسؤولية
٪٢	٪٢	٪٢	٪٤	الطاقة
٪٢	٪١	٪١	٪١	الطيران

المصدر: مؤسسة النقد.

يبين الجدول أعلاه التوزيع النسبي لحصص قطاعات التأمين المختلفة استناداً إلى أقساط التأمين، حيث تظهر هيمنة كلاً من قطاعي تأمين المركبات والتأمين الصحي على أكثر من نصف السوق. وقد بلغت قيمة مجمل الأقساط المكتتبة خلال الأعوام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ٨,٥ ١٠,٩ و ١٤,٦ و ١٦,٤ مليار ريال على التوالي.

كثافة سوق التأمين (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

نسبة التغير ٠٩-١٠	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	نوع النشاط
	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
%٠,٤-	٢٤٧,٨	٢٤٨,٩	٢٢٢,٥	٢١٦,٥	١٨٩,٩	إجمالي التأمين العام
%١١,٤	٣٢٠,٢	٢٨٧,٤	١٩٣,٧	١٢٧,٨	٩٣,٨	إجمالي التأمين الصحي
%٩,٤-	٣٥,٨	٣٩,٩	٢٣,٩	١٣,٦	٩,٢	إجمالي تأمين الحماية و الإيداع
%٤,٩	٦٠٣,٩	٥٧٥,٨	٤٤٠,١	٣٥٧,٩	٢٩٢,٢	الإجمالي

المصدر: مؤسسة النقد.

تعرف كثافة التأمين بأنها معدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان). حسب الجدول أعلاه، ارتفعت كثافة التأمين من ٥٧٦ ريال للفرد في عام ٢٠٠٩م إلى ٦٠٤ ريال للفرد في عام ٢٠١٠م بزيادة نسبتها ٤,٩%، ثم إلى حوالي ٦٦٥ ريال اي بنسبة نمو تبلغ ١٠% خلال عام ٢٠١١م^{١٣}. وهذا الرقم ما يزال منخفضاً عند مقارنته بالارقام العالمية حيث تبلغ كثافة التأمين في دول آسيا ٣١٤ دولار للفرد (ما يعادل ١,١٨٠ ريال سعودي)، كما يبلغ الرقم العالمي لنفس العام ٢٠١١م ٦٦١ دولار للفرد (اي ما يعادل ٢,٤٨٥ ريال سعودي)^{١٤}. ارتفع أيضاً مستوى إنفاق الفرد على الخدمات التأمينية بزيادة سنوية متوسطة بلغت ٢٠% في الفترة من عام ٢٠٠٦م إلى عام ٢٠١٠م. ظلت نسبة كثافة تأمين الحماية والإيداع عند مستوى منخفض بوجه عام مقارنة بالتأمين العام والتأمين الصحي حيث بلغت تلك النسبة ٣٦ ريالاً للفرد عام ٢٠١٠م^{١٥} ولم ترتفع هذه النسبة بشيء يذكر خلال العام ٢٠١١م، في حين بلغ إنفاق الفرد على التأمين على الحياة في آسيا إلى ٢٢٩ دولار (٨٦١ ريال) وفي العالم ٣٧٨ دولار (١,٤٢١ ريال) للفرد^{١٦}.

صافي أقساط التأمين حسب نوع النشاط (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)

نسبة التغير ١٠-٠٩	٢٠١٠		٢٠٠٩		نوع النشاط
	%	مليون رس.	%	مليون رس.	
%١٢,٩	%٢,٣	٢٧٥,٩	%٢,٤	٢٤٤,٣	التأمين ضد الحوادث والمسؤوليات وغيرها
%٥,٣	%٢٦,٣	٣,٠٩٩	%٢٩,٢	٢,٩٤٤	التأمين على المركبات
%٢٠,٣	%١,١	١٢٦,٥	%١,٠	١٠٥,١	التأمين على الممتلكات و ضد الحريق
%-٤,٣	%١,٥	١٧٥,٤	%١,٨	١٨٣,٢	التأمين البحري
%٣٤١,٦	%٠	٤,٨	%٠,٠١	١,١	التأمين على الطيران
%٤٦,٠	%٠,١	٧,٦	%٠,١	٥,٢	التأمين على الطاقة
%-٩,١	%١,٠	١١٣,٩	%١,٢	١٢٥,٣	التأمين الهندسي
%٥,٤	%٣٢,٢	٣,٨٠٣	%٣٥,٨	٣,٦٠٨	إجمالي التأمين العام

%٢٨,١	%٦٠,٣	٧,١٢٠	%٥٥,٢	٥,٥٥٧	إجمالي التأمين الصحي
-------	-------	-------	-------	-------	----------------------

%-٣,٤	%٧,٤	٨٧٦,٨	%٩,٠	٩٠٨	إجمالي تأمين الحماية و الإيداع
-------	------	-------	------	-----	--------------------------------

%١٧,١	%١٠٠,٠	١١,٨٠٠	%١٠٠,٠	١٠,٠٧٣	الإجمالي
-------	--------	--------	--------	--------	----------

المصدر: مؤسسة النقد.

١٣ مؤسسة النقد السعودي - تقرير سوق التأمين السعودي، ٢٠١٠م.

١٤ سويس ري "ورلد إنشورنس في ٢٠١١"

١٥ مؤسسة النقد السعودي - تقرير سوق التأمين السعودي، ٢٠١٠م.

١٦ سويس ري "ورلد إنشورنس في ٢٠١١"

يعرف صافي أقساط التأمين المكتتب بها على انه الأقساط المحتفظ بها لدى شركة التأمين بعد حسم الأقساط المسندة إلى شركات إعادة التأمين المحلية والدولية من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها حسب نوع النشاط. الجدول أعلاه يوضح ارتفاع في صافي أقساط التأمين المكتتب بها من ١٠,٠٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م إلى ١١,٨٠ مليار ريال في عام ٢٠١٠م بزيادة قدرها ١٧٪.

وأيضاً في عام ٢٠١٠م، حقق التأمين على المركبات والتأمين الصحي نحو ٨٦٪ من صافي أقساط التأمين المكتتب بها، وحافظ التأمين الصحي على مكانته من حيث كونه أكبر نشاط تأميني، حيث بلغت حصته ٦٠٪ من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٠م مقارنة بنسبة ٥٥٪ في عام ٢٠٠٩م.

استمرت حصة التأمين على المركبات من أقساط التأمين المكتتب بها في الانخفاض إلا أنها حافظت على المرتبة الثانية، حيث بلغت حصة التأمين على المركبات من صافي أقساط التأمين المكتتب بها ٢٦٪ في عام ٢٠١٠م بالمقارنة مع ٢٩٪ في عام ٢٠٠٩م.^{١٧}

معدل الاحتفاظ حسب نوع النشاط (٢٠١٠ - ٢٠٠٩)

نسبة التغير ١٠-٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	نوع النشاط
	%	%	
%٢١,٢	%٥٤,٤	%٤٤,٩	التأمين ضد الحوادث والمسؤوليات وغيرها
%-٠,٧	%٩٥,٧	%٩٦,٤	التأمين على المركبات
%١٣,٦	%١٣,٢	%١١,٦	التأمين على الممتلكات و ضد الحريق
%-٣,٠	%٣٣,٨	%٣٤,٩	التأمين البحري
%١٥٢,٢	%١,٦	%٠,٦	التأمين على الطيران
%٣٣,٩	%٢,٣	%١,٧	التأمين على الطاقة
%-١٥,٣	%١٣,١	%١٥,٥	التأمين الهندسي
%-١,٠	%٥٦,٥	%٥٧,١	إجمالي التأمين العام
%٧,٥	%٨١,٩	%٧٦,٢	إجمالي التأمين الصحي
%٥,٢	%٧٠,٩	%٦٧,٤	الإجمالي

المصدر: مؤسسة النقد.

ملحوظة: لا تظهر معدلات الاحتفاظ بالنسبة لتأمين الحماية والادخار حيث يجب الاحتفاظ بعنصر الادخار الذي يتضمنه العقد في الشركات السعودية، ولذلك لا يمكن مقارنة معدل الاحتفاظ لهذا النوع من التأمين مع الانواع الاخرى.

يعد معدل الاحتفاظ مقياساً لأقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة صافي اقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. حسب الجدول اعلاه، شهد معدل الاحتفاظ الإجمالي لشركات التأمين ارتفاعاً من ٦٧,٤٪ في عام ٢٠٠٩م إلى ٧٠,٩٪ في عام ٢٠١٠م. ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل الاحتفاظ للتأمين على المركبات والتأمين الصحي اللذان يستحوذان على نسبة ٧٣٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، وفي عام ٢٠١٠م بلغ معدل الاحتفاظ للتأمين على المركبات ٩٦٪ وللتأمين الصحي ٨٢٪.^{١٨}

١٧ مؤسسة النقد السعودي - تقرير سوق التأمين السعودي، ٢٠١٠م.

١٨ مؤسسة النقد السعودي - تقرير سوق التأمين السعودي، ٢٠١٠م.

إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)

نسبة التغير ١٠-٠٩	٢٠١٠		٢٠٠٩		نوع النشاط
	%	مليون ريال سعودي	%	مليون ريال سعودي	
%٤١,٢-	%١	٥٧,٨	%١	٩٨,٤	التأمين ضد الحوادث والمسؤوليات و غيره
%١٦,٠	%٢٢	١,٨٨٢	%٢٢	١,٦٢١	التأمين على المركبات
%١٢,٩-	%٥	٣٩٧,٣	%٦	٤٥٦,١	التأمين على الممتلكات و ضد الحريق
%٦٥,٨	%٣	٢٧٦,٥	%٢	١٦٦,٧	التأمين البحري
%٤٩,٤	%٠	٢٦,٥	%٠	١٧,٨	التأمين على الطيران
%٧٥,٧-	%٢	١٣٨,٥	%٨	٥٧٠,١	التأمين على الطاقة
%٩,٣	%٢	١٥٩,٢	%٢	١٤٥,٦	التأمين الهندسي
%٤,٥-	%٣٥	٢,٩٣٧	%٤٢	٣,٠٧٦	إجمالي التأمين العام
%٣٥,٧	%٦٤	٥,٤٤٠	%٥٥	٤,٠١٠	إجمالي التأمين الصحي
%١٩,٥-	%٢	١٣٦,٢	%٢	١٦٩,٢	إجمالي تأمين الحماية و الإيداع
%١٧,٣	%١٠٠	٨,٥١٤	%١٠٠	٧,٢٥٥	الإجمالي

المصدر: مؤسسة النقد.

الجدول اعلاه يوضح ارتفاع إجمالي في المطالبات المدفوعة من ٧,٢٦ مليارات ريال في عام ٢٠٠٩م إلى ٨,٥١ مليارات ريال في عام ٢٠١٠م بنسبة ١٧%. وفي عام ٢٠١٠م حقق إجمالي المطالبات المدفوعة على التأمين الصحي نمواً بنسبة ٣٦% ونمواً بنسبة ١٦% على المركبات مقارنة بالعام ٢٠٠٩م.

٣-٤-٣ المنافسة

يشهد السوق حالياً تغيرات حيوية مع ارتفاع ملحوظ في وتيرة المنافسة وذلك بحصول شركات على الترخيص للعمل كشركات تأمين تحت نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. ومن المتوقع أن ترتفع وتيرة المنافسة بين الشركات الحالية والشركات الجديدة التي تدخل السوق. وستحاول الشركات الجديدة أن توجد موطئ قدم لها من خلال عدة عوامل كالأسعار المنافسة، وتحسين معايير خدمة العملاء، وتعزيز كفاءة العمليات الإدارية، وتبني تقنيات أحدث.

الحصة السوقية للشركات المنافسة (٢٠٠٩م - ٢٠١١م)

٢٠٠٩م		٢٠١٠م		٢٠١١م		
٪٣٥	٤,٠٣٥,٣٣٩	٪٢٦	٤,١٨٠,٩٠٦	٪٢٤	٤,٤٣١,١٥٣	التعاونية
٪١٦	١,٨٤٩,٤٨٢	٪١٦	٢,٦٢٢,٥٤٩	٪١٥	٢,٨١١,٠٥٧	ميدغلف
٪١٢	١,٣٤٧,٣٣٧	٪١١	١,٧٣٩,٣٩٠	٪١١	١,٩٩٣,٢٥١	بوبا
٪٨	٩٠٨,٨٦٧	٪٥	٨٥٠,٥٤٦	٪٦	١,٠٦٨,٧٧٦	يو سي أيه
٪٣	٣٣٧,٨٣١	٪٣	٥٢٣,٤١٤	٪٤	٦٨٣,٦٩١	أليانز
٪٣	٣٦٣,١٨٧	٪٤	٦٠٠,٢٦١	٪٣	٦٠٠,٩١١	ملاذ
٪٢	٢٦٩,٠٦٠	٪٤	٥٦٧,٧٣٤	٪٣	٥٦٥,٠٥٩	العربية
٪١	٧٣,٦٠٧	٪٣	٥٥٢,٦٩٤	٪٣	٥٤٨,٤٤٤	سايكو
٪٣	٣٧٩,٩٣٨	٪٣	٤٠٩,٩٢٢	٪٣	٥٣٨,٠٩٢	الاتحاد التجاري
٪٠	٠	٪١	٢٢٩,٨٦٤	٪٣	٤٩٣,٣٤٤	الراجحي
٪٠	٠	٪١	١٦٢,٥٣١	٪٣	٤٧٤,٧٢٧	الخليجية العامة
٪٠	٠	٪٢	٣٣٠,١٨٢	٪٢	٤٢٧,٧٩٠	أكسا
٪٤	٤٩٤,٦٧٤	٪٢	٣٨٩,٥٨٧	٪٢	٣٢٨,٧٧٧	اتحاد الخليج
٪٠	٠	٪٠	٧٠,١١٣	٪٢	٣٢٢,٥٨٢	الوطنية
٪٠	٠	٪٠	٠	٪٢	٢٨٩,٧٩٠	أمانة
٪١	١٤٢,٩٢٠	٪١	٢١٩,٩٩٨	٪٢	٢٧٨,٥٦٠	السعودية المتحدة
٪١١	١,٢٩٢,٩٦١	٪١٦	٢,٦١٦,٤٥٤	٪١٣	٢,٤١٣,٣١٥	باقي الشركات

المصدر: المستشار المالي و تداول.

كما موضح في الجدول أعلاه، متوسط الحصة السوقية لأكبر خمس شركات يساوي أكثر من ٥٠٪ من سوق التأمين خلال اخر ثلاث سنوات حيث كل من باقي الشركات حاصلة على أقل من ١٠٪ من حصة السوق.

٣-٤-٤ التوقعات المستقبلية

إن خطة الانفتاح التي تنتهجها الحكومة السعودية وسياسة تنويع مصادره والتقليل من اعتماده على إيرادات النفط قد أثرت على الاقتصاد الوطني للمملكة مما جعله يشهد نمواً قوياً في السنوات الأخيرة. وإن هذه السياسة قد جعلت الاقتصاد السعودي أكثر جاذبية للكثير من المستثمرين مما انعكس على حجم تدفق الاستثمارات في المملكة. وقد نجح الإقتصاد السعودي في إظهار صلابته في ظل الأزمة العالمية، وقد ساهم في ذلك استمرار الحكومة في سياستها المالية التوسعية واستمراريتها في مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل والتي تعتبر داعم أساسي في تطوير اقتصاد المملكة. وعليه فإنه يتوقع أن يستمر النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد في السنوات القادمة.

ويتوقع نمو قطاع التأمين بشكل ملحوظ خلال السنوات المقبلة، وذلك نتيجة الاتجاه الملحوظ نحو تنظيم قطاع التأمين بشكل عام منذ صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية واللوائح التنظيمية^{٢٠}. إضافة لذلك يتوقع النمو في فرع الحماية والإدخار وذلك بسبب حجم السوق وزياد الوعي بأهمية هذا الفرع لدى المجتمع.

ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد شركات التأمين التعاوني المرخصة في المملكة له أثر هام في زيادة حدة المنافسة، فقد تم ترخيص العديد منها وهناك مجموعة قيد الترخيص وأخرى قيد الدراسة مما يتوقع أن يصل عدد شركات التأمين التعاوني المرخصة في المملكة إلى حوالي ٣٥ شركة في المستقبل المنظور^{٢١}، وبالتالي سوف يزيد من وتيرة حدة المنافسة^{٢٢}.

وفيما يلي شركات التأمين المدرجة في سوق الاسهم حتى تاريخه:

١٨	شركة أكسا للتأمين التعاوني	١	الشركة التعاونية للتأمين.
١٩	شركة الأهلي تكافل	٢	الشركة الأهلية للتأمين التعاوني
٢٠	شركة الإتحاد التجاري للتأمين التعاوني	٣	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٢١	شركة التأمين العربية التعاونية	٤	الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني
٢٢	شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	٥	الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني
٢٣	شركة الصقر للتأمين التعاوني	٦	الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني
٢٤	شركة الراجحي للتأمين التعاوني	٧	الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني
٢٥	شركة العالمية للتأمين التعاوني	٨	الشركة المتحدة للتأمين التعاوني
٢٦	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	٩	شركة الوطنية للتأمين التعاوني
٢٧	شركة بروج للتأمين التعاوني	١٠	المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني
٢٨	شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	١١	بوبا العربية للتأمين التعاوني
٢٩	شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	١٢	شركة ساب للتكافل
٣٠	شركة سوليدري السعودية للتكافل	١٣	الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني
٣١	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	١٤	شركة أمانة للتأمين التعاوني
٣٢	شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي	١٥	شركة أياك السعودية للتأمين التعاوني
٣٣	شركة طوكيو مارين	١٦	شركة ايس العربية للتأمين التعاوني
		١٧	شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني

أما بالنسبة للشركات التي حصلت على موافقة مجلس الوزراء على تأسيسها ولكن لم يتم طرحها بعد هي:

شركة المجموعة الأمريكية الدولية و البنك العربي الوطني.

الجزيرة تكافل تعاوني.

٤ الشركة ٤-١ خلفية عن الشركة

شركة الجزيرة تكافل تعاوني (ويشار إليها في هذه النشرة بـ «الشركة») هي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس تم الموافقة على الترخيص بتأسيسها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٧) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ والمرسوم الملكي رقم (٢٣/م) الصادر بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٨هـ كشركة تأمين تعاوني في المملكة العربية السعودية. وسيلخ رأس مالها عند التأسيس (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون مليون ريال سعودي موزع على (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) خمس وثلاثين مليون سهم عادي القيمة الإسمية لكل منها (١٠) ريال سعودي. وقد اكتتب المساهمون المؤسسون بـ (٢٤,٥٠٠,٠٠٠) أربع وعشرين مليون وخمسمائة ألف سهم عادي تمثل ٧٠٪ من رأس مال الشركة وتم إيداع قيمتها في حساب الشركة لدى بنك الجزيرة في الحساب رقم ٠٠٢١٢٥٨٥٦٦٠٠١، كما سيتم طرح (١٠,٥٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين وخمسمائة ألف سهم عادي للجمهور بسعر (١٠) عشرة ريالات للسهم الواحد.

وبعد اتمام الاكتتاب وانعقاد الجمعية التأسيسية سيتم رفع طلب لمعالي وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيس الشركة وسوف تعتبر الشركة مؤسسة نظاما بعد صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة («القرار الوزاري») بإعلان تأسيس الشركة وإصدار السجل التجاري لها. وبعد ذلك سوف تتقدم الشركة لمؤسسة النقد بطلب إصدار الترخيص النهائي لمزاولة أعمال التأمين التعاوني، وبعد إصدار الترخيص سوف تتقدم الشركة بطلب ترخيص برامج التأمين المطروحة من قبلها وبذلك تكون الشركة قادرة على البدء في أعمالها. وبشكل موازي سوف تباشر الشركة عملية تقييم المحفظة التامينية التابعة لبنك الجزيرة تمهيدا للاستحواذ عليها وذلك بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد والجمعية العمومية الغير عادية على قيمة وشروط الاستحواذ، وتجدد الإشارة إلى أن عملية نقل المحفظة والعمليات اللازمة لبدء مزاولة الأعمال خاضعة لقيود وإجراءات نظامية خارجة عن سيطرة الشركة ولذلك لا يمكن وضع جدول زمني محدد لإتمامها. هذا وسيكون مقر الشركة في مركز المساعدة، طريق المدينة مدينة جدة.

تعتزم الشركة بعد تأسيسها تقديم طلب لمؤسسة النقد لبدء نشاط التأمين في المملكة وستتخذ كافة الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات اللازمة لاستحواذها على المحفظة التامينية لبنك الجزيرة (الرجاء مراجعة قسم «الاستحواذ»)

وتعتزم الشركة تقديم خدمات التأمين التعاوني في فرع الحماية والإدخار وفقا لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ ولوائحه التنفيذية تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي باعتبارها الجهة المسؤولة عن مراقبة قطاع التأمين في المملكة.

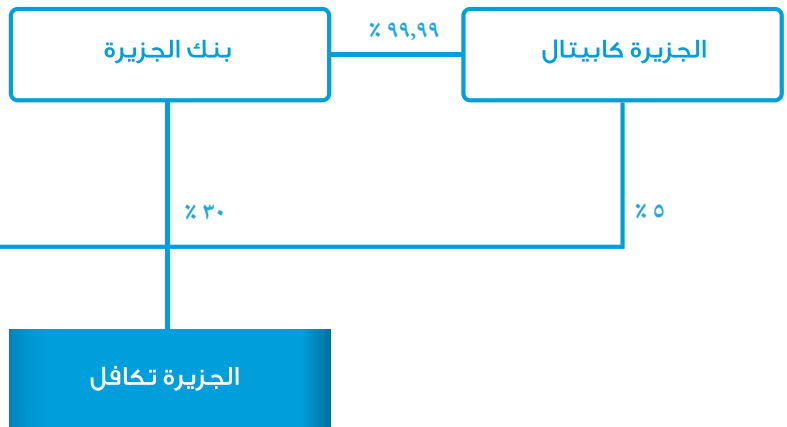
ولكون الشركة تحت التأسيس ولم تبدأ فعليا بأعمالها فلن يكون لها، بذاتها كيان مستقل، بطبيعة الحال، أي أنشطة مستمرة أو منقطعة سواء داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها أو أي أصول داخل المملكة أو خارجها كما لا تعتزم الشركة القيام بأي أعمال أخرى غير ما أسست لأجله أو إجراء تغيير جوهري على الأعمال التي بنت خططها الأولية عليها.

٤-٢ هيكل ملكية الشركة

يبلغ رأس مال الشركة (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون مليون ريال سعودي موزع على (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وثلاثين مليون سهم. وقد اكتتب المساهمون المؤسسون بـ (٢٤,٥٠٠,٠٠٠) أربع وعشرين مليون وخمسمائة ألف سهم تمثل (٧٠) ٪ من رأس مال الشركة. كما سيتم طرح (١٠,٥٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين وخمسمائة ألف سهم تمثل (٣٠) ٪ من رأس مال الشركة للجمهور بسعر (١٠) عشرة ريالات للسهم الواحد. ويوضح الرسم التالي موقع الشركة داخل مجموعة بنك الجزيرة.

المساهمون المؤسسون

- ٥ ٪ شركة خليفة عبد اللطيف الملحم وشركاه للمقاولات.
- ٥ ٪ شركة اتحاد الإخوة للتنمية.
- ٥ ٪ شركة القصي للمقاولات المحدودة.
- ٥ ٪ شركة خالد البلطان للإستثمار التجاري المحدودة.
- ٥ ٪ شركة التاج الإقليمية للتنمية والتطوير المحدودة.
- ٥ ٪ شركة الفواصل الإقليمية للإستثمار المحدودة.
- ٥ ٪ شركة صوك الإقليمية للإستثمار المحدودة.



أما بالنسبة لأسهم المساهمين المؤسسين فهي موزعة حسب الجدول التالي:

رقم	المساهمون	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الدفترية (ريال)	نسبة الملكية (%)
١	بنك الجزيرة	سعودي	١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠%
٢	شركة الجزيرة للأسواق المالية	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٣	شركة خليفة عبد الطيف الملحم وشركاه للمقاولات	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٤	شركة إتحاد الأخوة للتنمية	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٥	شركة القصبي للمقاولات المحدودة	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٦	شركة مجموعة خالد البلطان للاستثمار التجاري	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٧	شركة التاج الإقليمية للتنمية والتطوير	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٨	شركة الفواصل الإقليمية للاستثمار	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
٩	شركة صكوك الإقليمية للاستثمار	سعودية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥%
مجموع أسهم المساهمين المؤسسين			٢٤,٥٠٠,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٠%
أسهم الجمهور			١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠%
المجموع الكلي			٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%

المصدر: الشركة

٤-٣ الشركات والمؤسسات المساهمة في الشركة

تدرج هيكلية الشركات والمؤسسات المساهمة في تأسيس الشركة كالتالي:

٤-٣-١ بنك الجزيرة

تأسس بنك الجزيرة عام ١٩٧٥م كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (٤٠٣٠١٠٥٢٣). يبلغ رأس مال البنك ٣ مليار ريال سعودي. يقوم البنك بتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوني ٣٠٪، كما يمتلك في شركة الجزيرة للأسواق المالية ٩٩,٩٩٪ وهي تمتلك بدورها ٥٠٪ من شركة الجزيرة تكافل تعاوني مما يرفع نسبة ملكية بنك الجزيرة المباشرة وغير المباشرة إلى حوالي ٣٥٪، وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون ٥٠٪ فأكثر في بنك الجزيرة.

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
شركة اتحاد الأخوة للتنمية	٦,٥%	٢,٢٧%
البنك الأهلي الباكستاني	٥,٨%	٢,٠٣%
صالح عبدالله محمد كامل	٥%	١,٧٥%
مساهمون ملكية كل منهم أقل من ٥%	٨٢,٧%	٢٨,٩٥%
المجموع	١٠٠%	٣٥%

وفي ما يلي تفصيل للمساهمين في بنك الجزيرة:

١-١-٣-٤ شركة اتحاد الأخوة للتنمية

الرجاء الرجوع إلى التفصيلات الواردة عن شركة اتحاد الأخوة أدناه لمزيد من المعلومات

٢-١-٣-٤ البنك الأهلي الباكستاني

البنك الأهلي الباكستاني هو مصرف حكومي باكستاني أسس عام ١٩٤٩م كمصرف يعمل في مجال المصرفية التجارية للشركات والأفراد والمصرفية الإسلامية إضافة إلى المصرفية الاستثمارية. ولدى البنك ١٤٩١ فرع داخل باكستان إضافة إلى ١٠ فروع أجنبية. ويعتبر المصرف الأول في باكستان. وقد بلغت حقوق المساهمين مع نهاية عام ٢٠١١م ١,٥ مليار دولار أمريكي يعود ٧٦,٨٪ منها للحكومة الباكستانية. أما باقي الأسهم فهي متداولة في السوق المالية الباكستانية.

٢-٣-٤ شركة الجزيرة للأسواق المالية

تأسست شركة الجزيرة للأسواق المالية عام ٢٠٠٨م كشركة مساهمة سعودية مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (٤٠٣٠١٧٧٦٠٣). يبلغ رأس مال الشركة (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسمائة مليون ريال سعودي. تقوم الشركة بتقديم جميع النشاطات المالية وهي: التعامل بصفة أصيل ووكيل، التعهد بالتغطية، الإدارة والترتيب وتقديم المشورة، والحفظ في أعمال الأوراق المالية. وتمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوي ٥٪، وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون شركة الجزيرة للأسواق المالية:

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
بنك الجزيرة	٩٩,٩٩٪	٤,٩٩٩٥٪
طارق عثمان عبدالله القصيبي	٠,٠٢٥٪	٠,٠٠١٣٪
عبدالمجيد إبراهيم عبدالمحسن السلطان	٠,٠٢٥٪	٠,٠٠١٣٪
خليفة عبداللطيف عبدالله الملحم	٠,٠٢٥٪	٠,٠٠١٣٪
مشاري إبراهيم مشاري الحسين	٠,٠٢٥٪	٠,٠٠١٣٪
المجموع	١٠٠٪	٥٪

٣-٣-٤ شركة خليفة عبد اللطيف الملحم وشركاه للمقاولات

السعودية بسجل تجاري رقم (٢٠٥٠٠٦٢٥٧٦). يبلغ رأس مال الشركة (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون ريال سعودي. تقوم الشركة بنشاط المقاولات العامة وصيانة ونظافة وتشغيل المباني السكنية والتجارية والصناعية والأعمال الكهربائية والميكانيكية وأعمال الري والصرف الصحي وصيانة ونظافة وتشغيل المستشفيات والموانئ والمطارات والمراكز الترفيهية والأعمال البحرية وتنفيذ أعمال الجبس والديكور. وتمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوي ٥٪، وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون شركة خليفة عبد اللطيف الملحم وشركاه للمقاولات:

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
خليفة عبداللطيف عبدالله الملحم	٦٤٪	٣,٢٪
عبداللطيف خليفة عبداللطيف الملحم	٨٪	٠,٤٪
محمد خليفة عبداللطيف الملحم	٨٪	٠,٤٪
عبدالعزیز خليفة عبداللطيف الملحم	٨٪	٠,٤٪
مشاعل خليفة عبداللطيف الملحم	٤٪	٠,٢٪
لمياء خليفة عبداللطيف الملحم	٤٪	٠,٢٪
سارة خليفة عبداللطيف الملحم	٤٪	٠,٢٪
المجموع	١٠٠٪	٥٪

٤-٣-٤ شركة إتحاد الإخوة للتنمية

تأسست شركة إتحاد الإخوة للتنمية عام ١٩٩٣م كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (١٠١٠١١٧٢٨). يبلغ رأس مال الشركة (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف ريال سعودي. تقوم الشركة بنشاط شراء الأراضي بقصد البناء عليها واستثمارها بالبيع والتأجير لصالح الشركة، وشراء الأسهم لصالح الشركة وبيعها إذا دعت الحاجة دون الوساطة في تداولها، والقيام بأعمال المقاولات المعمارية وصيانة المباني وترميمها. وتمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوني ٥٪ بالإضافة إلى امتلاكها ٦,٥٪ من أسهم بنك الجزيرة والممتلك لما مجموعه حوالي ٣٥٪ بشكل مباشر وغير مباشر، وبذلك تكون ملكية شركة إتحاد الأخوة في شركة الجزيرة تكافل تعاوني بشكل مباشر وغير مباشر ٧,٢٧٪ وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون شركة إتحاد الإخوة للتنمية:

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
عبدالله ابراهيم السلطان	٢٠٪	١,٤٥٪
عبدالمجيد ابراهيم السلطان	٢٠٪	١,٤٥٪
نجلء ابراهيم السلطان	١٠٪	٠,٧٣٪
وداد ابراهيم السلطان	١٠٪	٠,٧٣٪
سلطانه ابراهيم السلطان	١٠٪	٠,٧٣٪
عبدالمحسن ابراهيم السلطان	٢٠٪	١,٤٥٪
منيرة ابراهيم السلطان	١٠٪	٠,٧٣٪
المجموع	١٠٠٪	٧,٢٧٪

٤-٣-٥ شركة القصي للمقاولات المحدودة

تأسست شركة القصي للمقاولات المحدودة عام ١٩٨٨م كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٧٦٥). يبلغ رأس مال الشركة (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون ريال سعودي. تقوم الشركة بنشاط المقاولات العامة للمباني بما في ذلك (إنشاء وإصلاح وصيانة وهدم وترميم) صيانة ونظافة المدن والمستشفيات والمراكز الطبية وتجارة الجملة والتجزئة في مواد البناء والمواد الغذائية والمعدات والأجهزة الطبية وأجهزة التكييف والمصاعد والوكالات التجارية. وتمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوني ٥٪، وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون شركة القصي للمقاولات المحدودة:

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
يوسف بن عثمان عبدالله القصي	٦٠٪	٣٪
طارق بن عثمان عبدالله القصي	٢٢,٥٪	١,١٢٥٪
شركة رزم المحدودة	١٧,٥٪	٠,٨٧٥٪
المجموع	١٠٠٪	٥٪

٤-٣-٥-١ شركة رزم المحدودة

تأسست شركة رزم المحدودة عام ٢٠٠٨م كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (١٠١٠٢٥٢٦٣٥). يبلغ رأس مال الشركة (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف ريال سعودي. تقوم الشركة بنشاط شراء الأراضي لإقامة مباني عليها واستثمارها بالبيع أو الإيجار لصالح الشركة، وشراء وتملك العقارات لصالح الشركة، وإدارة وصيانة وتطوير العقار، وتملك المنشآت والمرافق الصحية وإدارتها وتشغيلها وصيانتها وتجارة التجزئة في (الألات الطبية والجراحية والأطراف الصناعية وأجهزة المعوقين ولوازم المستشفيات)، وتملك المنشآت والمرافق التعليمية وإدارتها وتشغيلها وصيانتها وتجارة التجزئة في (الألات التعليمية ولوازم المدارس والجامعات). وتمتلك في شركة القصي للمقاولات المحدودة ١٧,٥٪ (ما يقابل ٠,٨٧٥٪ من شركة الجزيرة تكافل تعاوني)، وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون شركة رزم المحدودة:

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
طارق بن عثمان بن عبدالله القصي	٨٥٪	٠,٧٤٣٧٪
عثمان بن طارق بن عثمان بن عبدالله القصي	١٠٪	٠,٠٨٧٥٪
عبد الله بن طارق بن عثمان بن عبدالله القصي	٥٪	٠,٠٤٣٧٪
المجموع	١٠٠٪	٠,٨٧٥٪

٦-٣-٤ شركة مجموعة خالد البلطان للإستثمار التجاري

تأسست شركة مجموعة خالد البلطان للإستثمار التجاري عام ٢٠٠٨م كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (١٠١٠٠٦٢٨٤٦). يبلغ رأس مال الشركة (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليوني ريال سعودي. تقوم الشركة بنشاط إدارة وصيانة وتشغيل المراكز التدريبية والتعليمية والترفيهية والمراكز الرياضية والتجارية. وتمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوني ٥٠٪، وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون شركة خالد البلطان للإستثمار التجاري المحدودة:

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
خالد بن عمر البلطان	٨٥٪	٤,٢٥٪
هيفاء محمد الغفيلي	٦٪	٠,٣٪
الوليد بن خالد البلطان	٢٪	٠,١٪
عبدالمجيد بن خالد البلطان	٢٪	٠,١٪
بدر بن خالد البلطان	٢٪	٠,١٪
غيداء بنت خالد البلطان	١٪	٠,٠٥٪
ريما بنت خالد البلطان	١٪	٠,٠٥٪
جود بنت خالد البلطان	١٪	٠,٠٥٪
المجموع	١٠٠٪	٥٪

٧-٣-٤ شركة التاج الإقليمية للتنمية والتطوير المحدودة

تأسست شركة التاج الإقليمية للتنمية والتطوير المحدودة عام ٢٠٠٨م كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (٤٠٣٠١٨٤٥٦٨). يبلغ رأس مال الشركة (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف ريال سعودي. تقوم الشركة بنشاط شراء الأراضي بقصد البناء عليها واستثمارها بالبيع والشراء والتأجير لصالح الشركة، وإدارة وصيانة وتطوير العقارات وتشغيل المباني لصالح الشركة، ومقاولات عامة للمباني (الإنشاء والإصلاح والهدم والترميم) والخدمات التجارية من تسويق للغبر وخدمات الفحص والمعابنة ووكلاء التوزيع والوكالات التجارية. وتمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوني ٥٠٪، وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون شركة التاج الإقليمية للتنمية والتطوير المحدودة:

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
صالح عبدالله كامل	٩٠٪	٤,٥٪
عبدالله عبدالرحيم صباحي	١٠٪	٠,٥٪
المجموع	١٠٠٪	٥٪

٨-٣-٤ شركة الفواصل الإقليمية للإستثمار المحدودة

تأسست شركة الفواصل الإقليمية للإستثمار المحدودة عام ٢٠٠٨م كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (٤٠٣٠١٨٤٥٦٧). يبلغ رأس مال الشركة (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف ريال سعودي. تقوم الشركة بنشاط شراء الأراضي بقصد البناء عليها واستثمارها بالبيع والشراء والتأجير لصالح الشركة، وإدارة وصيانة وتطوير العقارات وتشغيل المباني لصالح الشركة، ومقاولات عامة للمباني (الإنشاء والإصلاح والهدم والترميم) والخدمات التجارية من تسويق للغبر وخدمات الفحص والمعابنة ووكلاء التوزيع والوكالات التجارية. وتمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوني ٥٠٪، وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون شركة الفواصل الإقليمية للإستثمار المحدودة:

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
محي الدين صالح عبدالله كامل	٩٠٪	٤,٥٪
عبدالعزیز محمد عبده يماني	١٠٪	٠,٥٪
المجموع	١٠٠٪	٥٪

٩-٣-٤ شركة صكوك الإقليمية للإستثمار المحدودة

تأسست شركة صكوك الإقليمية للإستثمار المحدودة عام ٢٠٠٨م كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (٤٠٣٠١٨٤٥٦٦). يبلغ رأس مال الشركة (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف ريال سعودي. تقوم الشركة بنشاط شراء الأراضي بقصد البناء عليها واستثمارها بالبيع والشراء والتأجير لصالح الشركة، وإدارة وصيانة وتطوير العقارات وتشغيل المباني لصالح الشركة، ومقاولات عامة للمباني (الإنشاء والإصلاح والهدم والترميم) والخدمات التجارية من تسويق للغبر وخدمات الفحص والمعابنة ووكلاء التوزيع والوكالات التجارية. وتمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوني ٥٠٪، وفيما يلي جدول يوضح قائمة الملاك الذين يملكون شركة صكوك الإقليمية للإستثمار المحدودة:

المساهمون	نسبة الملكية	نسبة الملكية غير المباشرة في الجزيرة تكافل
عبدالله صالح عبدالله كامل	٩٠٪	٤,٥٪
عبدالله محمد عبده يماني	١٠٪	٠,٥٪
المجموع	١٠٠٪	٥٪

٤-٤ المصالح المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والأشخاص الأساسيين في الشركة

يمتلك السيد عبد المجيد ابراهيم عبد المحسن السلطان ٢٠% من شركة اتحاد الاخوة للتنمية والتي تمتلك بدورها ٥٠% من أسهم الشركة و٦,٥% من أسهم بنك الجزيرة والذي يمتلك بدوره ٣٠% من أسهم الشركة كما يمتلك السيد عبد المجيد السلطان ٠,٠٢٥% من أسهم شركة الجزيرة للأسواق المالية بشكل مباشر مما يعني أن السيد عبد المجيد ابراهيم عبد المحسن السلطان لديه مصلحة غير مباشرة تقدر بـ ١,٤٦% في الشركة. ولا يوجد لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو المدراء التنفيذيين أو سكرتير مجلس الإدارة أو لأي من أقاربهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الشركة حتى تاريخ إعداد هذه النشرة.

٥-٤ الرؤية المستقبلية للشركة

أن تكون الشركة الرائدة في مجال التأمين المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الاوسط من خلال تقديم حلول تأمينية مبتكرة ذات جودة عالية تفوق توقعات الشرائح المستهدفة من العملاء بما يحقق الفائدة القصوى للمساهمين، والعملاء، والموظفين.

٦-٤ الاستراتيجية

تبنى شركة الجزيرة تكافل تعاوني استراتيجية تعتمد على العناصر التالية:

١. تطوير منتجات تأمينية مبتكرة ومتنوعة تفوق تطلعات الشرائح المستهدفة تخدم حاجات المجتمع من الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص.
٢. إيصال خدمة ذات جودة عالية تتناسب مع تطلعات الشركة وتحقق رغبات العملاء .
٣. إدارة المخاطر بقدرات عالية من خلال الاستثمار في التقنية وتطبيق أفضل الممارسات.
٤. استقطاب وتنمية وتحفيز كوادر ذات خبرة عالية.
٥. زيادة فعالية عمليات الشركة بما يضمن تحقيق أعلى عائد على الموارد المستخدمة

٧-٤ المزايا التنافسية

بعد اتمام تأسيس الشركة تتحلى الشركة بالمزايا التنافسية التالية:

١-٧-٤ الاسم الأول في مجال الحماية والإدخار

على الرغم من أن الشركة قيد التأسيس إلا أنها تمتلك اسماً مرموقاً في السوق المحلي من خلال عملها تحت مظلة بنك الجزيرة على مدى العشر سنوات الماضية ، حيث استطاعت كسب ثقة العملاء وبناء قاعدة قوية على مستوى الأفراد والشركات كما بلغت الحصة السوقية لمحفظة بنك الجزيرة ٢٥,٧% بنهاية عام ٢٠١١م من إجمالي اقساط التأمين المكتسبة في برامج الحماية و الإدخار بالمملكة. واعتبرت من الرواد في تقديم حلول الحماية والإدخار وحصلت على العديد من الجوائز العالمية منها:

- جائزة أفضل شركة تكافل في الشرق الأوسط لعام ٢٠١١م
- جائزة أفضل شركة تكافل لعام ٢٠١٠م
- جائزة يورو موني لأفضل مقدم برنامج تكافل ٢٠٠٦م و ٢٠٠٨م
- جائزة بوليسي للتأمين في الشرق الأوسط للاعوام ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م
- جائزة كليف لأفضل مقدم برنامج تكافل ٢٠٠٧م
- جائزة مجلة التمويل الاسلامي لأفضل مقدم تكافل ٢٠٠٤م

٢-٧-٤ خبرة واسعة في السوق المحلي

تمتلك الشركة الخبرة في معرفة وتحديد احتياجات شرائح العملاء المختلفة فيما يخص المنتجات التأمينية ولديها الإلمام التام بمقومات السوق مما يساهم في ترسيخ مكانتها في السوق المحلية.

٣-٧-٤ خبرة قوية في تطوير المنتجات

انطلاقاً من المعرفة التامة لاحتياجات المجتمع فقد احتلت إدارة التكافل التعاوني بينك الجزيرة موقعا ريادياً في تحديد وتلبية هذه الاحتياجات من خلال طرح برامج متنوعة تفوق توقعات العملاء محققة الريادة في السوق المحلي والعالمى.

٤-٧-٤ شبكة توزيع واسعة

تتمتع الشركة بانتشار قوي في شبكة فروعها التي تغطي المناطق الرئيسية بالمملكة ويقوم بإدارتها كوادر سعودية متخصصة في تسويق منتجات الحماية والادخار.

٥-٧-٤ خبرة قوية في تقييم مخاطر الاكتتاب

تمتلك الشركة خبرة فنية واسعة في مجال الاكتتاب من خلال شراكتها الاستراتيجية مع أقوى شركات اعادة التأمين على مدى السنوات الماضية تحت مظلة بنك الجزيرة مما يعزز مكانتها التنافسية وقدرتها على تقييم مخاطر الاكتتاب مستقبلاً.

٦-٧-٤ مركز امتحانات دولي معتمد

دأبت ادارة التكافل التعاوني بينك الجزيرة على تفهم احتياجات السوق المحلي من الكوادر المؤهلة في مجال التأمين ، ومن هذا المنطلق فقد أخذت على عاتقها مسؤولية تطوير الكوادر الوطنية في هذا المجال معتمدة في ذلك على الثقة التي اكتسبتها لدى الجهات الدولية المقدمة لخدمات التدريب في مجال التأمين خلال السنوات الماضية وقد أصبحت ادارة التكافل التعاوني اول مركز معتمد لتقديم امتحانات (اللوما) في المملكة العربية السعودية والمركز الوحيد المعتمد لدى (أس أو آي) لتقديم امتحانات الاكتواريين في المملكة مما سيدعم القوة التنافسية للشركة مستقبلاً.

ه الأنشطة الرئيسية

تعترم الشركة ممارسة نشاط التأمين التعاوني في فرع الحماية والادخار المتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ ولا يوجد حالياً أي نية لتغيير النشاط ، وستقوم الشركة بعد اكتمال تأسيسها بالتقدم لمؤسسة النقد العربي السعودي للحصول على التراخيص اللازمة لطرح المنتجات التالية:

برنامج التقاعد : هو برنامج حماية وادخار مقدم للأفراد يوفر للمشارك الاحتياجات المالية اللازمة عند تقاعده كما يمنح حماية مالية في حالة العجز أو الوفاة أو الاصابه بمرض مستعصي أثناء سريان العقد لا قدر الله.

برنامج تعليم الأبناء : هو برنامج حماية وادخار مقدم للأفراد يوفر للمشارك مصاريف تعليم أبنائه كما يمنح حماية مالية مع استمرار تمتع الابناء بمزايا البرنامج في حالة العجز أو الوفاة أو الاصابه بمرض مستعصي أثناء سريان العقد لا قدر الله.

برنامج زواج الأبناء : هو برنامج حماية وادخار مقدم للأفراد يوفر للمشارك مصاريف زواج أبنائه كما يؤمن حماية مالية مع استمرار تمتع الابناء بمزايا البرنامج في حالة عجز أو وفاة المشترك أو اصابته بمرض مستعصي أثناء سريان العقد لا قدر الله.

برنامج الحماية للأفراد : هو برنامج حماية مقدم للأفراد يوفر التغطية المالية في حالة العجز أو الوفاة أو الاصابه بمرض مستعصي أثناء سريان العقد لا قدر الله.

برنامج الحماية الجماعي لموظفي القطاعين العام والخاص : هو برنامج حماية مقدم للقطاعين العام والخاص يوفر حماية مالية في حالة وفاة الموظف أو عجزه أو اصابته بمرض مستعصي أثناء فترة عمله لديها لا قدر الله.

برنامج حماية التمويل: برنامج حماية مقدم للجهات التمويلية يوفر للجهة الممولة حماية مالية في حالة وفاة المقترض أثناء تعاقدته معها

وبالنسبة للبرامج الجديدة فقد وضعت الشركة آلية لتطوير واعتماد المنتجات تحت إشراف لجنة مكونة لهذا الغرض تجتمع بشكل دوري للاطلاع على البرامج المقترحة الجديدة وإعادة تقييم البرامج الحالية. وستضم هذه اللجنة خبرات أكتوارية وتطويرية إضافة إلى ممثلين من إدارة الإلتزام والمخاطر والتسويق واللجنة الشرعية. كما طورت الشركة آلية عمل تنظم أعمال هذه اللجنة وتحكم أداءها.

٦ الأقسام الرئيسية

٦-١ إدارة الثروة البشرية

تلعب إدارة الثروة البشرية دوراً جوهرياً في توفير بيئة عمل ديناميكية ومنتجة ومحفزة للنجاح داخل الشركة من خلال التواصل الفعال بين ادارة وموظفي الشركة وتوضيح رؤية ورسالة واستراتيجية الشركة وأهدافها ، كما تلعب ادارة الثروة البشرية دوراً رئيسياً في تحديد الأهداف والاوصاف الوظيفية ومعايير الاداء لموظفي الشركة ومراقبة الانجازات ومكافئة الأداء المتميز بالاضافة الى دورها في استقطاب الكفاءات المميزه والعمل على الاحتفاظ بها وتحفيزها بالاضافة الى التطوير المستمر لموظفي الشركة من خلال وضع الخطط التدريبية والتطويرية المستمرة الرامية لتنمية مهارات الموظفين ومساعدتهم على تأدية مهامهم بكفاءة عالية وتمكين ذوي القدرات العالية من تحمل مسؤوليات أعلى والتدرج الوظيفي داخل الشركة.

٦-٢ إدارة العمليات

تعنى إدارة العمليات بإدارة الأنشطة الفنية للشركة من مختلف النواحي وتشمل ادارة الخدمات الاكتوارية (تطوير المنتجات وتحديد المخصصات الفنية ونسب الاحتفاظ والمراجعة الدورية للبرامج حسب معايير مؤسسة النقد العربي السعودي)، وادارة الاكتتاب (قبول مخاطر التأمين وتحديد معايير الأخطار الممكن تحملها وذلك حسب افضل الاسس المتبعة عالمياً بهدف الابقاء على ربحية صندوق المشتركين وربحية الشركة)، وادارة المطالبات (تنفيذ شروط ووثائق التأمين حين وقوع الحالة المشمولة بالتغطية بما يضمن حصول المشتركين والمستفيدين على حقوقهم وفي نفس الوقت حماية صندوق المشتركين من المطالبات غير المستحقة)، وادارة العقود (خدمات ما بعد البيع من تلبية متطلبات العملاء والمحافظة على العلاقة معهم طوال فترة سريان وثائق التأمين)، وادارة تقنية المعلومات (جميع الخدمات التقنية للشركة بما في ذلك ادارة شبكة الاتصال وتوفير الوصول الآمن والمتيسر للمعلومات وادارة أنظمة الشركة المختلفة بالاضافة الى تقديم الخدمات الالكترونية لادارات الشركة المختلفة كالطباعة والارشفة وحفظ المعلومات ، والتطوير المستمر لانظمة الشركة من خلال طرح اصدارات وانظمة جديدة تتماشى مع خطط واحتياجات الشركة المستقبلية)، وادارة الامدادات (توفير وإمداد إدارات الشركة المختلفة بكل ما يلزمها من مستلزمات إدارية واحتياجات مكتبية وتعاقدية مع مزودي الخدمات الخارجية مما يؤمن افضل بيئة مناسبة لإنجاز مهام الإدارات المختلفة).

٦-٣ الإدارة المالية

تقوم الادارة المالية بدور حيوي في تحقيق أهداف الشركة بداية من التخطيط ووضع الاستراتيجيات والنظم المالية التي تسهم بشكل اساسي في التنبؤ بمستقبل الشركة مروراً بالاستثمار الناجح والذي يعتبر عاملاً أساسياً في نجاح شركة التأمين بعد السياسة الفنية في احتساب اقساط التأمين الى ان تنتهي بإعداد القوائم المالية التي توضح نتائج النشاط ومدى التطور في ارصدة الميزانية وحركة التدفقات النقدية وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

٦-٤ إدارة التدقيق الداخلي

هو نشاط مستقل وموضوعي يتبع وظيفياً للجنة المراجعة وادارياً لرئيس مجلس الإدارة يهدف لتأدية خدمات التوكيد والاستشارات المختلفة الرامية لتحسين العمليات في الشركة ومساعدة الادارة على تحقيق اهدافها من خلال تطبيق اساليب منضبطة لتقييم فعالية أنشطة إدارة المخاطر والاجراءات الرقابية والحوكمة ، ويشمل نطاق التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة وجودة الأداء عند تادية الأنشطة المختلفة.

٦-٥ إدارة المخاطر

تلعب إدارة المخاطر دوراً رئيسياً في وضع استراتيجية شاملة تضمن التعرف على المخاطر المحتملة التي قد تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها وحصر تلك المخاطر داخل إطار مقبول لدى الإدارة العليا بما يتوافق مع الأنظمة التي تحكم عمل الشركة.

كما تقوم إدارة المخاطر بالمشاركة في إعداد ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المختلفة والتأكد من احتوائها على إجراءات رقابية كافية لإدارة المخاطر المحتملة وتوفير الدعم والتدريب اللازمين لمنسقي المخاطر في جميع الإدارات على النحو المطلوب.

كما تحتفظ إدارة المخاطر بسجل موحد ومحدث للمخاطر وتقوم بالإبلاغ عن الخسائر المحتملة والفعلية (إن وجدت) من خلال إعداد التقارير الدورية ورفعها للجنة المخاطر والإدارة العليا واللجنة التنفيذية بشكل دوري.

٦-٦ إدارة قنوات التوزيع

تعمل إدارة المبيعات على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال تطوير وتطبيق ومراقبة خطط مبيعات عملية تستهدف تحقيق النمو من مبيعات منتجات الأفراد والشركات وذلك بالاعتماد على فريق عمل متخصص ومؤهل يعمل من خلال قنوات التوزيع المختلفة والمنتشرة في مناطق المملكة العربية السعودية بما يتوافق مع استراتيجية الشركة للانتشار الجغرافي ومتطلبات الميزانية لكل مرحلة.

٦-٧ إدارة الجودة وتطوير الأعمال

الإدارة المركزية للمعلومات في الشركة وتعنى بإصدار التقارير الدورية اللازمة لمتابعة أعمال أقسام الشركة المختلفة بالإضافة إلى تحديد وقياس ومتابعة أداء تلك الإدارات ورفع تقارير الأداء للإدارة العليا وتصميم برامج تحفيزية لموظفي المبيعات تضمن استمرار جودة الخدمة المقدمة من خلال وضع معايير لمراقبة الجودة محققة بذلك تطلعات العملاء. كما وتعمل إدارة الجودة وتطوير الأعمال على دعم إدارة المبيعات من خلال تحويل الفرص البيعية الواردة من مركز الاتصال إلى فريق المبيعات لخدمة العملاء المرتقبين كما وتشرف الإدارة على مركز الاتصال الذي يعد مركز خدمة عبر الهاتف لتقديم خدمات وثائق التأمين المختلفة دون حاجة العميل إلى زيارة الفرع.

كما تتولى الإدارة مهام التسويق من خلال وضع خطط تسويقية مبنية على بحوث تسويقية تحدد احتياجات الشرائح المستهدفة من المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة والتنسيق مع إدارة المبيعات والإدارات الأخرى ذات العلاقة لتحديد كيفية طرح وترويج تلك المنتجات والخدمات في السوق من خلال حملات اعلانية وترويجية مدروسة عبر قنوات الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية ووسائل الشبكة العنكبوتية كما تقوم الإدارة بمراقبة الأداء البيعي وقياس مستوى رضا العملاء عن الخدمات والمنتجات بعد طرحها.

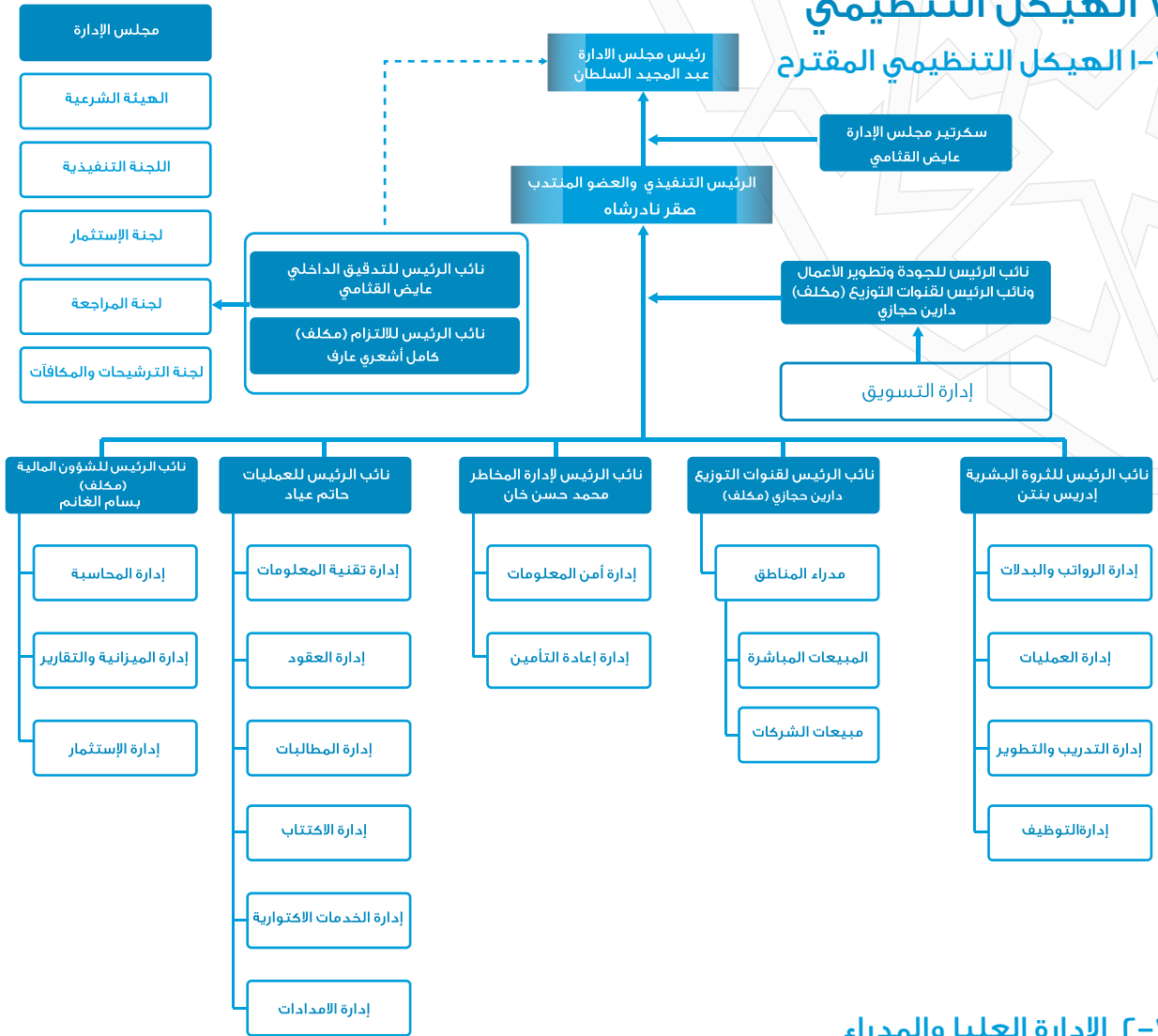
٦-٨ إدارة الإلتزام

إدارة رقابية مستقلة تتبع وظيفياً للجنة المراجعة وإدارياً لرئيس مجلس الإدارة تختص بالتأكد من مدى تطبيق الشركة للأنظمة واللوائح المعنية وإبلاغ لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة الشركة في حالة وجود أية مخالفات أو مخاطر تتعلق بالإلتزام وتطبيق الشركة للأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية المتعلقة بأداء الشركة وعلاقتها مع المساهمين والسوق والجمهور.

هذا وهناك مجموعة من الموظفين تعمل حالياً في إدارة التكافل التعاوني لدى بنك الجزيرة وسوف يتم نقل هؤلاء الموظفين للعمل في أقسام الشركة المتعددة ويبين الجدول التالي توزيع هؤلاء الموظفين على الأقسام الرئيسية مع نهاية شهر أغسطس من عام ٢٠١٢ م :

القسم	عدد الموظفين السعوديين	عدد الموظفين غير السعوديين	المجموع	نسبة السعودة
مكتب الرئيس التنفيذي	٣	٠	٣	١٠٠%
إدارة الثروة البشرية	٩	٠	٩	١٠٠%
إدارة العمليات	١٤	١٣	٢٧	٥٢%
إدارة الإلتزام	١	٠	١	١٠٠%
إدارة التدقيق الداخلي	١	٠	١	١٠٠%
إدارة الجودة وتطوير الأعمال	٣	١	٤	٧٥%
الإدارة المالية	١	٣	٤	٢٥%
إدارة قنوات التوزيع	٥٣	١	٥٤	٩٨%
إدارة المخاطر	٠	١	١	٠%
المجموع	٨٥	١٩	١٠٤	٨٢%

٧ الهيكل التنظيمي ٧-١ الهيكل التنظيمي المقترح



٧-٢ الإدارة العليا والمدرء

١-٢-٧ مجلس الإدارة المرشح

سيدير الشركة مجلس إدارة يتألف من خمسة (٥) أعضاء يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة العادية ويتألف مجلس الإدارة من أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة الواسعة في مجالات الادارة والاستثمار والخدمات المالية.

ويقوم مجلس الإدارة بتعيين اللجان الفرعية المهمة بما في ذلك اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة المكافآت والترشيحات وسوف تؤازر هذه اللجان مجلس الإدارة في متابعة نشاطات الشركة وتزويد إدارة الشركة بالإرشادات والتوجيهات اللازمة ، وتعد اللجان اجتماعات منتظمة وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

إن المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة هي ضمان استمرار نجاح الشركة على المدى البعيد وهذا يشمل الآتي:

- الاختيار والتعويض والإشراف و-عند الحاجة- استبدال الإدارة العليا والمدرء التنفيذيين الآخرين في الشركة وكذلك التخطيط لعملية الإحلال في الشركة.
- تقديم التوجيه في جميع شؤون الشركة ومراجعة إستراتيجيتها وسياسات إدارة المخاطر والتخطيط المالي والموازنة السنوية وخطط العمل كما توصي بها إدارة الشركة.
- وضع الأهداف للأداء.
- مراجعة النفقات الرأسمالية الأساسية.
- مراقبة وإدارة تضارب المصالح المحتملة بين أعضاء الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين.
- التأكد من صحة الإجراءات المالية والمحاسبية الداخلية في الشركة بما في ذلك دعم عمليات تدقيق ومراجعة مستقلة
- التأكد من كفاءة أنظمة المراقبة الداخلية وإعداد القوائم المالية وتقديم المساعدة لجهات المراجعة الخارجية وضمان تطبيق أنظمة مراقبة داخلية مناسبة وبالتحديد الأنظمة الخاصة بمراقبة المخاطر والرقابة الآلية وتنفيذ القوانين ذات العلاقة.
- الإشراف على الإفصاح العام والاتصالات.

فيما يلي قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة المرشحين:

الاسم	الجنسية	السن	المنصب	التمثيل	الملكية المباشرة	الملكية الغير مباشرة	المجموع	الاستقلالية	تنفيذي
عبد المجيد ابراهيم عبدالمحسن السلطان	سعودي	٤٧	رئيس مجلس الإدارة	شركة اتحاد الأخوة للتنمية	-	١,٤٥٥,٠٠٦	١,٤٥٥,٠٠٦	غير مستقل	غير تنفيذي
زيد طارق عبدالله أبا الخيل	سعودي	٥٠	عضو	شركة الجزيرة للاسواق المالية	-	-	-	غير مستقل	غير تنفيذي
صقر عبداللطيف نادر شاه	سعودي	٤٧	عضو منتدب	بنك الجزيرة	-	-	-	غير مستقل	تنفيذي
عبد اللطيف محمد عبد العزيز بن غيث	سعودي	٦٧	عضو	الجمهور	-	-	-	مستقل	غير تنفيذي
سعد إبراهيم سعد المشوح	سعودي	٥١	عضو	الجمهور	-	-	-	مستقل	غير تنفيذي

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة واللجان التابعة لها:

١-٢-٧ عبد المجيد ابراهيم عبدالمحسن السلطان (سعودي-٤٧ عاماً)

رئيس مجلس الإدارة المرشح

حصل المهندس عبد المجيد بن ابراهيم السلطان على بكالوريوس هندسة البترول من جامعة الملك سعود في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) وبدأ حياته العملية مديراً لحسابات الشركات لدى البنك الأهلي التجاري واستمر في هذه الوظيفة حتى عام ١٩٩٢م حيث انتقل للعمل بوظيفة مدير عام شركة المرافق الانشائية التي استمر عمله بها حتى عام ١٩٩٩م بالإضافة الى كونه مديراً تنفيذياً لشركة اتحاد الاخوة للتنمية منذ عام ١٩٩٤م حتى تاريخ هذه النشرة.

يشغل المهندس عبدالمجيد السلطان حالياً عدة مناصب قيادية منها عضوية مجلس ادارة شركة اتحاد الأخوة وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال الاستثمار المتعدد من عام ١٩٩٤م، عضوية مجلس ادارة اسمنت القصيم (شركة مساهمة عامة) منذ عام ١٩٩٧م وعضوية مجلس ادارة بنك الجزيرة (شركة مساهمة عامة) منذ عام ٢٠٠٤م وعضوية مجلس ادارة شركة أولات وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في القطاع العقاري منذ عام ٢٠٠٨م.

٢-١-٢-٧ زيد طارق عبدالله أبا الخيل (سعودي- ٥٠ عاماً)

عضو مجلس الإدارة المرشح

الأستاذ زيد بن طارق أبا الخيل هو خريج جامعة جنوب كاليفورنيا الامريكية في تخصص الهندسة المدنية عام ١٩٨٦م

عمل الأستاذ زيد أبا الخيل بوظيفة مستشار أول في شركة أندرسن للاستشارات لمدة ٥ سنوات ابتداءً من عام ١٩٨٦م وانضم الى بنك الجزيرة في عام ١٩٩٤م كمدير إدارة العمليات للبنك ثم إدارة عمليات البنك المركزية من عام ١٩٩٦م إلى عام ٢٠٠١م حيث ترقى إلى منصب مساعد المدير العام للعمليات والتقنية فريس مجموعة العمليات والتقنية للبنك عام ٢٠٠٥م. في العام ٢٠٠٧م عين بمنصب الرئيس التنفيذي المكلف لشركة الجزيرة للأسواق المالية وعضو مجلس إدارتها، وفي عام ٢٠٠٨م عين نائباً للرئيس التنفيذي لنفس البنك بالإضافة إلى منصب رئيس تنفيذي مكلف لشركة الجزيرة للأسواق المالية وعضو مجلس إدارتها، وفي عام ٢٠٠٩م أعيد تعيينه رئيساً تنفيذياً مكلفاً للبنك واستمر تكليفه في منصبه كرئيس تنفيذي مكلف لشركة الجزيرة للأسواق المالية وعضو مجلس إدارتها، حتى عام ٢٠١٠م حيث عين رئيساً تنفيذياً لشركة الجزيرة للأسواق المالية واستمرت عضويته بمجلس إدارة الجزيرة للأسواق المالية (مساهمة مغلقة) الى الآن.

٣-١-٢-٧ صقر عبداللطيف نادر شاه (سعودي- ٤٧ عاماً)

عضو مجلس الإدارة المرشح - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الأستاذ صقر عبداللطيف نادرشاه حاصل على درجة البكالوريوس في القانون الجنائي من جامعة باثون كوكمان الامريكية عام ١٩٨٨م.

أنضم بعد تخرجه الى ادارة الائتمان لدى البنك السعودي الامريكي وتدرج حتى اصبح مدير عام مساعد في عام ١٩٩٦م ثم انتقل الى البنك الاهلي التجاري وعمل به لمدة عشر سنوات شاغلاً عدة مناصب قيادية منها مدير عام التسويق للبطاقات الائتمانية ومدير ادارة المبيعات وعلاقات العملاء ومن ثم مديراً إقليمياً للمنطقة الغربية لإدارة المصرفية الاسلامية للأفراد.

وفي عام ٢٠٠٦م انتقل الاستاذ صقر نادرشاه الى بنك المشرق الاماراتي بوظيفة نائب الرئيس لأدارة الفروع والخدمات المميزة واستمر عمله في بنك المشرق حتى نهاية عام ٢٠٠٧م حيث انتقل الى بنك الجزيرة بوظيفة مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد واستمر عمله بالبنك لمدة اربع سنوات ليتم تعيينه رئيساً تنفيذياً وعضو منتدباً بشركة الجزيرة تكافل تعاوني في الربع الثاني من عام ٢٠١١م.

الاستاذ صقر نادرشاه عمل عضواً بمجلس ادارة شركة الشيكات السياحية (مساهمة مغلقة) خلال الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١١م. وهو عضو بمجلس إدارة شركة مكن كابيتال منذ شهر نوفمبر ٢٠١٢م

٧-٢-٤٠ عبد اللطيف بن محمد بن عبد العزيز بن غيث (سعودي- ٦٧ عاماً)

عضو مجلس الإدارة المرشح

حصل الدكتور عبد اللطيف بن محمد بن غيث على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة غرب ولاية واشنطن الأمريكية في عام ١٩٧٤ م و من ثم على درجة الماجستير في العلوم من جامعة واشنطن - سياتل الأمريكية في عام ١٩٨١ م ثم حصل على درجة الدكتوراه في العلوم من جامعة أريزونا الأمريكية في عام ١٩٨٧ م.

عمل الدكتور عبد اللطيف بن غيث كمعيد ثم أستاذ في جامعة الملك سعود خلال الفترة من ١٩٧٥ م وحتى ١٩٩٣ م ثم تولى منصب مدير عام المعهد المصري واستمر حتى عام ٢٠٠٢ م حيث انتقل للعمل بوظيفة مدير عام لدى شركة سمسا (وكيل شركة فديكس) حتى عام ٢٠٠٧ م. يدير الدكتور عبد اللطيف بن غيث حالياً مكتب الغيث للاستشارات التعليمية منذ عام ٢٠٠٧ م بالإضافة الى كونه مديراً تنفيذياً لشركة تطوير التعليم القابضة منذ العام ٢٠١٠ م.

وهو عضو في مجلس إدارة كل من شركة تطوير خدمات النقل التعليمي و شركة تطوير للخدمات التعليمية وكلاهما شركتين ذات مسؤولية محدودة تعملان في قطاع التعليم ابتداءً من العام ٢٠١٢.

٧-٢-٥٠ سعد إبراهيم سعد المشوح (سعودي- ٥١ عاماً)

عضو مجلس الإدارة المرشح

حصل الأستاذ سعد بن إبراهيم المشوح على درجة البكالوريوس في الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في عام ١٩٨٥ م وأكمل دورة مالية متخصصة في التحليل والتقييم المالي في بنك تشيس منهاتن في مدينة نيو يورك الأمريكية عام ١٩٨٧ م كما حصل على شهادة في التقييم الاقتصادي من جامعة هارفرد الأمريكية في عام ١٩٩٣ م.

عمل الاستاذ سعد المشوح لدى صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال الفترة من ١٩٨٥ م إلى ٢٠٠٣ م كرئيس فريق إقراض مسؤولاً عن عدة قطاعات شملت الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والبلاستيك والأسمت والحديد والمواد العازلة والصناعات الغذائية وكذلك صناعة الأنسجة المغزولة وغير المغزولة وقطاعات صناعية أخرى وترأس الفريق المكلف بإنشاء برنامج كفاءة القروض الصغيرة والمتوسطة (كفالة) وأشرف على الزيارات الميدانية وإعداد الدراسات الاقتصادية ووضع الأطر النظامية والسياسات والإجراءات الإدارية والحصول على الموافقات اللازمة من وزارة المالية والجهات ذات العلاقة. ويعمل حالياً بوظيفة مدير عام شركة إتحاد الخليج للأغذية وهي شركة مساهمة مغلقة تعمل في مجال الصناعات الغذائية منذ ٢٠٠٣ م بالإضافة الى كونه عضواً في مجلس ادارتها منذ العام وعضواً في لجنة المراجعة لدى شركة إسمنت القصيم (مساهمة عامة) منذ ٢٠١٠ م.

٧-٢-٢٠ الإدارة العليا للشركة

ستعمل الشركة على أداء مهامها مع فريق يتمتع بكفاءة عالية، وخبرة واسعة في مجال التأمين والخدمات المالية، وتعتبر هذه الخبرات أساسية في تقديم خدمات وحلول مبتكرة للمشاركين.

المنصب	الاسم	الجنسية	العمر	نسبة الملكية في الشركة
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب	سقر عبد اللطيف نادر شاه	سعودي	٤٧	-
نائب الرئيس للتدقيق الداخلي وسكرتير مجلس الإدارة	عايش مطر القثامي	سعودي	٤٣	-
نائب الرئيس للجودة وتطوير الأعمال ونائب الرئيس لقنوات التوزيع (مكلف)	دارين عبد العزيز حجازي	سعودية	٣٣	-
نائب الرئيس للثروة البشرية	إدريس جميل بنتن	سعودي	٥٠	-
نائب الرئيس لإدارة المخاطر	محمد حسن خان	هندي	٣٣	-
نائب الرئيس للعمليات	حاتم فرنسيس عياد	كندي	٤٣	-
نائب الرئيس للالتزام (مكلف)	كامل أشعري عارف	سعودي	٤٦	-
نائب الرئيس للشؤون المالية (مكلف)	بسام سلمان الغانم	سعودي	٣٧	-

وفيما يلي نبذة مختصرة عن بعض المسؤولين التنفيذيين بالشركة:

١٠-٢-٧-٢ صقر عبداللطيف نادرشاه (سعودي- ٤٧ عاماً)

عضو مجلس الإدارة المرشح - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الرجاء مراجعة قسم أعضاء مجلس الإدارة

٢-٢-٧-٢ عايض مطر القثامي (سعودي-٤٣ سنة)

نائب الرئيس للتدقيق الداخلي وسكرتير مجلس الإدارة

الأستاذ عايض القثامي حاصل على دبلوم الزمالة في مراقبة أنظمة التأمين (AIRC) من رابطة ادارة التأمين على الحياة في الولايات المتحدة الامريكية (LOMA) في نوفمبر ٢٠٠٨م ويمتلك مايقارب ١٧ عاماً من الخبرة في مجال المراجعة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر وإدارة الفروع في عدة بنوك سعودية حيث عمل كممدقق داخلي لدى البنك الأهلي التجاري ابتداء من عام ١٩٩٥م ثم رئيس فريق التدقيق الداخلي عام ١٩٩٩ فمدير فرع عام ٢٠٠٣. انتقل بعد ذلك الى البنك العربي الوطني عام ٢٠٠٥ كمساعد مدير التدقيق الداخلي ثم كمسؤول إلتزام في البنك السعودي الفرنسي عام ٢٠٠٦. انضم الأستاذ عايض القثامي إلى إدارة التكافل التعاوني ببنك الجزيرة في منتصف عام ٢٠٠٦ كمدير الإلتزام والتدقيق الداخلي ثم مدير الإلتزام والمخاطر عام ٢٠٠٨ حتى عين بمنصب نائب الرئيس لإدارة التدقيق الداخلي عام ٢٠١١م بالإضافة إلى منصب سكرتير مجلس الإدارة الذي كلف به في عام ٢٠١٣م.

٣-٢-٧-٢ دارين عبد العزيز حجازي (سعودية -٣٣ عاماً)

نائب الرئيس للجودة وتطوير الأعمال ونائب الرئيس لقنوات التوزيع (مكلف)

حصلت الأستاذة دارين حجازي على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسبات بجامعة سوفولك بوسطن ماساشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣م وتحضر حالياً درجة ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة سيتي البريطانية.

عملت الأستاذة دارين حجازي في شركة بروكتر وقامبل من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠٠٦م كمخطط ومنسق عروض المنتجات

إنضمت الأستاذة دارين حجازي إلى بنك الجزيرة عام ٢٠٠٧م كمحللة نظم بقسم نظم المعلومات في مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد فمساعد مدير تحليل نظم المعلومات عام ٢٠٠٩م ثم مدير أول مساندة الفروع وتطوير أداء المبيعات عام ٢٠١٠م حيث طبقت آلية بطاقة الأداء المتوازن لقياس أداء فريق المبيعات لأول مرة في بنك الجزيرة، واستمر عملها في بنك الجزيرة لمدة أربع سنوات حتى انتقلت إلى إدارة التكافل التعاوني في البنك بمنصب نائب الرئيس لإدارة تطوير الأعمال والجودة عام ٢٠١١م

٤-٢-٧-٢ إدريس جميل بنتن (سعودي - ٥٠ عاماً)

نائب الرئيس للثروة البشرية

الاستاذ إدريس بنتن حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع اختصاص فرعي في التسويق من كلية تامبا في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧م.

عمل الأستاذ إدريس بنتن وظيفة إداري عقود في مشاريع المطارات الدولية عام ١٩٨١م ثم انضم إلى شركة ويني موري كممدقق عام ١٩٨٩م ثم كأخصائي سياسات وإجراءات في ادارة شؤون الموظفين ثم رئيس قسم الرواتب في الشركة السعودية للتموين عام ١٩٩١م، انضم إلى شركة يونيليفر العربية عام ١٩٩٦م كمدير شؤون الموظفين، ثم عمل كمدير عام للموارد البشرية بشركة صافولا عام ١٩٩٨، إلى أن انتقل إلى الشركة العربية للاسمنت عام ٢٠٠٠م وعمل هناك كمدير للموارد البشرية. عام ٢٠٠٤م انضم إلى شركة أي. ام. إس. باعشن كمدير للموارد البشرية والخدمات الإدارية. ثم عمل كمدير قسم ورئيس الموارد البشرية في بنك الجزيرة عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ حيث انتقل إلى شركة النهدي الطبية كمدير التطوير التنظيمي والموارد البشرية إلى أن انضم إلى إدارة التكافل التعاوني ببنك الجزيرة عام ٢٠١٠م.

ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس لإدارة الثروة البشرية.

٥-٢-٧-٢ حاتم فرنسيس عياد (كندي - ٤٣ سنة)

نائب الرئيس للعمليات

حصل الاستاذ حاتم عياد على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كارلتون بكندا عام ١٩٩٣م وحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة غرب أونتاريو بكندا عام ١٩٩٦م وعمل بعدها مديراً لإدارة تمويل الشركات بشركة ابو خضر للسيارات بالاردن حتى عام ٢٠٠١م حين انضم للقطاع المصرفي كمدير للعمليات في بنك الاتحاد للدخار والاستثمار في الأردن ثم انتقل الى بنك سوسيتة جنرال فرع الاردن وعمل به كمديراً للمشاريع حتى عام ٢٠٠٤م.

انضم الاستاذ حاتم عياد الى بنك الجزيرة في عام ٢٠٠٥م وعمل مديراً لقنوات الاتصال البديلة بادارة خدمات الافراد واستمر في عمله حتى عام ٢٠١١م حيث حث انتقل الى ادارة التكافل التعاوني بمنصب نائب الرئيس لإدارة العمليات.

٦-٢-٧-٧ كامل اشعري عارف (سعودي -٤٦ عاماً)

نائب الرئيس للالتزام (مكلف)

الأستاذ كامل اشعري عارف هو أحد خريجي برامج السعودية التي نظمتها الغرفة التجارية بجده عام ١٩٩٥م حيث أنهى برنامج تدريبي مدته سنتين صممتها الغرفة التجارية بالتعاون مع البنك الأهلي التجاري وشركة كراير كرافت البريطانية لتأهيل السعوديين في مجال التدقيق الداخلي والحاكمهم بالعمل في القطاع الخاص.

يمتلك الأستاذ كامل اشعري عارف ما يقارب ١٨ عاماً من الخبرة في مجال الالتزام والمراجعة الداخلية حيث عمل لدى البنك الأهلي التجاري كمصدق داخلي منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٩م ثم انتقل إلى إدارة التكافل التعاوني ببنك الجزيرة كمسؤول التزام ثم عين بمنصب نائب الرئيس المكلف لإدارة الالتزام عام ٢٠١٣م.

٧-٢-٧-٧ بسام سلمان الغانم (سعودي - ٣٧ عاماً)

نائب الرئيس للشؤون المالية (مكلف)

تخرج الأستاذ بسام الغانم من جامعة البنجاب بالبحرين قسم إدارة أعمال عام ٢٠٠٣م.

بدأ حياته العملية كمستشار مبيعات لدى شركة الزاهد للتراكتورات عام ٢٠٠٣م، ثم عمل في شركة آجل للخدمات المالية بمنصب مسؤول إئتمان لمبيعات الشاحنات في المنطقة الغربية من عام ٢٠٠٦م إلى عام ٢٠٠٩م

انضم الأستاذ بسام الغانم إلى بنك الجزيرة إدارة التكافل التعاوني كمسؤول مالي عام ٢٠٠٩م إلى ان كلف بمنصب نائب الرئيس للشؤون المالية عام ٢٠١٢م

٨-٢-٧-٧ محمد حسن خان (هندي - ٣٣ سنة)

نائب الرئيس لإدارة المخاطر

حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة بجامعة كاكاتيا بالهند عام ١٩٩٩م ودبلوم في الإدارة البنكية والتأمينية من المعهد الهندي للإدارة والتكنولوجيا عام ٢٠٠٦م كما حصل على دبلوم في المصرفية الإسلامية من IIBI عام ٢٠٠٨م وحاصل على شهادة أسس إدارة خدمات الحاسب الآلي من بريطانيا عام ٢٠١٠م.

يمتلك الأستاذ محمد حسن خان خبرة تمتد لعشر سنوات في عمليات التأمين والمصارف وإدارة المخاطر وقد شغل منصب نائب مدير فرع شركة أفايفا للتأمين بالهند خلال الفترة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٦م كما عمل مدير عمليات بشركة سلامه للتأمين دبي خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٧م. كما عمل كمديراً إقليمياً لقسم الحاسب الآلي بشركة HSBC للتأمين دبي خلال الفترة من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٠م. ومن ثم عمل بوظيفة رئيس إدارة المخاطر في شركة ساب تكافل خلال الفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١١م. وقد انضم إلى إدارة التكافل التعاوني ببنك الجزيرة عام ٢٠١٢م بوظيفة نائب الرئيس لإدارة المخاطر.

٣-٧ حوكمة الشركة

ستلتزم الشركة بكافة بنود لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وعلى وجه الخصوص البنود الالزامية الحالية والمستقبلية وتؤمن الشركة أن الحوكمة الفاعلة تعتبر أساساً للمحافظة على مستوى عالي من الشفافية والإفصاح وبالتالي تحقيق أفضل المصالح للمساهمين ويقدم صورة واضحة وعادلة لموقف الشركة المالي ونتائج العمليات.

للشركة تقسيم واضح للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفي إطار المحافظة على أفضل الممارسات الدولية ومتطلبات لائحة حوكمة الشركات فسيكون اثنان من أعضاء مجلس الادارة مستقلان وغير تنفيذيان ، كما تتكون الإدارة العليا للشركة والتي تخضع لتوجيه رئيس مجلس الإدارة من فريق ذو خبرة جيدة يتمتع بالمهارة المطلوبة سيتم منحه سلطة تنفيذية كافية من أجل إدارة الشركة بفعالية في إطار التوجهات التي سيتم وضعها بواسطة رئيس المجلس واللجنة التنفيذية.

قامت الشركة بتأسيس أنظمة وعمليات رقابة داخلية جيدة كما أسست الشركة إدارة تدقيق داخلي مزودة بأفراد محترفين للقيام بمراجعات مستقلة على مستوى الشركة كما سيقدم المراجعون الخارجيون للشركة تقارير سنوية لمجلس الإدارة بالإضافة إلى خطاب الإدارة السنوي ولن يقدم خدمات أخرى في غير هذا السياق.

وفيما يلي ملخص لإطار عمل حوكمة الشركة المقترح:

الجمعية العامة للمساهمين: سيتم إبلاغ المساهمين بجميع التطورات الأساسية داخل الشركة عبر قناة اتصال مفتوحة وسيتم تقديم تقارير الأداء المالي الدورية وتحفيز مشاركة المساهمين الذين لا يمثلون شركات أو مؤسسات في الجمعية العامة السنوية للشركة.

مجلس الإدارة: سيكون هنالك مجلس إدارة مختص مسؤول بصورة كاملة عن تسيير أمور الشركة من أجل توفير قيادة فعالة والمحافظة على نظام جيد للرقابة الداخلية حتى تتم المحافظة على مصالح مساهمي الشركة.

الأعضاء المستقلون غير التنفيذيين: من أجل المزيد من التطوير لبنية الحوكمة سيتم تعيين عضوين مستقلين لتمثيل المساهمين من الجمهور ، يقصد بالأعضاء

المستقلين الأعضاء الذين يتمتعون بالاستقلالية التامة بحيث:

- لا يكون مالكا لما نسبته خمسة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها
- لا يكون ممثلاً لشخص ذي صفة اعتبارية يملك ما نسبته خمسة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها
- لا يكون من كبار التنفيذيين خلال العامين الماضيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.
- ليس له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.
- ليس له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من كبار التنفيذيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.
- لا يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.
- لا يكون موظفاً خلال العامين الماضيين لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأي شركة من مجموعتها كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين ولا يكون مالكا لحصص سيطرة لدى أي من تلك الأطراف خلال العامين الماضيين.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: سيتم وضع استراتيجيات واضحة بالنسبة لمشاركة المسؤولية بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب من أجل ضمان شراكة متوازنة في السلطة والصلاحيات بما يتناسب مع الأنظمة واللوائح المرعية في المملكة.

توازن المجلس: سيكون معظم أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، من أجل توفير الموضوعية والتوازن لعملية اتخاذ القرار من قبل مجلس الإدارة.

تقديم المعلومات المالية والمعلومات الأخرى: سوف يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن تزويد المساهمين بصورة حقيقية وعادلة عن أداء الشركة المالي كما سيكون هناك آلية لضمان استلام مجلس الإدارة للمعلومات المناسبة في التوقيت المناسب لتمكينه من القيام بواجباته بفعالية.

لجان مجلس الإدارة: سيكون مجلس الإدارة لجاناً لتمكينه من ضمان إدارة الشركة بشكل أفضل.

١-٣-٧ لجنة المراجعة

سوف يتم تعيين لجنة مراجعة لا يقل عددها عن (٣) ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن (٥) خمسة وذلك من قبل مجلس إدارة الشركة وسيتمتع عضو واحد على الأقل من لجنة المراجعة بخبرة في المسائل المحاسبية والمالية وستصدر الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة قواعد اختيار أعضاء لجنة المراجعة في صيغتها النهائية والتي تحدد مدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة وقد تم ترشيح كل من الأستاذ سعد بن إبراهيم المشوح و الأستاذ خالد بن محمد الصليح و الأستاذ رضوان شكور لعضوية لجنة المراجعة للفترة التي تلي تأسيس الشركة مباشرة وستبدأ هذه اللجنة أعمالها بعد تأسيس الشركة.

تم ذكر خلفية عن الأستاذ سعد بن إبراهيم المشوح في القسم الخاص بأعضاء مجلس الإدارة وفيما يلي نبذة عن كل من الأستاذ خالد الصليح و الأستاذ رضوان شكور:

١-٣-٧-٣ خالد بن محمد الصليح (سعودي - ٥٠ سنة)

حصل الأستاذ خالد بن محمد الصليح على بكالوريوس محاسبة من جامعة الملك سعود في عام ١٩٨٣م ومن ثم على دبلوم في الإدارة من المعهد الاقتصادي في كولورادو في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥م وهو عضو في زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية "AICPA" وعضو في زمالة المعهد الأمريكي لمكافحة الغش والاختلاس "ACFE".

يعمل الأستاذ خالد الصليح لدى شركة الاتصالات السعودية كرئيس للمراجعة الداخلية للمجموعة منذ ٢٠٠٥م كما أنه عضو في لجنة المراجعة في كل من شركة اسمنت الشرقية منذ عام ٢٠٠٢م وشركة العلم لأمن المعلومات منذ العام ٢٠٠٩م والبنك السعودي الفرنسي منذ عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١١م وشركة الشعبية للمياه والكهرباء منذ العام ٢٠٠٧م وشركة الدريس منذ العام ٢٠٠٩م والبنك الأهلي التجاري منذ ٢٠١١م.

١-٣-٧-٢ رضوان شكور (باكستاني - ٤٦ سنة)

حصل الأستاذ رضوان شكور على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة كراتشي في باكستان في عام ١٩٨٥م و هو عضو في زمالة المحاسبين القانونيين في باكستان ويعمل مديراً مالياً لدى بنك الجزيرة منذ ٢٠١٠م.

تتم مراجعة نظام لجنة المراجعة سنوياً بواسطة مجلس الإدارة عقب إصدار توصية من قبل اللجنة وتكون لجنة المراجعة مسؤولة عما يلي:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بغرض التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المحددة لها من قبل مجلس الإدارة.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد اتعايبهم وبراى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم
- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها اثناء قيامهم بأعمال المراجعة
- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملحوظاتها عليها
- دراسة ملحوظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها
- دراسة القوائم المالية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها

٧-٣-٢ لجنة المكافآت والترشحات

سوف يعين مجلس الإدارة لجنة للمكافآت والترشحات تعمل وفقاً للنظام الذي يتم إقراره بواسطة مجلس الإدارة ، وتصدر الجمعية العامة للشركة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة قواعد اختيار رئيس وأعضاء اللجنة ومدة عضويتهم وأسلوب عملهم.

وقد تم ترشيح كل من الاستاذ زياد بن طارق أبا الخيل والاستاذ طارق الشبيبي والدكتور عبداللطيف بن محمد بن غيث لعضوية لجنة المكافآت والترشحات في الفترة التي تلي تأسيس الشركة مباشرة وستبدأ هذه اللجنة أعمالها بعد تأسيس الشركة.

تم ذكر خلفية عن كل من الاستاذ زياد بن طارق أبا الخيل والدكتور عبداللطيف بن محمد بن غيث في القسم الخاص بأعضاء مجلس الإدارة وفيما يلي نبذة عن الاستاذ طارق الشبيبي:

طارق الشبيبي (سعودي - ٥٢ سنة)

حصل الاستاذ طارق الشبيبي على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ولاية أوهايو الأمريكية في عام ١٩٨١م وقد عمل لمدة اثني عشر عاماً (١٩٨٢-١٩٩٤) بشركة أرامكو تقلد خلالها عدة مناصب قيادية آخرها في شركة سمارك كمدير عام التوظيف وتخطيط القوى العاملة. ثم عمل لدى شركة الموارد القابضة خلال الفترة ما بين ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧ كمساعد تنفيذي لنائب رئيس مجلس الإدارة. تقلد خلال الفترة من ١٩٩٧م وحتى ٢٠٠٨م عدة وظائف لدى البنك السعودي الريطاني، آخرها مدير عام للموارد البشرية للبنك بالرياض حيث كان مسؤولاً عن حوالي ثلاثة آلاف موظف بالبنك وشركة التأمين التكافلي وشركة وسطاء التأمين التي قام البنك باستحداثها، وكان مسؤولاً عن خدمات التوظيف والتدريب ووضع استراتيجيات الموارد البشرية لمواكبة التغيرات المرتقبة وأيجاد الحلول المناسبة لها. عمل لدى تداول (السوق المالية السعودية) كمدير عام للموارد البشرية قبل الانتقال إلى موقعة الحالي نائب للرئيس للموارد البشرية لدى بنك الجزيرة عام ٢٠١٠م. تتم مراجعة النظام الأساسي لهذه اللجنة سنوياً من قبل مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة وستكون اللجنة مسؤولة عما يلي:

- التوصية بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة مع مراعاة عدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بأي جريمة مخلة بالشرف والأمانة
- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها
- تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة
- التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى
- وضع سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت.

٧-٣-٣ اللجنة التنفيذية

سوف يتم تعيين لجنة تنفيذية لا يقل عددها عن (٣) ثلاثة أعضاء ولا يزيد على (٥) خمسة تكون مسؤولة عن تقديم العون للرئيس التنفيذي في إدارة شؤون الشركة ويتم تحويل اللجنة التنفيذية بجميع صلاحيات مجلس الإدارة التي يمكن تفويضها لمثل هذه اللجنة وفقاً للنظام الأساسي للشركة والأنظمة المعمول بها.

تم ترشيح كل من الاستاذ عبد المجيد بن ابراهيم السلطان والاستاذ صقر بن عبداللطيف نادرشاه و الاستاذ زياد بن طارق أبا الخيل لعضوية اللجنة التنفيذية في الفترة التي تلي تأسيس الشركة مباشرة وستبدأ هذه اللجنة أعمالها بعد تأسيس الشركة (الرجاء الرجوع إلى القسم الخاص بأعضاء مجلس الإدارة للحصول على نبذة مختصرة عن أعضاء اللجنة التنفيذية).

٧-٣-٤ لجنة الاستثمار

سيسهل مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة للإستثمار تهتم برسم السياسات الإستثمارية ومراقبة الاستراتيجية الإستثمارية للشركة وتقييم أدائها وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، كما تشمل مهام اللجنة دراسة البدائل الإستثمارية المناسبة والرفع بذلك دورياً لمجلس الإدارة ، وقد تم ترشيح كل من الأستاذ عبد المجيد ابراهيم عبدالمحسن السلطان و الأستاذ زياد أبا الخيل والأستاذ صقر نادرشاه لعضوية لجنة الاستثمار في الفترة التي تلي تأسيس الشركة مباشرة وستبدأ هذه اللجنة أعمالها بعد تأسيس الشركة (الرجاء الرجوع إلى القسم الخاص بأعضاء مجلس الإدارة للحصول على نبذة مختصر عن أعضاء لجنة الاستثمار).

٧-٣-٥ هيئة الرقابة الشرعية

لعبت هيئة الرقابة الشرعية لدى بنك الجزيرة دوراً حيوياً في مراجعة برنامج التكافل منذ انطلاقه في عام ٢٠٠١م كما قامت هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك بإجراء عمليات تدقيق ومراجعة دورية لأعمال ادارة التكافل التعاوني على مدى السنوات الماضية كما لعبت دوراً هاماً في تثقيف الجمهور حول أهمية البرنامج ومنافعه للمجتمع السعودي.

وامتداداً لهذا الدور الريادي فقد قامت شركة الجزيرة تكافل تعاوني باختيار نخبة من علماء الشريعة المعاصرين لعضوية هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بها والتي سيتم تعيينها بعد تأسيس الشركة وسيتولى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المعينين المهام والمسئوليات التالية:

- اجازة منتجات الشركة بعد التأكد من توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية
- المراجعة والتقييم بشكل منتظم لمنتجات وخدمات الشركة
- تقديم المشورة بشأن الأمور المختلفة التي تحال إليها من الشركة
- تعزيز ونشر ثقافة التأمين التعاوني بين أفراد المجتمع

و فيما يلي لمحة موجزة عن كل من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المرشحين:

• فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن علي القرني (سعودي - ٦٢ عاماً)

عضو هيئة الرقابة الشرعية المرشح

يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة كاليفورنيا، لعام ١٩٩٣م. وأستاذ الاقتصاد الإسلامي ومدير سابق لمركز البحوث في الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز وخبير في المجمع الفقهي الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو في اللجنة العلمية في المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي وعضو بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو مجلس المعايير، وعضو المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين. وعضو هيئة تحرير مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي مجلة الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي بلندن. وعضو هيئة تحرير سلسلة هارفارد في القانون الإسلامي بكلية القانون جامعة هارفارد بالولايات المتحدة. وعضو المجلس الشرعي بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (اسرا) في كوالالمبور، ماليزيا.

كما انه عضو في الهيئات الشرعية لكل من البنك الأهلي التجاري، والبنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي البريطاني وبنك الرياض والبنك السعودي للاستثمار و البنك العربي الوطني والبنك السعودي الهولندي البنك السعودي الفرنسي وبنك الجزيرة، وكل من بنك الإمارات الدولي و بنك مسقط في المملكة العربية السعودية، وشركة فالكوم للخدمات المالية، وبنك نور الإسلامي، وبنك دبي، وبنك المشرق، وبنك اتش اس بي سي، تمويل الأمانة، وإيه أي جي تكافل، بدولة الامارات العربية المتحدة. والعديد من المؤسسات المالية الأخرى حول العالم.

وهو محاضر حول المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي وقد ألف عدد من الكتب والأبحاث باللغة العربية والإنجليزية حول التمويل الإسلامي وحاز على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في مجال البنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٤م.

• فضيلة الشيخ الدكتور يوسف بن عبدالله الشبيبي (سعودي - ٤٠ عاماً)

عضو هيئة الرقابة الشرعية المرشح

حصل على الماجستير بتقدير ممتاز من قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤١٧هـ، ثم على الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى، من القسم نفسه عام ١٤٢٢هـ.

هو أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء، وأستاذ متعاون مع الجامعة الأمريكية المفتوحة، وعضو الجمعية الفقهية السعودية، وعضو مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية، وعضو الهيئة الاستشارية لمركز بدر للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وعضو اللجنة الشرعية لمراجعة تنظيم جباية الزكاة بالمملكة العربية السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء بمجمع فقهاء الشريعة، وعضو سابق في اللجنة العلمية بمؤسسة الوقف الإسلامي، وعضو لجنة تأليف المناهج الشرعية بوزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية.

وهو عضو في الهيئات الشرعية لكل من بنك البلاد، وبنك الائماء، ومستشار شرعي لعدد من المؤسسات الخيرية المحلية إضافة إلى مؤسسة الزاد الدولية بأمريكا، مستشاراً شرعياً سابقاً للمؤسسة الإسلامية بأمريكا، ورئيساً للهيئة الشرعية للشركة العربية للمنتجات الإسلامية بدبي، رئيساً وعضواً بالهيئات الشرعية بالعديد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى حول العالم.

وهو محاضر في الفقه ومشارك في العديد من المؤتمرات الدولية، والندوات المتخصصة والدورات العلمية والمحاضرات العامة، والبرامج الشرعية في عدد من القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية والصحف ومواقع الانترنت المتخصصة وقد ألف ونشر عدد من الكتب والأبحاث باللغة العربية والإنجليزية.

• فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد العزيز المصلح (سعودي-٦٢ عاماً)

عضو هيئة الرقابة الشرعية المرشح

التحق بكلية الشريعة بالرياض وتخرج منها عام ١٣٩١هـ. ثم عين معيداً بكلية الشريعة عام ١٣٩١هـ وأكمل الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونال منها شهادتي الماجستير والدكتوراه. عمل معيداً لكلية الشريعة واللغة العربية في أ بها عام ١٣٩٦هـ ثم كان عميداً لكلية الشريعة وأصول الدين ومشرفاً على كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية. قام بافتتاح كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالاحساء، وعمل مديراً لفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمنطقة الجنوبية واستمر في عمادة كلية الشريعة وأصول الدين ومديراً لفرع الجامعة في الجنوب في الفترة من ١٣٩٦ وحتى ١٤١٥هـ .

ألف مجموعة من الكتب في الملكية الخاصة وقيودها في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالاتجاهات المعاصرة والقواعد العامة في فقه الجنائيات والعقوبات في الفقه الإسلامي والمجتمعات الإسلامية وحقوق غير المسلمين فيها، والمصارف الإسلامية، والمرابحة وتطبيقاتها المعاصرة في المصارف الإسلامية، وأحكام الإجازة والشركة. وشارك في عدد كثير من المؤتمرات داخل المملكة وخارجها ممثلاً للمملكة أو مبعوثاً منها. كما قدم ويقدم العديد من البرامج التلفزيونية.

وهو الأمين العام للهيئة العالمية للإعجاز العلمي بالقرآن والسنة وعضو مجلس إدارة هيئة الإغاثة الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، والمشرف الإقليمي لمكاتب هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية في المنطقة الجنوبية، وعضو اللجنة الشرعية بكل من البنك الأهلي التجاري والبنك السعودي الهولندي، ونائب رئيس مجلس أمناء جامعة شيتاغونغ الإسلامية ببنجلاديش، ورئيس المجلس التأسيسي للجامعة الأمريكية المفتوحة بجزر البهاما، والمستشار الأكاديمي لكلية الدراسات الإسلامية بدبي، وعضو المجلس التأسيسي للعديد من الهيئات الخيرية بدول الخليج العربي، ومالك ومدير مجموعة الدكتور/ عبدالله المصلح للمحاماة والاستشارات الشرعية والقانونية.

٤-٧ عقود الخدمات والمكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والعليا

يجب أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وفقاً للنظام الأساسي للشركة، وحسب هذا النظام فإن مكافأة رئيس مجلس الإدارة مقابل أدائه لواجباته ستكون ١٨٠,٠٠٠ ريال سعودي سنوياً. أما المكافأة الخاصة بكل عضو من أعضاء المجلس مقابل أدائهم لواجباتهم فسيكون ١٢٠,٠٠٠ ريال سعودي سنوياً.

ويُدفع لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو من أعضاء المجلس ٣,٠٠٠ ريال سعودي لحضور كل اجتماع من اجتماعات المجلس ومبلغ ١,٥٠٠ ريال لحضور كل اجتماع من اجتماعات اللجنة التنفيذية. ويتعين على الشركة أيضاً أن تدفع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة جميع النفقات الفعلية التي يتكبدها لحضور اجتماعات المجلس أو اللجان التابعة للمجلس، بما في ذلك نفقات السفر والإقامة. ومع ذلك، وفي جميع الأحوال، ينبغي أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي المدفوع لرئيس وأعضاء المجلس نسبة ٥% من الأرباح الصافية للشركة. ويجب أن تتم الموافقة على الشروط الخاصة بمكافآت وتعويضات مجلس الإدارة في اجتماعات الجمعية العمومية، حيث لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة الحق في التصويت على هذه الشروط.

ولم يتم صرف أي مكافآت أو مزايا عينية لأي شخص مرشح لعضوية مجلس الإدارة أو أي منصب تنفيذي من قبل الشركة خلال السنوات الثلاثة الماضية وحتى تاريخ هذه النشرة لم يتم التوقيع على أي عقد عمل بين الشركة وأي من أعضاء مجلس إدارتها، أو مع كبار المدراء فيها.

كما انه لا يوجد أي برامج أسهم للموظفين قائمة قبل تقديم طلب الإدراج أو أي ترتيبات أخرى تشرك الموظفين في رأس مال الشركة.

٥-٧ إقرارات من أعضاء مجلس الإدارة المقترحين وكبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة

يقر الأعضاء المرشحون لعضوية مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي و المدير المالي و كبار التنفيذيين و سكرتير مجلس الإدارة بالتالي:

بأنهم لم يشهروا، في أي وقت من الأوقات، إفلاسهم، أو خضعوا لإجراءات إفلاس.

لم يكونوا أعضاء مجلس إدارة أو كبار تنفيذيين لشركة وقعت في حال إعسار خلال السنوات الخمس الماضية

باستثناء ما ذكر في هذه النشرة تحت عنوان «ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإداريين التنفيذيين وأقاربهم»، لم يكن لديهم أو لأي من أقاربهم أو طرف ذي علاقة، مصالح مباشرة أو غير مباشرة، في الأسهم، أو أدوات الائتمان بالشركة.

لم يكن لديهم أو لأي من أقاربهم، أو طرف ذي علاقة، مصالح مادية في أي عقود أو ترتيبات جوهرية سارية المفعول سواء محررة أو غير محررة كتابة، أو عقود أو ترتيبات مزعم إبرامها، لها تأثير كبير على أعمال الشركة، حتى وقت إصدار نشرة الإصدار.

لم يكن هناك أي انقطاع في أعمال المصدر يمكن ان يؤثر او يكون قد أثر في الوضع المالي خلال الـ(١٢) شهراً الأخيرة

لم تمنح أي عمولات أو خصومات أو اتعاب أو اتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي من قبل المصدر خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ طلب التسجيل وقبول الإدراج في مايتعلق بإصدار أو طرح أي أوراق مالية.

لم يكن هناك أي تغيير سلبي جوهري في الوضع المالي والتجاري للمصدر خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وقبول الإدراج. وانه لا توجد نية أو توجه لإجراء أي تغيير جوهري في طبيعة عمل الشركة.

ألا تقدم الشركة قرضاً نقدياً من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده واحد منهم مع الغير عملاً بالمادة (٧١) من نظام الشركات.

تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية المدرجة في نشرة الإصدار هذه استناداً إلى السجلات المالية للشركة دون إجراء أي تعديل جوهري عليها حسب معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة والمتعلقة بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها والصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ويؤكد الأعضاء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بأنه تم الإفصاح عن كافة المعلومات بصورة عادلة، ولم يتم حذف أي معلومات قد يؤثر حذفها على نتائج التحليلات. كما ويُقررون كذلك بأنه لا يوجد هناك أي رهونات أو أعباء أو حقوق على ممتلكات الشركة حتى تاريخ إعداد هذه النشرة.

وأن قوانين وأنظمة الشركة لا تمنح أي سلطة تمكن أي عضو مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو كبار التنفيذيين من التصويت على عقد أو مقترح يكون له فيه مصلحة جوهرية أو تمكن عضو مجلس الإدارة من التصويت على مكافأة لنفسه أو تتيح لعضو مجلس الإدارة الاقتراض من الشركة.

٧-٦ نبذة مالية

لم تعين الشركة مراجعين لحساباتها باعتبار انها ما تزال تحت التأسيس لكن من المتوقع تعيين مراجعي الحسابات في اجتماع الجمعية التأسيسية للشركة. ولكن الشركة قامت بتعيين شركة برايس ووترهاوس كوبرز للقيام بعمليات فحص التوقع المالي.

نظراً لكون شركة الجزيرة تكافل تعاوني هي شركة تحت التأسيس فإن الشركة ليس لديها قوائم مالية سابقة. وقد تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية كما في ٢٠١٣/٧/١م التاريخ المتوقع لبدء النشاط وفقاً لمتطلبات معيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وقد شمل الفحص من قبل شركة برايس ووترهاوس كوبرز الإجراءات الضرورية لتكوين درجة معقولة من الاقتناع لتمكينهم من إبداء الرأي حول إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية والافتراضات التي أعدت على أساسها هذه القائمة بالإضافة إلى فحص الإجراءات المحاسبية المعتمدة في الشركة للتأكد من كفايتها وفعاليتها، وكما تشير قائمة المركز المالي فإن مجموع الموجودات المتداولة يساوي ٣٥٢,٩١٤,٨٤٧ ريال سعودي، وبلغت الموجودات غير متداولة ٥,٥٢١,٥٦٣ ريال هي عبارة عن مصاريف ما قبل التأسيس متضمنة مصاريف الاكتتاب البالغة ٥,٤٠٣,٣١١ ريال هي مصاريف الطرح من متحصلات الاكتتاب، أما من ناحية المطلوبات فقد بلغت ٨,٤٣٦,٤١٠ مليون ريال سعودي (الرجاء الرجوع إلى قسم "الرسملة والمديونية").

٧-٧ تعهدات الشركة بعد الإدراج

ستلتزم الشركة بعد الإدراج بما يلي:

اعتماد أسلوب التصويت التراكمي خلال الجمعية العمومية بعد الإدراج وإستخراج السجل التجاري فيما يخص تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتزويد إدارة حوكمة الشركات بالجدول الزمني لتطبيق ذلك. يعتبر أسلوب التصويت التراكمي أسلوب تصويت يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود أي تكرار لهذه الأصوات.

تزويد الهيئة بقواعد عمل وقرار الجمعية التي اعتمدت قواعد لجان المراجعة والتشريحات والمكافآت والتنفيذية والإستثمار.

الإجابة على كل فقرات نموذج (أ) الصادر من الهيئة بدقة وذكر الأسباب حال عدم الالتزام بمتطلبات قواعد حوكمة الشركات والإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عن المواد التي لم يتم الالتزام بها وأسباب ذلك.

تزويد الهيئة بجدول زمني فيما يخص متطلبات الحوكمة التي لم تعتمد الشركة بعد، وتلك التي ذكرت في نموذج (أ) الصادر من الهيئة أنها ستلتزم بها بعد الإدراج.

تزويد الهيئة بمعلومات كاملة عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وطرح هذا البند واستعراضه بشكل مفضل في أقرب جمعية عمومية تعقدها الشركة بعد الإدراج.

تزويد إدارة حوكمة الشركات بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية القادمة التي ستعقدها الشركة بعد الإدراج ليتسنى الترتيب لحضورها.

٨ المعلومات المالية

٨-١ مراجع الحسابات

لم تعين الشركة مراجعين لحساباتها باعتبار انها ما تزال تحت التأسيس لكن من المتوقع تعيين مراجعي الحسابات في اجتماع الجمعية التأسيسية للشركة. ولكن الشركة قامت بتعيين شركة برايس ووترهاوس كوبرز للقيام بعمليات الفحص المالي. حيث تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة كما في ٢٠١٣/٧/١م (التاريخ المتوقع لبدء النشاط) وقد تم الفحص وفقاً لمعيار القوائم المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وشمل الفحص الإجراءات الضرورية لتكوين درجة معقولة من الاقتناع لتمكينهم من إبداء الرأي حول إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية والافتراضات التي أعدت على أساسها هذه القائمة. وترى برايس ووترهاوس كوبرز ان قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة تم عرضها والافصاح عنها وفقاً لمتطلبات معايير القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأن الافتراضات التي بنيت عليها توفر أساساً معقولاً للتوقعات الصادرة عن إدارة الشركة. ونظراً لأن الأحداث والظروف في كثير من الأحيان قد لا تحدث كما تم توقعها فإن من الطبيعي ان توجد اختلافات بين ما هو متوقع والنتائج الفعلية ولذلك فإن المركز المالي المستقبلي قد لا يمكن تحقيقه وقد يكون الفرق بين المركز المالي المستقبلي والمركز المالي الفعلي جوهرياً.

٨-٢ التقارير المطلوبة

سوف يتوجب على الشركة وفقاً لنظام السوق المالية وقواعد التسجيل والإدراج ولائحة حوكمة الشركات الوفاء بالتزامات تفرض عليها تقديم افصاحات وتقارير دورية معينة وسوف تقدم الشركة للهيئة بيانات مالية دورية وفقاً للأنظمة واللوائح المرعية الصادرة عن الهيئة وستعد كذلك تقريراً سنوياً يتضمن البيانات المالية المراجعة وتوفر مساهميتها في الوقت المناسب. وعلى الشركة أيضاً أن تقدم إلى مؤسسة النقد وفقاً للوائح التنفيذية :

١. نسخة من بياناتها المالية المراجعة خلال تسعين يوماً من نهاية السنة المعنية
٢. نسخة من تقرير مراجع الحسابات وبياناتها المالية خلال ٦٠ يوماً من نهاية السنة المعنية للموافقة عليها قبل نشرها في الجريدة الرسمية.

٨-٣ إقرار أعضاء مجلس الإدارة بخصوص المعلومات المالية

يقر أعضاء مجلس الإدارة المرشحون بأن قائمة المركز المالي المتوقعة المدرجة في نشرة الإصدار مأخوذة من تقرير المراجعة الخاصة المصدره بواسطة برايس واترهاوس كوبرز دون أي تغيير جوهري.

٨-٤ العوامل المؤثرة في نشاط الشركة

٨-٤-١ معدلات عمق وكثافة التأمين

يعرف عمق التأمين بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي وتعرف كثافة التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين وحيث أن التقارير الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي بنهاية عام ٢٠١٠م تشير إلى انخفاض معدلات عمق وكثافة التأمين في قطاع الحماية والإدخار حيث بلغ عمق التأمين في هذا القطاع ٠,٠٦% في حين بلغ معدل كثافة التأمين لهذا القطاع ٣٦ ريال فقط ، فإن هذا يعطي مؤشراً واضحاً على النمو المتوقع لهذا القطاع وبالتالي زيادة حجم عمليات الشركة.

٨-٤-٢ متوسط اعمار السكان

بالإضافة إلى التغطية التأمينية التي توفرها منتجات الحماية والإدخار فإنها تهدف أيضاً إلى مساعدة المشتركين على التخطيط المالي طويل الأمد وتوفير مدخرات تستعمل مستقبلاً لهدف محدد مثل التقاعد أو تعليم أو زواج الأبناء ، وحيث أن آخر التقارير الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة تشير إلى أن ٦٧% من السعوديين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً فإن هذا يعتبر مؤشراً على مدى الإقبال الذي ستشهده منتجات الحماية والإدخار مما سيكون له أثراً في زيادة حجم عمليات الشركة.

٨-٤-٣ قنوات البيع والتسويق الإلكترونية

تعتزم الشركة توفير قنوات الكترونية مرنة تمكن الجمهور من التعرف على خدمات الشركة وتمكن المشتركين من الحصول على خدمات مختلفة عن طريق موقعها الإلكتروني ومن المتوقع أن تساهم تلك الخدمة في تقليل الأعمال الورقية وسهولة الوصول إلى المعلومات المطلوبة وتنعكس بالتالي على حجم وجوده عمليات الشركة.

٨-٤-٤ مستوى ثقافة تأمين الحماية والإدخار في المجتمع

تحتل منتجات التأمين الإلزامية (وهي التأمين الصحي وتأمين المركبات) الصدارة في مجمل أقساط التأمين المكتتبه في المملكة العربية السعودية بينما لا تحظى المنتجات الأخرى وعلى رأسها تأمين الحماية والإدخار بنفس الاهتمام من قبل أفراد المجتمع ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف ثقافة التأمين لدى المجتمع السعودي وبالتالي فإن ادراك المجتمع لأهمية تأمين الحماية والإدخار من شأنه زيادة مستوى تقبل أفراد المجتمع لمثل هذه المنتجات وبالتالي زيادة الطلب عليها.

٨-٤-٥ أداء الأسواق المالية

تستثمر شركات التأمين مبالغ الأقساط المكتتبه الخاصة بمنتجات الإدخار في أوراق مالية متعددة وتخضع تلك الأوراق المالية لأداء الأسواق ولذلك يعتبر أداء الأسواق المالية على المدى القريب والمتوسط والبعيد عاملاً مؤثراً على أداء واعمال شركات التأمين وخصوصاً العاملة منها في مجال الإدخار.

٨-٤-٦ تقرير المراجعة الخاص

لقد تم إعداد تقرير المراجعة الخاص بواسطة برايس واترهاوس كوبرز وهو مرفق في هذه النشرة ويتضمن معلومات حول مصاريف ما قبل التشغيل وقائمة المركز المالي المتوقعة المشار إليها إدناه كما في تاريخ بدء عمل الشركة المتوقع. علماً بأن هذا المركز المالي المتوقع يمكن أن يختلف اختلافاً كبيراً عن النتائج الفعلية وبالتالي قد تكون الموجودات والمطلوبات مستقبلاً مختلفة عن تلك الواردة في قائمة المركز المالي المتوقعة.

٨- ٥ تقرير قائمة المركز المالي المتوقعة

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاح

الموجودات	
الموجودات المتداولة	
٣	النقد و ما يعادله
٣	الأرباح المستحقة على وديعة نقاء
	الموجودات غير المتداولة
٤	مصاريف ما قبل التشغيل - صافي
	مجموع الموجودات

المطلوبات	
المطلوبات المتداولة	
٥	المطلوبات لأطراف ذوي علاقة
	مجموع المطلوبات

حقوق المساهمين	
٦	رأس المال
	مجموع حقوق المساهمين
	مجموع المطلوبات و حقوق المساهمين

تعتبر الايضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من قائمة المركز المالي المستقبلية

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

١- التنظيم والنشاط

إن شركة الجزيرة تكافل تعاوني («الشركة»)، هي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٧ بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣١هـ الموافق ١٢ أبريل ٢٠١٠ المصادق عليه بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢٣ بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١هـ الموافق ١٣ أبريل ٢٠١٠.

إن أهداف الشركة هي توفير منتجات الحماية والادخار التأمينية والخدمات ذات الصلة وفقاً لتأسيسها، والأنظمة المطبقة في المملكة العربية السعودية.

يبلغ إجمالي رأس مال الشركة المصرح به ٣٥٠ مليون ريال سعودي (٣٥ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات للسهم الواحد).

يملك المؤسسون المدرجة أسماؤهم في إيضاح ٦ مجتمعون حصة إجمالية قدرها ٧٠٪ من رأس مال الشركة. أما النسبة المتبقية والبالغة ٣٠٪ من رأس المال سيتم طرحها للاكتتاب العام (أنظر إيضاح ٦).

يتوقع أن يكون تاريخ بدأ الشركة هو ١ يوليو ٢٠١٣ («تاريخ البداية المتوقع») وهو التاريخ الذي تتوقع الشركة أن تحصل فيه على السجل التجاري.

٢- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أعدت قائمة المركز المالي المرفقة طبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين و وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية لادراجها في نظام تداول.

ستقوم الشركة باعداد القوائم المالية الأولى بعد تأسيسها وفقاً لـ «للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» على النحو المطلوب من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

وفيما يلي ملخص لسياسات الشركة المحاسبية الهامة التي طبقت وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:

أ- العرف المحاسبي

تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية بالريال السعودي بناءً على أساس التكلفة التاريخية وطبقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي ومبدأ استمرارية النشاط.

ب- تقديرات الإدارة

إن إعداد قائمة المركز المالية المستقبلية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتطلب استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على بعض أرصدة الموجودات والمطلوبات بتاريخ المركز المالي، إضافة إلى أرصدة الإيرادات والمصاريف خلال نفس الفترة. وبالرغم من أن هذه التقديرات مبنية على المعلومات المتعلقة بالأحداث الحالية والمستقبلية المتوفرة لدى الإدارة إلا أن النتائج الفعلية النهائية قد تختلف عن هذه التقديرات.

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

ج- نقد وما يعادله

يتكون من النقدية بالصندوق ولدى البنوك والاستثمارات ذات السيولة العالية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإقضاء.

د- مصاريف ما قبل التشغيل

يتم رسملة المصاريف المحملة على الشركة خلال فترة التأسيس وعملية الترخيص ومصاريف الطرح الأولي والاكتتاب، وتفيد كمصاريف ما قبل التشغيل.

طبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، سيتم تحميل مصاريف ما قبل التشغيل التي لا توجد لها منافع مستقبلية على قائمة الدخل في أول فترة مالية بعد تأسيس الشركة و يتم إستنفاد مصاريف ما قبل التشغيل التي لها منافع مستقبلية بطريقة القسط الثابت على فترة ٧ سنوات أو الفترة المستقبلية المتوقعة لمنافعها الاقتصادية، أيهما أقصر. عندما تقوم الشركة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيتم تحميل مصاريف ما قبل التشغيل على قائمة الدخل خلال الفترة المالية الأولى للشركة.

هـ - ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

يتم قيد المطلوبات للمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل عن النفقات التي قام بها المؤسسين نيابة عن الشركة.

٣- النقد و ما يعادله

٢٤٦,٧٣٢,٧٤٠	النقد و ما يعادله في حساب الضمان
١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	النقد المتوقع من الطرح العام الاولي

٣٥١,٧٣٢,٧٤٠

يشمل النقد وما يعادله كما في تاريخ البداية المتوقع على النقد المودع من قبل المساهمين المؤسسين بحساب الضمان نيابة عن الشركة بالإضافة إلى العائد المحقق على هذا الحساب من خلال ودائع نقاء، يمثل العائد المستحق على وديعة نقاء العائد المحقق عن الفترة من ٠٣ أبريل ٢٠١٣م حتى تاريخ البداية والذي لم يتم استلامه كما في تاريخ البداية المتوقع.

يشمل النقد المتوقع من الطرح الأولي العام النقد الذي يتوقع أن تستلمه الشركة من الطرح العام الأولي.

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤- مصاريف ما قبل التشغيل، صافي

٩٢٦,٣٠٠	مصاريف نظامية
٢,٣٢٤,٩٨٠	الاتعاب المهنية *
٢,٩٢٣,١٣٠	مصاريف طرح أولي**
١,٥٧٢,٠٠٠	مصاريف تمويلية***
٦٩٠,٠٠٠	أخرى
٨,٣٩٤,٨٥٣	
(٢,٩١٤,٨٤٧)	(يخصم) : العائد المستحق على وديعة نقاء
<u>٥,٥٢١,٥٦٣</u>	مصاريف ما قبل التشغيل، صافي

* تشمل المصاريف القانونية ومصاريف تأسيس الشركة.

** تشمل مصاريف المستشار المالي والمحاسبين ومصاريف شركة العلم ومصاريف نشرة الإصدار.

*** تشمل مصاريف التغطية ومصاريف مدير الاكتتاب ومصاريف البنوك المستلمة.

وبلغ إجمالي مصاريف ما قبل التشغيل التي تحملتها الشركة حتى تاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٣ مبلغاً وقدره ٢,٥٢٨,٠٨٤ ريال سعودي.

٥- معاملات وأرصدة مع أطراف ذوي العلاقة

إن الرصيد المستحق لطرف ذي علاقة كما في ١ يوليو ٢٠١٣، يمثل مبلغ مستحق لبنك الجزيرة فيما يتعلق بمصاريف ما قبل التشغيل والتي سيتحملها بنك الجزيرة نيابة عن الشركة قبل ١ يوليو ٢٠١٣. يشمل الرصيد الإجمالي المستحق مبلغ ٢,٥٢٨,٠٨٤ ريال سعودي والذي تم تكبده من قبل البنك كما في ٢٣ فبراير ٢٠١٣. إن بنك الجزيرة هو من المساهمين المؤسسين للشركة (أنظر إيضاح ٦).

اتفق بنك الجزيرة مع المساهمين المؤسسين في تاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٢ على ترتيب انتقالي مقترح. اتفق الطرفان طبقاً للترتيب الانتقالي المقترح، على تقاسم موارد معينة والشروط المتعلقة بكيفية توزيع التكاليف وذلك لفترة تبدأ عند تاريخ بداية الشركة وتنتهي في تاريخ بدء اتفاقية نقل الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، ستدير الشركة المحفظة الائتمانية لبنك الجزيرة حتى أن تحول للشركة في تاريخ يحدد في اتفاقية نقل الأعمال.

تشمل التكاليف والموارد القابلة للتقاسم مصاريف الرواتب التي خصصها بنك الجزيرة للشركة وتكاليف الموارد المشتركة الأخرى مثل الاستهلاك، والإيجار، وحساب الصيانة وغيرها من المصاريف الإدارية والعمومية.

يتحمل بنك الجزيرة جميع المصاريف العمومية والإدارية التي تكبدها الشركة قبل بداية الشركة وحصول منتجاتها على موافقة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، حتى الانتهاء من الموافقة على اتفاقية نقل الأعمال المقترحة فان شروط الترتيب الانتقالي المقترح تبقى صالحة.

ستقوم الشركة بتحميل رسوم ادارة على بنك الجزيرة لمدة خمسة عشر شهراً من تاريخ بدء الأعمال التجارية على النحو المتفق عليه كنسبة مئوية من إجمالي الدخل المتولد من المحفظة التأمينية لبنك الجزيرة.

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. رأس المال

يبلغ إجمالي رأس مال الشركة المصرح به ٣٥٠ مليون ريال سعودي (٣٥ مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ ١٠ ريال سعودي لكل سهم) يبلغ رأس المال المصدر منه ٢٤٥ مليون ريال سعودي (٢٤,٥ مليون سهم بقيمة مدفوعة تبلغ ١٠ ريال سعودي لكل سهم) ويمتلكها المساهمون كما يلي:

رقم	اسم المساهم	عدد الاسهم (غير مدققة)	رأس المال المدفوع (غير مدققة)
١	بنك الجزيرة	١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠
٢	الجزيرة كابيتال	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٣	شركة خليفة عبدالله الملحم وشركاه	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٤	شركة اتحاد الاخوة للتنمية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٥	شركة القصبى للمقاولات المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٦	شركة مجموعة خالد البطان للاستثمار التجاري المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٧	شركة التاج الاقليمية للتنمية والتطوير المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٨	شركة الفواصل الاقليمية للاستثمار المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٩	شركة صكوك الاقليمية الاستثمار المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
	إجمالي المدفوع من المساهمين المؤسسين	٢٤,٥٠٠,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠
	إجمالي المحصل من الطرح العام الأولي	١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠
		٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠

إجمالي المخصص للطرح العام الأولي يمثل ٢٣٠٪ من رأس مال الشركة والمبالغ ٣٥٠ مليون ريال سعودي بما يعادل مبلغ ١٠٥ مليون ريال سعودي، والذي يتألف من ١٠,٥٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريال سعودي للسهم من خلال الاكتتاب العام الأولي. وسوف يتم اثبات النقدية المتوقعة استلامها في قائمة المركز المالي المستقبلية تحت بند الموجودات المتداولة.

٧- الموافقة على قائمة المركز المالي المستقبلية

قامت إدارة الشركة باعتماد إصدار قائمة المركز المالي المستقبلية نيابة عن المساهمين المؤسسين في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٣.

٩ عملية الاستحواذ

٩-١ خلفية عن الاستحواذ

بعد الانتهاء من جميع الإجراءات الرسمية للتأسيس واستلام شهادة السجل التجاري، ستقوم الشركة في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية بعد ذلك بالمضي قدماً في استكمال الاستحواذ على المحفظة التأمينية التابعة لبنك الجزيرة، وتتضمن المحفظة التأمينية الأصول من نقد وحسابات دائنة ومطالبات وأصول ثابتة واحتياطيات إعادة التأمين، كما تتضمن قيمة الشهرة المترتبة عن الأنظمة والموارد البشرية وقنوات التوزيع وقاعدة العملاء، وقيود العمل، وحقوق العلامة التجارية والملكية الفكرية، حيث سيعزز ذلك الاستحواذ إمكانات الشركة من حيث قاعدة عملاء راسخة، وتدقيقاً للإيرادات، وشبكة توزيع منتشرة، بالإضافة إلى بنية تحتية للأنظمة، وقوى عاملة مدربة ومنتشرة.

عند الانتهاء من الاستحواذ سوف تصبح الشركة صاحبة الحق في إدارة المحفظة التأمينية وما يترتب عليها من حقوق وواجبات والتزامات تجاه المشتركين.

٩-٢ بنك الجزيرة- المحفظة التأمينية

تأسس بنك الجزيرة عام ١٩٧٥م كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم (٤٠٣٠١٠٥٢٣). يبلغ رأس مال البنك ثلاث (٣) مليارات ريال سعودي. يقوم البنك بتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمتلك في شركة الجزيرة تكافل تعاوني ٣٠٪، كما يمتلك حوالي ٥٠٪ أخرى بشكل غير مباشر عن طريق ملكيته بشركة الجزيرة للأسواق المالية. وقد أنشأ البنك إدارة التكافل التعاوني عام ٢٠٠٢م والتي قدمت برامج تكافل متنوعة خاصة بالحماية والادخار للسوق السعودي على مدى العشر سنوات الماضية.

وبحسب البيان التوضيحي لمؤسسة النقد في ١٤٣٠/٠٨/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٩/٠٨/١٧م، فقد تم السماح لبنك الجزيرة بتجديد وثائق التأمين الحالية لغاية ١٤٣١/٠٢/٠٣هـ الموافق ٢٠١٠/٠٢/١٧م دون إصدار وثائق تأمين لعملاء جدد، وريثما يتم ترخيص الشركة حسب الأصول والموافقة على الوثائق ذات العلاقة من قبل مؤسسة النقد كما لن يسمح لبنك الجزيرة بتجديد أعمال التأمين بعد ١٤٣١/٠٣/٠٣هـ الموافق ٢٠١٠/٠٢/١٧م. وهذا التوقف لا يؤثر على العقود السارية المفعل من حيث التمتع بمزايا منافع هذه العقود وخدماتها. واقتصرت أعمال إدارة التكافل التعاوني في بنك الجزيرة بعد ذلك التاريخ على خدمة الوثائق المصدرة وتحصيل الاشتراكات المترتبة عليها في الفترات اللاحقة.

والجدير بالذكر أن المحفظة التكافلية التابعة لبنك الجزيرة لا تمتلك أية أصول غير ملموسة كما أنه لا توجد على المحفظة التأمينية التابعة لبنك الجزيرة أي رهونات أو قضايا أو التزامات جوهرية محتملة عدا الالتزامات العادية الناتجة عن العقود التأمينية الصادرة عنها. كما أنه لم تكن للمحفظة أي أعمال أو أصول خارج المملكة العربية السعودية

٩-٣ الأداء المالي

يبين الجدول التالي المعالم الأساسية للأداء المالي للمحفظة التأمينية لبنك الجزيرة خلال الأربع سنوات الماضية:

السنة	ديسمبر ٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠١١	ديسمبر ٢٠١٢
اشتراكات التأمين المكتتبه	١٨٠,٣٦٨,٣٠٤	٢٨٣,٨٢٣,٧٦٩	٢٦٨,٨٤١,٨١٧	٢٣٣,٩٩٩,٢٩٨	٢١٥,٣٤٩,٤٢٢
التغير السنوي	-	٥٧٪	٥٠٪	١٣٪	٨٪
إشراكات إعادة التأمين	١٣,٤٧٢,٠٢٥	١٩,٥٠٧,٥٤٠	١٧,٩١٤,٧١٩	١١,٣٥٢,٩٥٢	١١,٢٩٠,٠٧٥
التغير السنوي	-	٤٥٪	٨٪	٣٧٪	١٠٪
صافي الاشتراكات المكتتبه	١٦٦,٨٩٦,٢٧٩	٢٦٤,٣١٦,٢٢٩	٢٥٠,٩٢٧,٠٩٧	٢٢٢,٩١١,٢٦٦	٢٠٤,٠٥٩,٣٤٧
التغير السنوي	-	٥٨٪	٥٠٪	١١٪	١١٪
أصول تحت الإدارة	٢٦٨,٠٨١,٠٤٧	٣٥٨,٧٤٨,٢١٨	٤٩٤,٢٠٠,٩٩٠	٥٨٠,٩٣١,٠٥٤	٧٣٥,٦١٢,٦١٤
التغير السنوي	-	٣٤٪	٣٨٪	١٨٪	٢٥٪
صافي الربح قبل الزكاة	٣٣,٦٨٩,٧٤٦	٨,٧٣٩,٢٤٥	١٠,٣٦٩,٣٠٩	٣١,٨٧٩,٠١٤	٢٧,٢٦١,٩٠٥
التغير السنوي	-	١٢٦٪	١٩٪	٢٠٧٪	١٤٪
إجمالي المطالبات المستحقة	٥,٨٤٥,٦٨٩	٦,٣٢٧,٢٨٥	٤,٧٧٦,١١٤	٣,٨٣٨,٩٨٠	١,٩٦٧,٥٠٠
التغير السنوي	-	٨٪	٢٥٪	١٩٪	٤٩٪

٩-٣-١ الاشتراكات

فى إجمالي الاشتراكات المكتتبه في محفظة بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية بنهاية عام ٢٠٠٩م بنسبة ٥٧٪ ليصل إلى حوالي ٢٨٤ مليون ريال من حوالي ١٨٠ مليون ريال بنهاية عام ٢٠٠٨م، إلا أنه انخفض بنسبة ٥٠٪ إلى حوالي ٢٦٩ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٠م وبنسبة ١٣٪ إلى ٢٣٤ مليون ريال سعودي بنهاية عام ٢٠١١م وبنسبة ٨٪ إلى ٢١٥ مليون ريال سعودي بنهاية عام ٢٠١٢م، ويعود السبب في انخفاض إجمالي الاشتراكات المكتتبه خلال السنوات الثلاث الماضية إلى توقف البنك عن إصدار وثائق تأمين لعملاء جدد حسب توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي والاكتفاء بتحصيل الاشتراكات من العملاء الحاليين.

٢-٣-٩ الأصول الاستثمارية

بلغ إجمالي الأصول الاستثمارية تحت الإدارة بنهاية عام ٢٠٠٩م حوالي ٣٥٩ مليون ريال مرتفعاً بنسبة ٣٤% من حوالي ٢٨٠ مليون ريال سعودي بنهاية عام ٢٠٠٨م، ورغم توقف البنك عن إصدار وثائق جديدة منذ شهر أغسطس ٢٠٠٩م تمشياً مع تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي إلا أن الأصول تحت الإدارة قد استمرت في النمو بنسبة ٣٨% إلى ٤٩٤ مليون ريال سعودي بنهاية عام ٢٠١٠م وبنسبة ١٨% إلى ٥٨١ مليون ريال سعودي بنهاية عام ٢٠١١م وبنسبة ٢٥% إلى ٧٢٦ مليون ريال سعودي بنهاية عام ٢٠١٢م، ويعود السبب في ذلك النمو إلى استمرار المشتركين الحاليين في دفع الاشتراكات الخاصة بعقودهم وتحسن أداء الصناديق الاستثمارية التي تستثمر فيها تلك الاشتراكات.

٣-٣-٩ الأرباح

بلغت أرباح المحفظة قبل الزكاة بنهاية عام ٢٠٠٨م مبلغاً وقدره ٣٣,٧ مليون ريال في حين سجلت المحفظة خسارة بمبلغ ٨,٧ مليون ريال بنهاية عام ٢٠٠٩م وخسارة بمبلغ ١٠,٣ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٠م وخسارة بمبلغ ٣١,٨ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١١م وخسارة بمبلغ ٢٧ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٢م، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التوقف عن إصدار وثائق جديدة وارتفاع إلغاءات العقود وتغيير سياسة احتساب الإيرادات.

٤-٣-٩ المطالبات

رغم ثبات معدل المطالبات في حدود ٦ مليون ريال بنهاية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م إلا أنها انخفضت بنسبة ٢٥% وبنسبة ١٩% وبنسبة ٤٩% خلال السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢م على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى عدم تلقي مطالبات جديدة من المشتركين حيث أن قيمة المطالبات مرهونه بحدوث وفيات أو حوادث عجز للمشاركين المتمتعين بتغطيات تأمينية لا قدر الله.

٤-٩ الموارد البشرية

لخدمة هذه المحفظة بلغ مجموع موظفي إدارة التكافل في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٢م عدد ١٠٦ موظف، موزعين على المستويات الإدارية المختلفة ويظهر الجدول أدناه عدد ونسبة السعودية لموظفي الإدارة خلال الأربعة سنوات الماضية:

عدد موظفي شركة الجزيرة تكافل تعاوني														
القسم	٢٠٠٩			٢٠١٠			٢٠١١			ديسمبر ٢٠١٢				
	سعودين	غير سعودين	مجموع	سعودين	غير سعودين	مجموع	التغير	سعودين	غير سعودين	مجموع	التغير	سعودين	غير سعودين	مجموع
مكتب الرئيس التنفيذي	٠	٣	٣	٠	٢	٢	٣٣%	٢	٢	٤	٠%	٣	٠	٣
الثروة البشرية	١٨	١	١٩	١٦	١	١٧	١١%	١٧	١	١٨	٦%	٩	٠	٩
العمليات	٤٣	١٦	٥٩	٣٥	١٦	٥١	١٤%	٢٨	١٦	٤٤	١٤%	١٤	١٣	٢٧
إدارة الالتزام	١	٠	١	١	٠	١	٠%	١	٠	١	٠%	٢	٠	٢
التدقيق الداخلي	٢	٠	٢	٢	٠	٢	٠%	٢	٠	٢	٠%	١	٠	١
إدارة تطوير الأعمال والجودة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠%	١	٠	١	٠%	٣	١	٤
الإدارة المالية	٢	٢	٤	٢	٢	٤	٠%	١	٢	٣	٢٥%	١	٣	٤
إدارة قنوات التوزيع	٤٨٤	٨	٤٩٢	٣٤٣	٨	٣٥١	٢٩%	١٨٦	٤	١٩٠	٤٦%	٥٢	١	٥٤
إدارة المخاطر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠%	٠	٠	٠	٠%	٠	١	١
المجموع	٥٥٠	٣٠	٥٨٠	٣٩٩	٢٩	٤٢٨		٣٢٨	٢٣	٣٥١		٨٦	١٩	١٠٥

ومن الملاحظ انخفاض عدد العاملين خلال الفترة الماضية وذلك بسبب انخفاض العاملين في قنوات البيع للتوقف عن إصدار الوثائق الجديدة والاقتصار على خدمة المشتركين مما يقلل الحاجة للعاملين

ومن المتوقع انتقال أغلب هؤلاء الموظفين إلى شركة الجزيرة تكافل تعاوني حسب الهيكل التنظيمي المقترح (الرجاء الرجوع لقسم «الهيكل التنظيمي»).

٩-٥ اتفاقية إستحواذ المحفظة التأمينية

تنوي الشركة بعد إتمام عملية التأسيس أن ترمز إتفاقية استحواد مع بنك الجزيرة والتي بمقتضاها سوف تشتري الشركة محفظة البنك التأمينية (مما فيها من أصول والتزامات) وفقاً للتقييم الذي توافق عليه مؤسسة النقد العربي السعودي ، علماً بأن إلتزام كل طرف بتنفيذ عملية الاستحواذ يخضع للشروط المتعارف عليها ومن بينها موافقة الجهات المعنية.

وستقوم ادارة الشركة بعد تأسيسها بتعيين مقيم للمحفظة من أجل عملية الاستحواذ وبتزويد المساهمين بقيمة الاستحواذ والتفاصيل الأخرى الموافق عليها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في وقت لاحق بعد تأسيس الشركة.

٩-٦ موافقة المساهمين والجهات التشريعية

سوف تتطلب الصيغة النهائية من أحكام وشروط الاستحواذ موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي قبل أن توقع الشركة وبنك الجزيرة اتفاقية شراء المحفظة التأمينية والبدء في عملية انتقالها للشركة ، وبالإضافة الى ذلك فإنه بموجب المادة رقم ٦٩ من نظام الشركات سوف يكون الاستحواذ خاضعاً لتصويت المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي ستعقد بعد تأسيس الشركة وموافقة الجهات المعنية على نقل المحفظة، مع عدم السماح للمساهمين من الأطراف ذات العلاقة بالتصويت على هذا القرار، بالإضافة لذلك ولكون الجهة البائعة وهي بنك الجزيرة هي شركة مساهمة مدرجة في السوق المالية سوف تخضع عملية الاستحواذ لموافقة الجمعية العامة الغير عادية لبنك الجزيرة للموافقة على الاستحواذ أيضاً وفقاً للمادة ٦٩ من نظام الشركات.

٩-٧ تمويل الاستحواذ

إن عملية الاستحواذ وكما ورد أعلاه سوف تكون خاضعة لعدة مراحل من القرارات والموافقات بدأ بقرار إدارة الشركة المضي بعملية الاستحواذ وانتهاءً بعملية التقييم ومروراً بموافقة مؤسسة النقد والجمعية العمومية الغير عادية لكل من الشركة وبنك الجزيرة وحيث أن هذه الاجراءات لم تبدأ بعد لم يتم تقدير قيمة الاستحواذ حتى الآن ولم تحدد المبالغ المطلوبة لتمويله. وتتوقع الشركة أن تمول عملية الاستحواذ بالإضافة إلى الرسوم والتكاليف المتعلقة به من خلال اختيار البديل الأنسب المتوفر للشركة في ذلك الحين وسيخضع ذلك لموافقة الجهات المعنية، وآلية الدفع التي سيتم اعتمادها.

١. الرسلة والمديونية

يبلغ رأس مال الشركة (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسين مليون ريال سعودي يتكون من (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) خمس وثلاثين مليون سهم بقيمة اسمية (١٠) عشرة ريالات للسهم الواحد تم الاكتتاب بـ (٢٤,٥٠٠,٠٠٠) اربع وعشرين مليون وخمسمائة ألف سهم من قبل المساهمين المؤسسين حيث تم إيداع المبالغ المكتتب بها والبالغة (٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠) مائتين وخمسة واربعين مليون ريال في حساب الشركة لدى بنك الجزيرة في الحساب رقم ٠٠٢١٢٥٨٦٦٠٠١. وسيتم طرح (١٠,٥٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين وخمسمائة ألف سهم للاكتتاب العام. وتؤكد الشركة بأن رأس مالها أو رأس مال أي شركة تابعة ليس مشمولاً بحق خيار أو أي قيد آخر فيما عدا القيود المفروضة وفقاً للأنظمة والقوانين السعودية. وقد قامت الشركة بمراجعة متطلبات رأس المال العامل المرجح تطبيقها على العمل بالنسبة للثاني عشر شهراً القادمة وترى بأنه يوجد لدى الشركة الأموال الكافية لتمويل متطلبات رأس المال العامل خلال فترة الاثنى عشر شهراً التالية لنشرة الاكتتاب. ولا توجد على الشركة أي مديونيات أو رهونات أو حقوق أو التزامات محتملة أو ضمانات لتاريخه باستثناء مبلغ يقدر بـ ٨,٤٣٦,٤١٠ ريال سعودي لبنك الجزيرة لتغطية مصاريف التأسيس. ويفصل الجدول التالي مصاريف التأسيس.

المبلغ بالريال السعودي	
٩٢٦,٣٠٠	مصاريف ورسوم نظامية
٢,٣٢٤,٩٨٠	مصاريف واتعاب مهنية
٢,٩٢٣,١٣٠	مصاريف أخرى متعلقة بالطرح
١,٥٧٢,٠٠٠	مصاريف تمويل
٦٩٠,٠٠٠	تكاليف أخرى
٨,٤٣٦,٤١٠	المجموع

والجدير بالذكر أنه لم يتم منح أي عمولات أو خصومات أو أتعاب أو أي عوض غير نقدي خلال السنتين السابقتين مباشرة لتاريخ تقديم طلب الإدراج المتعلقة بإصدار أو بيع أي أوراق مالية لأي طرف.

كما أنه لم يحدث او يتوقع حدوث أي تغير سلبي جوهري في الوضع المالي والتجاري للشركة

إن شركة الجزيرة تكافل تعاوني هي شركة مساهمة تحت التأسيس وهي حتى تاريخ هذه النشرة لا تمتلك أي ممتلكات أو مباني أو معدات. وسوف تقوم الشركة باستئجار وامتلاك المباني والمعدات حسب احتياجها وبعد تأسيسها وفي ضوء اتفاقية نقل الأعمال المزمع توقيعها مع بنك الجزيرة ومذكرة الإدارة والخدمات الانتقالية الموقعة مع بنك الجزيرة ولا تعتزم الشركة شراء أي ممتلكات في المستقبل المنظور.

II سياسة توزيع الأرباح

II-1 شروط الإعلان عن توزيع الأرباح على المساهمين

لا تتوق الشركة توزيع أرباح سنوية على المساهمين في السنوات الأولى بعد التأسيس وهي لا تقدم أي تأكيد بأنها ستوزع فعلياً أية أرباح بعد ذلك. ولا تعطي أي تأكيد بشأن المبلغ الذي سيتم توزيعه في أي سنة في المستقبل.

يمكن أن توزع الشركة من وقت لآخر أرباحاً على المساهمين من أرباحها الصافية وذلك وفقاً للشروط التالية المنصوص عليها في النظام الأساسي:

١. تجنب الزكاة وضريبة الدخل المقررة نظاماً.
٢. يجب عشرون بالمائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي. وللجمعية العامة العادية وقف هذا التجنب متى أصبح الاحتياطي مساوياً لإجمالي رأس المال المدفوع.
٣. للجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تجنب نسبة مئوية من الأرباح السنوية الصافية لتكوين احتياطي إضافي يخصص لغرض أو أغراض معينة تقررها الجمعية العامة.
٤. يوزع من الباقي بعد ذلك دفعة أولى من المساهمين لا تقل عن ٥% من رأس المال المدفوع.
٥. يوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة في الأرباح أو يحول إلى حساب الأرباح المستبقاة.
٦. يجوز بقرار من مجلس الإدارة توزيع أرباح دورية تخصم من الأرباح السنوية المحددة في الفقرة ٤ أعلاه وفقاً للقواعد واللوائح ذات العلاقة الصادرة من الجهات المختصة.

يتعين على الشركة ان تبلغ هيئة السوق المالية دون تأخير بما يلي:

١. قرارات توزيع الأرباح على المساهمين.
٢. التوصية بتوزيع أرباح على المساهمين.

وتدفع هذه الأرباح على المساهمين في الأماكن والمواعيد التي يحددها المجلس طبقاً للتعليمات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة وبعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي

يعتمد الإعلان عن توزيع أي أرباح على أرباح الشركة، ووضعها المالي، وأحوال السوق، والمناخ الاقتصادي العام، وعوامل أخرى تشمل تحليل الفرص الاستثمارية، واحتياجات إعادة الاستثمار، والمتطلبات النقدية والرأسمالية، وأفاق واحتمالات النشاط، وأثر تلك الأرباح الموزعة على موقف الشركة الزكوي، وعلى اعتبارات قانونية وتنظيمية أخرى.

II-2 أثر عملية الاستحواذ بالنسبة لتوزيع الأرباح

وتجدر ملاحظة أنه وفقاً للتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بدفع قيم الاستحواذ على محافظ التأمين المشترية من الشركات السعودية المرخصة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والتي تم تأسيسها بموجب نظام التأمين التعاوني، فإنه يتوقع أن تدفع الشركة ٥٠% من قيمة الاستحواذ إلى بنك الجزيرة عند اكتمال الاستحواذ، فيما يتوقع أن تدفع الشركة الـ ٥٠% المتبقية من أرباحها الصافية عن طريق أقساط سنوية وفقاً للإرشادات التالية:

- تحدد الدفعات كنسبة ثابتة من الأرباح التي تقررها مؤسسة النقد العربي السعودي بعد التشاور مع الشركة، مع الأخذ في الاعتبار خطة عمل الشركة التي تم رفعها إلى مؤسسة النقد؛
- يتم تحديد الفترة التي يمكن صرف الدفعات فيها؛
- المبلغ الإجمالي الذي سيتم دفعه مقابل الاستحواذ سيأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للأموال وفقاً لما تقرره مؤسسة النقد في تاريخ التحويل
- يجب ألا تزيد نسبة الأرباح المدفوعة في كل سنة من السنوات عن ٥٠% من الأرباح المكتسبة خلال تلك السنة؛
- إذا لم تحقق الشركة أي أرباح في أي سنة من السنوات، فلن يتم دفع أي مبالغ في تلك السنة، ولن يتم تسديد أي مبالغ من الأرباح المبقاة عن السنوات السابقة؛
- يتم اعتماد كل دفعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي قبل دفعها؛

وبناءً على ما تقدم، فإن دفع أي أرباح من قبل الشركة لمساهميها سيكون خاضعاً لالتزام الشركة بتسديد المبلغ المؤجل من قيمة المحفظة البالغة نسبته ٥٠% من قيمة الاستحواذ على تلك المحفظة.

١٢ استخدام متحصلات الاكتتاب

من المتوقع أن يبلغ إجمالي العائدات من طرح الأسهم مبلغ ١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي. وقد بلغت (مصاريف الاكتتاب حوالي مبلغ ٥,٤٠٣,٣١١ ريال سعودي وهي عبارة عن رسوم ومصروفات ترتبط بطرح الأسهم بما فيها رسوم كل من المستشار المالي والمستشار القانوني للطرح والمحاسبون المراجعون بالإضافة إلى مصروفات الجهات المستلمة ومصروفات التسويق ومصروفات الطباعة والتوزيع والمصروفات الأخرى المتعلقة بطرح الأسهم)، وبذلك سيبلغ صافي متحصلات الاكتتاب مبلغ ٩٩,٥٩٦,٦٨٩ ريال سعودي. وسوف يتم دفع مصاريف الإكتتاب من قبل بنك الجزيرة نيابة عن الشركة كما هو موضح في قسم رأس المال والمدبونية، ثم تقوم الشركة بدفع المبلغ بعد إتمام إجراءات تأسيسها من المبالغ المخصصة للمصاريف التشغيلية ورأس المال العامل والموضحة أدناه. إن متحصلات الاكتتاب سوف تؤوّل إلى الشركة ولن يحصل المساهمون المؤسسون على أي جزء منها.

وسوف تستخدم الشركة متحصلات الاكتتاب البالغة مائة وخمسة ملايين (١٠٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال وأموال اكتتاب المساهمين المؤسسين البالغة مائتين وخمسة وأربعين مليون (٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال، بتكوين رأسمال الشركة البالغ ثلاثمائة وخمسين مليون (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال وسوف يستخدم رأسمال الشركة التالي:

١. ستقوم الشركة باستثمار ٢٨٠ مليون ريال في صناديق استثمارية وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد، وسوف تستخدم هذا المبلغ المستثمر عند الحاجة في الاستثمار في الأصول اللازمة لعمل الشركة، إضافة إلى الاحتفاظ بهامش الملاءة المطلوب حسب متطلبات نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية وذلك للمحافظة على الحد الأدنى المطلوب من رأس المال، كما قد يستخدم جزء من هذا المبلغ لتمويل الاستحواذ على المحفظة التأمينية التابعة لبنك الجزيرة إذا دعت الحاجة لذلك (الرجاء مراجعة القسم الخاص بالاستحواذ لمعلومات عن المحفظة التأمينية).

٢. سوف يتم إيداع ٣٥ مليون ريال في الوديعة النظامية وفقاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة التأمين التعاوني.

٣. تم تخصيص ٣٥ مليون ريال من رأس مال الشركة لتغطية مصاريف ما قبل التأسيس بما في ذلك مصاريف التأسيس والمصاريف التشغيلية ومتطلبات رأس المال العامل.

ويبين الجدول التالي تفصيل متحصلات الاكتتاب واستخداماتها:

المبلغ المستخدم	الاستخدام
٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠	استثمار
٣٥,٠٠٠,٠٠٠	الوديعة النظامية للشركة
٣٥,٠٠٠,٠٠٠	مصاريف ما قبل التشغيل الأخرى والمصاريف التشغيلية ورأس المال العامل
٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

١٣ ملخص النظام الأساسي للشركة

يتضمن النظام الأساسي للشركة البنود المذكورة أدناه. ولا يجب الاعتماد على هذا الملخص اعتماداً تاماً عوضاً عن النظام الأساسي الكامل والذي يمكن معاينته في مقر الشركة الرئيسي.

التأسيس: تؤسس طبقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ونظام الشركات ولوائحها التنفيذية وهذا النظام شركة مساهمة سعودية بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها أدناه.

اسم الشركة: شركة الجزيرة تكافل تعاوني.

أغراض الشركة: القيام وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة والقواعد السارية في المملكة العربية السعودية بمزاولة أعمال التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة تأمينات أو توكيلات أو تمثيل أو مراسلة أو وساطة وللشركة ان تقوم بجميع الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها سواء في مجال التأمين أو استثمار أموالها وأن تقوم بتملك وتحريك الأموال الثابتة والنقدية أو بيعها أو استبدالها أو تأجيرها بواسطتها مباشرة أو بواسطة شركات تؤسسها أو تشتريها أو بالاشتراك مع جهات أخرى. ويجوز للشركة أن تمتلك أو أن تكون لها مصلحة أو تشترك باى وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو الأعمال المالية أو التي تعاونها على تحقيق غرضها أو أن تدمجها فيها أو تشتريها، وتباشر الشركة جميع الأعمال المذكورة في هذه المادة سواء داخل المملكة أو خارجها.

المركز الرئيسي: يقع المركز الرئيسي للشركة في مدينة جدة.

مدة الشركة: مدة الشركة هي ٩٩ سنة ميلادية تبدأ اعتباراً من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها. يجوز إطالة مدة الشركة بقرار صادر من الجمعية العامة غير العادية قبل إنتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل.

رأس مال الشركة: حدد رأس مال الشركة بمبلغ وقدره (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون مليون ريال سعودي مقسم على (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وثلاثون مليون سهم متساوية القيمة تبلغ قيمة كل سهم عشرة ريالات سعودية.

تخفيض رأس مال: يجوز بقرار من الجمعية العامة الغير عادية، بعد موافقة الجهات المختصة، تخفيض رأس مال الشركة إذا زاد عن حاجتها أو إذا منيت بخسائر. ولا يصدر القرار إلا بعد تلاوة تقرير مراقب الحسابات عن الأسباب الموجبة وعن الإلتزامات التي على الشركة وأثر التخفيض في هذه الإلتزامات وبين القرار طريقة التخفيض. وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء إعتراضهم عليه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة. فإذا إعترض أحدهم وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو تقدم له ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.

مجلس الإدارة: يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٥) خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، ولا يخل ذلك التعيين بحق الشخص المعنوي في استبدال من يمثله في المجلس.

واستثناءً من ذلك تعين الجمعية التأسيسية أول مجلس إدارة لفترة ثلاثة (٣) سنوات تبدأ من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تأسيس الشركة.

العضوية الشاغرة لمجلس الإدارة: تنتهي عضوية مجلس الإدارة بانتهاء مدة التعيين أو الاستقالة أو الوفاة أو إذا ثبت لمجلس الإدارة إن العضو قد اخل بواجباته بطريقة تضر مصلحة الشركة، بشرط أن يقترن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية، أو بانتهاء عضويته وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة، أو بتغيبه عن حضور أكثر من ثلاث جلسات متتالية دون عذر يقبله مجلس الإدارة، أو إذا حكم بشهر إفلاسه أو إيساره، أو قدم طلباً للتسوية مع دائنيه، أو توقف عن دفع ديونه، أو أصبح فاقد الشعور، أو أصيب بمرض عقلي، أو إذا ثبت ارتكابه عملاً مخلًا بالأمانة والأخلاق أو آدين بالتزوير .. وإذا شغل مركز احد أعضاء المجلس كان للمجلس أن يعين عضواً في المركز الشاغر، على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط. وإذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن النصاب اللازم لصحة اجتماعاته، وجبت دعوة الجمعية العامة العادية في أقرب وقت لتعيين العدد اللازم من الأعضاء.

سلطة مجلس الإدارة: مع عدم المساس بصلاحيات الجمعية العامة يتمتع مجلس الإدارة بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون الشركة وأعمالها ويجوز كذلك لمجلس الإدارة أن يفوض بعض المهام المحددة إلى عضو أو أكثر من أعضائه أو إلى الغير.

مكافآت مجلس الإدارة: تكون مكافأة رئيس مجلس الإدارة مقابل الخدمات التي يقوم بها بمبلغ (١٨٠,٠٠٠) مائة وثمانون ألف ريال سعودي سنوياً، كما تكون مكافأة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مقابل الخدمات التي يقوم بها بمبلغ (١٢٠,٠٠٠) مائة وعشرون ألف ريال سعودي سنوياً.

ويدفع لكل من الرئيس وكل عضو مبلغ (٣,٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال سعودي عن كل اجتماع يحضره من اجتماعات المجلس ومبلغ (١,٥٠٠) ألف وخمسمائة ريال سعودي عن كل اجتماع يحضره من اجتماعات الجان المنبثقة عن المجلس.

كما تدفع الشركة لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة النفقات الفعلية التي يتحملونها من أجل حضور اجتماعات المجلس أو اللجنة التنفيذية بما في ذلك مصروفات السفر والإقامة والإيواء. وفي كل الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن (٥%) خمسة بالمائة من صافي الأرباح ويجب على الشركة التأكد من إرسال كافة التفاصيل الكتابية للمكافآت والتعويضات المقترحة لجميع المساهمين قبل إنعقاد الجمعية العامة التي تطرح فيها تلك المكافآت والتعويضات للتصويت عليها. وإن على الشركة أيضاً التأكد من موافقة جمعية عمومية لا يكون لعضو مجلس الإدارة المعنى أو أحد كبار المدراء التنفيذيين حق التصويت فيها على هذه الشروط. ويجوز تعديل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بموافقة الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين.

الرئيس والعضو المنتدب: يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً له، ويعين المجلس عضواً منتدباً للشركة، ويحق لهما التوقيع عن الشركة وتنفيذ قرارات المجلس. ويختص رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب بتمثيل الشركة أمام القضاء والغير، لأي منهما حق توكيل غيره في عمل أو أعمال معينة. ويتولى العضو المنتدب الإدارة التنفيذية للشركة.

لجنة المراجعة: يشكل مجلس الإدارة لجنة للمراجعة مكونة من ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل وخمسة (٥) أعضاء على الأكثر ممن لا يشغل منصب المدير التنفيذي للشركة، وتكون أغلبية أعضائها من غير أعضاء مجلس الإدارة وموجب موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية.

اللجنة التنفيذية: يشكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية مكونة من ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل وخمسة (٥) أعضاء على الأكثر. يرأس اجتماعات اللجنة التنفيذية رئيس يعينه أعضاء اللجنة التنفيذية من بينهم وفي حال غيابه يختار اللجنة رئيساً مؤقتاً لها من بين أعضائها الحاضرين، وعضو اللجنة التنفيذية أن ينوب عنه عضواً آخر له حق التصويت ولثلاثة اجتماعات فقط. وتكون عضوية اللجنة التنفيذية مترامنة مع عضوية المجلس ويسد المجلس أية شواغر في اللجنة التنفيذية.

لا يكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً إلا إذا حضره اثنان على الأقل بطريقة الأصالة أو الإنابة بشرط أن لا يقل عدد الحاضرين بأنفسهم عن اثنان، وتصدر قرارات اللجنة التنفيذية بالإجماع، وفي حالة الخلاف تصدر بأغلبية أصوات ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين الممثلين، وتعقد اللجنة اجتماعاتها من وقت لآخر كلما رأى رئيسها ضرورة عقدها على أن تعقد ستة اجتماعات على الأقل سنوياً، ويعقد الاجتماع في أي وقت إذا طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل. ويصدر القرار بالموافقة عليه إذا وافق عليه كتابة اثنان من أعضاء اللجنة.

يجتمع المجلس في المركز الرئيسي للشركة بدعوة من رئيسه ومتى طلب إليه ذلك اثنان من الأعضاء من الأعضاء، ويجب أن تكون الدعوة موثقة بالطريقة التي يراها المجلس، ويجوز أن يعقد المجلس خارج مقر الشركة على أن يجتمع المجلس أربعة مرات (على الأقل) خلال السنة المالية الواحدة ولا يجوز أن تقضي أربعة أشهر بدون إنعقاد المجلس.

الجمعية العامة العادية: لا يكون اجتماع الجمعية العامة صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ٥٠% على الأقل من رأس مال الشركة. إذا لم يكتمل نصاب الحضور للاجتماع يتم إرسال إشعار لا اجتماع ثانٍ يعقد خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الاجتماع الأول. وتنشر هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عنها في المادة (الثامنة والثمانين) من نظام الشركات. يعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً بغض النظر عن عدد الأسهم الممثلة فيه.

الجمعية العامة غير العادية: لا يعد اجتماع الجمعية العامة الغير عادية صحيحاً إذا لم يحضر مساهمون يمثلون ٥٠% على الأقل من رأس مال الشركة المصرح به. إذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول وجهت الدعوة الى اجتماع ثانٍ بالأوضاع المنصوص عنها في المادة السابقة، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس مال الشركة.

قرارات الجمعيات العمومية: تتخذ قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للحصص الممثلة في الجمعية.

كما يتم اتخاذ قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الحصص الممثلة في الجمعية.

أما القرارات التي تتعلق بزيادة أو تخفيض رأس مال الشركة أو دمج الشركة مع شركة أو مؤسسة أخرى أو إطالة مدة الشركة أو حل الشركة قبل المدة المحددة في نظامها أو باندماجها في شركة أو في مؤسسة أخرى، فإنه يتعين موافقة أغلبية ثلاثة أرباع ممثلي الأسهم في الاجتماع.

مراقب الحسابات: تعين الجمعية العامة سنوياً إثنين من مراقبي الحسابات المرخصين في المملكة العربية السعودية وتحدد أتعابهما ويجوز لها إعادة تعيينهما.

على مراقب الحسابات أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة السنوية يبين فيه موقف إدارة الشركة من تمكينه من الحصول على البيانات والتوضيحات التي طلبها وما يكون قد كشفه من مخالفات لأحكام نظام الشركات أو نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية أو نظام الشركة ورأيه عن مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع.

السنة المالية: تبدأ السنة المالية للشركة اعتباراً من أول يناير من كل سنة وتنتهي بنهاية ديسمبر من السنة نفسها، على أن تبدأ السنة المالية الأولى للشركة اعتباراً من تاريخ القرار الوزاري الخاص الصادر بإعلان تأسيس الشركة وتنتهي في الواحد والثلاثين من ديسمبر من العام التالي.

توزيع الأرباح: توزع أرباح المساهمين على النحو التالي:

تجنب الزكاة وضريبة الدخل المقررة.

يجنب (٢٠%) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور إجمالي رأس المال المدفوع.

للجمعية العامة العادية، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، أن تجنب نسبة مئوية من الأرباح السنوية الصافية لتكوين احتياطي إضافي وتخصيصه لغرض أو أغراض معينة تقررها الجمعية العامة.

يوزع من الباقي بعد ذلك دفعة أولى للمساهمين لا تقل عن (٥%) من رأس المال المدفوع.

يوزع من الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة في الأرباح أو يحول إلى حساب الأرباح المبقة.

يجوز بقرار من مجلس الإدارة توزيع أرباح دورية تخصم من الأرباح السنوية المحددة في الفقرة (٤) الواردة أعلاه وفقاً للقواعد المنظمة لذلك والصادرة من الجهات المختصة.

خسائر الشركة: إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع رأس مالها وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في إمكانية استمرار أعمال الشركة أو حلها قبل إنتهاء مدتها ويتم في كافة الأحوال نشر قرار الجمعية العامة في الجريدة الرسمية.

حل وتصفية الشركة: في حالة إنتهاء مدة الشركة أو صدور قرار بحلها قبل إنتهاء مدتها تقرر الجمعية العامة غير العادية وبناء على إقتراح مجلس الإدارة إجراءات تصفية الشركة وتعيين مصف أو أكثر تحدد صلاحياته ومكافآته بموجب القرار. تنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة ومع ذلك يستمر مجلس الإدارة في إدارة الشركة حتى يتم تعيين مصف كما وتبقى لأجهزة الشركة إختصاصاتها بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع إختصاص المصفين.

أحكام ختامية: تطبق أحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية ونظام الشركات ونظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية على كل ما لم يذكره في النظام الأساسي للشركة.

١٤ المعلومات القانونية

١٤-١ معلومات عن تأسيس الشركة

شركة الجزيرة تكافل تعاوني هي شركة سعودية مساهمة تحت التأسيس وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٧، وتاريخ ١٤٣١/٠٤/٢٧ هـ الموافق ٢٠١٠/٠٤/١١ م. المرسوم الملكي رقم (٢٣/م) تاريخ ١٤٣١/٠٤/٢٨ هـ الموافق ٢٠١٠/٠٤/١٢ م. يبلغ رأسمال الشركة ٣٥٠ مليون ريال سعودي، يتكون من ٣٥ مليون سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات سعودي للسهم. وبعد اكتمال عملية الطرح، وانعقاد الجمعية العامة التأسيسية، سيتم رفع طلب إلى وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيس الشركة. وتعتبر الشركة بأنه تم تأسيسها بالكامل كشركة مساهمة سعودية من تاريخ إصدار قرار وزير التجارة والصناعة الذي يعلن تأسيسها.

١٤-٢ التراخيص

تمتلك الشركة عدداً من التراخيص والتصاريح الأساسية الصادرة بواسطة الوزارات والسلطات والتي تمكنها من متابعة أنشطتها داخل المملكة العربية السعودية. التراخيص والتصاريح الأساسية موضحة أدناه :

السلطة المصدرة	الانتهاء	التاريخ	الغرض	الترخيص/ التصريح
الدبوان الملكي	القرار ساري المفعول ولا يوجد تاريخ إنتهاء للقرار	١٤٣١/٠٤/٢٨ هـ الموافق ٢٠١٠/٠٤/١٢ م	الترخيص بتأسيس شركة تأمين تعاوني	المرسوم الملكي رقم (٢٣/م)
مجلس الوزراء	القرار ساري المفعول ولا يوجد تاريخ إنتهاء للقرار	١٤٣١/٠٤/٢٧ هـ الموافق ٢٠١٠/٠٤/١١ م	الترخيص بتأسيس شركة تأمين تعاوني	القرار الوزاري رقم (١٣٧)

بالإضافة إلى التراخيص والموافقات المذكورة أعلاه، تنوي الشركة بعد تأسيسها وصدور سجلها التجاري تقديم طلب للحصول على التراخيص اللازمة من مؤسسة النقد لمباشرة أعمالها.

وسوف تباشر الشركة في أقرب وقت ممكن في تنفيذ عملية الاستحواذ حال (١) الانتهاء من الإجراءات الرسمية الخاصة بتأسيس الشركة، (٢) إدراج أسهم الشركة في القائمة الرسمية، (٣) الحصول على موافقة مؤسسة النقد على المنتجات المزمع تقديمها من قبل الشركة، (٤) موافقة مساهمي الشركة غير ذوي المصلحة، (٥) الحصول على الموافقات النظامية اللازمة، علماً بأن عملية الاستحواذ والتقييم النهائي لمحافظة التأمين سيخضعان لإجراءات الموافقة التي تقررها مؤسسة النقد.

في ١٤٣٠/٠٨/٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٩/٠٨/١٧ م، أصدرت مؤسسة النقد بياناً توضيحياً (البيان التوضيحي لمؤسسة النقد) حول وضع شركات التأمين العاملة في المملكة وأوضح قدرة شركات التأمين العاملة على مزاولة أعمال التأمين في المملكة بعد انتهاء الفترة الانتقالية الممنوحة بموجب المرسوم الملكي رقم ٣١٢٠ والمؤرخ في ١٤٢٦/٠٣/٠٤ هـ الموافق ٢٠٠٥/٠٤/١٣ م. كما تطلب مؤسسة النقد تزويدها بتقارير مالية شهرية حول محافظ التأمين وتقارير مفصلة كل شهرين حول عملية الترخيص.

وبحسب البيان التوضيحي لمؤسسة النقد، فقد تم السماح لبنك لجزيرة بتجديد وثائق التأمين الحالية لغاية ١٤٣١/٠٣/٠٣ هـ الموافق ٢٠١٠/٠٢/١٧ م. وريثما يتم ترخيص الشركة حسب الأصول والموافقة على الوثائق ذات العلاقة من قبل مؤسسة النقد، فلن يسمح للشركة بمباشرة أعمال جديدة، كما لم يسمح لبنك الجزيرة بتجديد أعمال التأمين أو الاكتتاب في أعمال تأمين جديدة بعد ١٤٣١/٠٣/٠٣ هـ الموافق ٢٠١٠/٠٢/١٧ م.

علماً بأن الشركة سوف تتقدم لمؤسسة النقد العربي السعودي للحصول على الموافقة النهائية لممارسة نشاط التأمين والمنتجات المزمع تقديمها للعملاء من قبل الشركة بعد طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام و استخراج السجل التجاري.

١٤-٣ عقود الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد حالياً باستثناء العمليات الموصوفة أدناه أية عمليات أو مجموعة من العمليات القائمة أو المقترحة، التي يكون أو سيكون فيها لأي مساهم مؤسس، أو عضو مجلس إدارة مقترح، أو مسئول في الشركة أو أي منتسب إليهم أو أي عضو من عائلاتهم أية مصالح جوهرية مباشرة أو غير مباشرة.

بناءً على التحليل التنافسي لأوضاع مقارنة، قررت إدارة الشركة أنه تم تنفيذ العمليات الموصوفة أدناه وفقاً لأحكام لا تقل عما كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذها من قبل أطراف أخرى غير منتسبة للشركة. وتعتزم الشركة التأكد من أن جميع العمليات المستقبلية بينها وبين مسئوليتها وأعضاء مجلس إدارتها ومساهميها الرئيسيين والأطراف المنتسبة إليهم أو التابعة لهم، معتمدة مسبقاً من مجلس الإدارة، بما في ذلك أغلبية الأعضاء المستقلين والأعضاء الذين ليست لهم مصالح في تلك العمليات، وبأحكام لا تقل تفضيلاً للشركة عما يمكنها الحصول عليه من أطراف ثالثة غير منتسبة أو تابعة للأطراف ذات العلاقة بها. وسيمتنع أعضاء مجلس الإدارة الذين لهم مصلحة في القرارات المطروحة للتصويت عن التصويت عليها. وسيطبق الأمر نفسه في الجمعية العمومية وفقاً للائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

وتؤكد الشركة، وأعضاء مجلس إدارتها المقترحين، ومساهموها المؤسسون عزمهم على الالتزام بالمادتين ٦٩ و ٧٠ من نظام الشركات. والالتزام بلائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ١ - ٢١٢ - ٢٠٠٦ وتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٤٢٧ هـ الموافق ١٢ / ١١ / ٢٠٠٦ م بناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٠ / ٢٠١٠ وتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٢٤ هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ١٠٠١-٢٠١٠ وتاريخ ٣٠ / ٣ / ١٤٣١ هـ الموافق ١٦ / ٣ / ٢٠١٠ هـ.

ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن أي عضو مجلس إدارة له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي أمر أو عرض يتم دراسته من قبل المجلس أو اللجنة التنفيذية، حسب الحالة، فإن عليه إبلاغ المجلس أو اللجنة التنفيذية بطبيعة مصلحته في ذلك الأمر، وعليه الامتناع عن التصويت أو المشاركة في أي مداوات تتم في المجلس أو اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بذلك الأمر أو العرض.

إضافة لما تقدم، لا يسمح لأعضاء المجلس إبرام أية عقود تأمين مع الشركة إذا كانت لهم مصالح في تلك العقود دون الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي على ذلك.

وبما أن الشركة هي شركة مساهمة قيد التأسيس، لم يتم تطبيق المادتين ٦٩ و ٧٠ من نظام الشركات، والمادة ١٨ من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وذلك فيما يتعلق بالعقود الموقعة مع الأطراف ذو العلاقة.

تلخص الفقرات التالية العمليات الهامة الخاصة بالأطراف ذات العلاقة (المتمثلة ببنك الجزيرة) التي سيتم إبرامها بين الشركة وتلك الأطراف:

(أ) اتفاقية نقل الأعمال

فور الانتهاء من تأسيس الشركة وعند الحصول على الموافقات من الجهات ذات الصلة، ستقوم الشركة بالدخول في اتفاقية نقل الأعمال مع بنك الجزيرة والتي تتعلق بالاستحواذ على المحفظة (ما فيها الفروع) بقيمة سيتم الاتفاق عليها بين الأطراف وسيتم اعتمادها من مؤسسة النقد العربي السعودي.

ستكون طريقة تقييم المحفظة والدفع متماشية مع القواعد الإرشادية الصادرة عن مؤسسة النقد ورهنا لموافقتها مؤسسة النقد ووفقاً لتوجيهاتها والإجراءات التي تحددها.

يقدم بنك الجزيرة لصالح الشركة ضمانات معينة تتعلق بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية وصلاحيه المحفظة التي يتم تحويلها بموجب هذه الاتفاقية وبعض المسائل الأخرى.

يتوقف تنفيذ هذه الاتفاقية وإتمام التحويل على عدة عوامل من بينها الحصول على موافقة مؤسسة النقد واستيفاء المتطلبات النظامية والإشعارات ذات العلاقة، بما في ذلك الشروط التي تفرضها مؤسسة النقد وموافقة المساهمين من غير ذوي المصلحة.

(ب) اتفاقية إدارة وخدمات انتقالية

فور الانتهاء من تأسيس الشركة وعند الحصول على الموافقات من الجهات ذات الصلة، ستقوم الشركة بالدخول مع بنك الجزيرة في اتفاقية إدارة خدمات انتقالية لمحفظة عملاء البنك بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٦ / ٠٦ / ٢٠١٢ م ("المذكرة") والتي توضح آلية توزيع التكاليف وتقسيم الموارد خلال الفترة من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ نقل الأعمال.

وبموجب هذه المذكرة فقد التزم البنك بتقديم الدعم والتسهيلات لتوظيف وتوزيع الموارد حسبما اتفق عليه الطرفان فيما يخص الخدمات الأساسية وتقنية المعلومات، والخدمات الاكتوارية، الاكتتاب، التوزيع وغيرها، وسيحمل البنك بموجب المذكرة ذاتها، جزءاً من مصاريف الشركة بمتوسط تكلفة شهرية تبلغ ٣,٦١٦,٩٣٢ ريال سعودي بالإضافة إلى نسبة ٢٠% من إجمالي الدخل المتولد من المحفظة في الستة أشهر الأولى و ١٠% للستة أشهر التي تليها وذلك مقابل الخدمة التي ستقدمها الشركة لإدارة المحفظة التأمينية للبنك خلال الفترة من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ نقل الأعمال.

١٤-٤ العقود الجوهرية

١٤-٤-١ عقود التكافل

أبرم بنك الجزيرة في سياق أعماله الاعتيادية العديد من عقود التكافل للأفراد تتعلق بالتقاعد والتعليم والزواج والأوقاف وعقود ذات الدفعة الواحدة والحماية، وسيتم نقل هذه الوثائق إلى الشركة في إطار عملية الاستحواذ وبعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتتراوح مدد هذه العقود ما بين خمس سنوات وثمانية واربعين سنة ويمكن الغاؤها من قبل أي طرف وفقاً للبند الواردة فيها.

وتخضع تلك العقود لأنظمة المملكة العربية السعودية، ويتم البت في كافة الخلافات الناشئة عنها وفقاً لنظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٦/م وتاريخ ١٢/٧/١٤٠٣هـ.

١٤-٤-٢ عقود إعادة التكافل

أبرم بنك الجزيرة عقود إعادة تكافل مع الشركة السويسرية لإعادة التأمين (سويس ري) تغطي جميع المخاطر في إطار كامل عقود التكافل الخاصة بالافراد والمجموعات.

١٤-٤-٣ اتفاقية إعادة التكافل للأفراد

بدأ سريان هذه الاتفاقية اعتباراً من ١ فبراير ٢٠٠٨م، وتغطي منافع محددة بموجب جميع عقود التكافل الفردية الصادرة عن بنك الجزيرة وتطبق مباشرة في المملكة العربية السعودية. ويسري مفعول الاتفاقية لفترة غير محددة، غير أنه يجوز إنهاء الاتفاقية من قبل أي من الطرفين فيما يتعلق بـ (أ) العقود الجديدة من خلال إعطاء إشعار خطي مدته ٩٠ يوماً، (ب) للعقود الحالية من خلال إعطاء إشعار خطي مدته ٩٠ يوماً إذا استحال تلبية الشروط الجوهرية للاتفاقية فيما يتعلق بتلك العقود دون أن يكون هناك تقصير من الطرف الذي يعطي الإشعار، أو إذا أخل الطرف الآخر بصورة جوهرية في تأدية التزاماته حسب ما نصت عليه الاتفاقية.

يلتزم بنك الجزيرة بالحصول على الموافقة من (سويس ري) ومجلس الرقابة الشرعية لديه في حال قيام البنك بنقل العقود الخاضعة للاتفاقية إلى شركة أخرى، أو إذا تم تعديل ملكية تلك العقود بشكل جوهري من خلال الاستحواذ على أو الاندماج مع شركة أخرى، كما يتعين على (سويس ري) كذلك الحصول على موافقة الشركة ومجلس الرقابة الشرعية إذا تم نقل أي من حقوقها والتزاماتها إلى أي مشغل آخر خارج شركة سويس ري. وإذا أخفق أي من الطرفين في ذلك، يكون للطرف الآخر الحق في إلغاء الاتفاقية لجميع العقود المتأثرة اعتباراً من تاريخ النقل أو تغيير الملكية. ولهذه الغاية، سيتم توقيع عقد تجديد بين كل من (سويس ري)، بنك الجزيرة والشركة توافق بموجبه (سويس ري) على نقل العقود من بنك الجزيرة إلى الشركة.

تخضع اتفاقية إعادة التكافل للأفراد لأنظمة وقوانين إنجلترا إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتم تسوية جميع الخلافات من خلال التحكيم في مدينة جدة إذا كان المدعى عليه هو بنك الجزيرة، وفي زيوريخ إذا كان المدعي عليه هو سويس ري، بواسطة مجلس مكون من ثلاثة محكمين إلا إذا وافق الطرفان على محكم واحد.

وقد تم توقيع عدد من الملحققات لهذه الاتفاقية، آخرها في ١٨/١١/٢٠١٢م، حيث تم تمديد مدة حدود الإستبقاء للبنك لغاية ٣٠/٩/٢٠١٢م.

١٤-٤-٤ اتفاقية إعادة التكافل الجماعي

بدأ سريان هذه الاتفاقية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨م، وتغطي منافع محددة بموجب جميع عقود التكافل الجماعي الصادرة عن بنك الجزيرة وتطبق مباشرة في المملكة العربية السعودية. ويسري مفعول الاتفاقية لفترة غير محددة، غير أنه يجوز إنهاء الاتفاقية من قبل أي من الطرفين فيما يتعلق بـ (أ) العقود الجديدة من خلال إعطاء إشعار خطي مدته ٩٠ يوماً، (ب) للعقود الحالية من خلال إعطاء إشعار خطي مدته ٩٠ يوماً إذا وقع هناك انقطاع في الاتصال أو منع في التعاملات المالية والتجارية، سواء كان ذلك بحكم الواقع أو القانون بين المناطق التي تتواجد فيها المقرات الرئيسية للطرفين، أو إذا أخل الطرف الآخر بصورة جوهرية في تأدية التزاماته حسب ما نصت عليه الاتفاقية.

يلتزم بنك الجزيرة بالحصول على الموافقة من سويس ري ومجلس الرقابة الشرعية في حال قيام البنك بنقل العقود الخاضعة للاتفاقية إلى شركة أخرى، أو إذا تم تعديل ملكية تلك العقود بشكل جوهري من خلال الاستحواذ على أو الاندماج مع شركة أخرى، كما يتعين على سويس ري كذلك الحصول على موافقة الشركة ومجلس الرقابة الشرعية لديها إذا تم نقل أي من حقوقها والتزاماتها إلى أي مشغل آخر خارج مجموعة سويس ري. وإذا أخفق أي من الطرفين بذلك، يكون للطرف الآخر الحق في إلغاء الاتفاقية لجميع العقود المتأثرة اعتباراً من تاريخ النقل أو تغيير الملكية. ولهذه الغاية، سيتم توقيع عقد تجديد بين كل من (سويس ري)، بنك الجزيرة والشركة توافق بموجبه (سويس ري) على نقل العقود من بنك الجزيرة إلى الشركة.

تخضع اتفاقية التكافل الجماعي لأنظمة وقوانين إنجلترا إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتم تسوية جميع الخلافات من خلال التحكيم في مدينة جدة إذا كان المدعى عليه هو بنك الجزيرة، وفي زيوريخ إذا كان المدعي عليه هو سويس ري، بواسطة مجلس مكون من ثلاثة محكمين إلا إذا وافق الطرفان على محكم واحد.

بشكل عام، تبدو الاتفاقيات صالحة، وأنها أبرمت وفقاً لممارسات العمل الاعتيادية المعتقولة. وسيتم نقل اتفاقيات إعادة التكافل مع سويس ري إلى الشركة بعد تأسيسها.

١٤-٤-٥ اتفاقيات تقنية المعلومات

تم إبرام اتفاقية البرامج والتطوير («اتفاقية البرامج») في ٢٠٠٩/٠٦/٠١ بين بنك الجزيرة وشركة أيتنز («أيتنز») المعروفة سابقاً بـ بينتاسوفت ماليزيا (Pentasoft Malaysia Sdn. Bhd) لإستعمال البرامج التالية: بينتا تكافل النسخة ٢، بينتا فاينانشالز، وبنكا تكافل (بينتا إستراتيجية وبينتا إيجنت) («البرامج») والتي سيتم تطويرها من قبل بينتا سوفت وفقاً لمواصفات ومتطلبات بنك الجزيرة حسبما تضمنته الاتفاقية. وسيتم نقل هذه الاتفاقية للشركة عند تأسيسها.

يدفع بنك الجزيرة بموجب هذه الإتفاقية مبلغ وقدره ١١٩,٨٢٦ رينغيت ماليزي (ما يعادل حوالي ١٤٧,٧٨٥ ريال سعودي) مقابل الدعم التقني، بالإضافة الى مبلغ المحدد في الجدول الثالث الملحق بالإتفاقية فيما يتعلق بالخدمات الإضافية. ويجوز مراجعة هذه الرسوم سنوياً من قبل أيتنز بسبب التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين الماليزي (CPI).

يسمح لبنك الجزيرة استخدام البرامج لتطوير أعماله الإلكترونية عالمياً، شريطة الالتزام بما يلي: (أ) أن يكون هناك خادم إنتاج واحد فقط؛ (ب) أن يتم إنشاء وإدارة طلبات الدعم والصيانة الصادرة إلى بينتا سوفت بشكل مركزي؛ و (ج) أن يكون حجم الطلبات كما لو أن عمليات المبيعات مقصود بها أصلاً للمملكة العربية السعودية فقط.

تأتي البرامج مع ضمان لمدة ٩٠ يوماً من تاريخ القبول أو اعتبار القبول وفقاً لأحكام اتفاقية البرنامج.

إضافة إلى الأحكام القياسية لإنهاء الاتفاقية، فإنه يمكن إنهاؤها في الأحوال التالية: (أ) فوراً وبمجرد إرسال إشعار بذلك من قبل الطرف غير المقصر عند ارتكاب الطرف المقصر مخالفة يكون غير قادر على تصحيحها، أو في حالة إمكانية تصحيح المخالفة، وكان الطرف المقصر لم يتخذ أي إجراء مناسب لإصلاح ذلك التقصير خلال ٣٠ يوماً من الإشعار المقدم له من الطرف غير المقصر بهذا الشأن، أو أنه لم يواصل بذل جهوده بهذا الخصوص؛ (ب) أو من قبل أي طرف إذا تم حل الطرف الآخر، أو تم تعيين حارس قضائي لكل أو بعض أصوله، أو إذا صدر قرار بحله، أو تقدم بطلب إعلان إفلاسه، أو توصل إلى أي إتفاق مع دائنيه (ج) من قبل بنك الجزيرة إذا لم تقم إيتنز بإلتزاماتها ضمن الوقت المتفق عليه، إلا إذا تم الإتفاق على خلاف ذلك؛ (د) عند إرسال إيتنز إشعار مدته ٣٠ يوماً عندما يقصر بنك الجزيرة في دفع أية مبالغ مستحقة عليه لمدة تتجاوز ٣٠ يوماً بعد تاريخ استحقاقها.

كما يتم إنهاء الإتفاقية دون أي تعويض لأي طرف في حال (أ) إذا تم هذا الإنهاء بقرار إداري أو وفقاً لأي قانون من قبل أي حكومة أو سلطة لها الصلاحية أو (ب) صدور قرار عن أي سلطة يلزم أي طرف بعدم إداء واجباته المنصوص عليها في الإتفاقية.

خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إنهاء الإتفاقية على بنك الجزيرة التوقف عن إستعمال البرامج، اتلاف البرنامج والوثائق بما فيها جميع النسخ وإعلام أيتنز بذلك.

لا يجوز لبنك الجزيرة التنازل عن الاتفاقية دون الموافقة الخطية المسبقة من أيتنز، لكنه يحق لأيتنز التنازل عن الإتفاقية بعد الحصول على موافقة البنك، كما يحق لأيتنز المشاركة مع أفراد من أجل تنفيذ الإتفاقية. علماً بأن الشركة قد حصلت على عدم ممانعة شركة أيتنز على انتقال الاتفاقية لها بعد التأسيس.

تخضع الاتفاقية إلى القانون الماليزي، وأي خلاف ينشأ عنها يحل عبر مندوبي الطرفين بطريقة ودية، وفي حال تعذر ذلك يحال الخلاف إلى المدير التنفيذي لكل طرف.

وفي حال تعذر حل الخلاف بطريقة ودية، يتم حل الخلاف عبر التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الصادر سنة ٢٠٠٥، ويكون التحكيم في مركز كوالالمبور للتحكيم.

١٤-٤-٦ اتفاقية الخدمات الاكتوارية

أبرم بنك الجزيرة وشركة منار سيجما للاستشارات المالية («منار») في ٢٥ مارس ٢٠١٢م، إتفاقية تطوير المنتجات/خدمات واختبار الربح والحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي على المنتج وذلك مقابل مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.

لا يجوز لأي طرف التنازل عن الإتفاقية دون الحصول على الموافقة الخطية للطرف الآخر إلا إذا كان التنازل لشركة تابعة، أو في عملية إستحواذ.

تنتهي هذه الاتفاقية عند الانتهاء من هذه الخدمات، ويجوز إنهاؤها من قبل أي طرف في أي وقت بتقديم إشعار خطي إلى الطرف الآخر في مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً قبل تاريخ نفاذ الإنهاء. ويمكن لمنار إنهاؤها في حال صدور أي قرار عن أي سلطة أو هيئة أو صدور أي قانون وقرار سيمنع منار من تنفيذ إلتزاماتها، أو في حال أصبح أحد عملاء منار يملك ٢٠% من الشركة.

تفسر هذه الإتفاقية وفقاً لأحكام القانون السعودي، وفي حال أي خلاف إتفق الطرفان على محاولة حله ودياً خلال ٣٠ يوماً من توجيه كتاب خطي بذلك للطرف الآخر، وفي حال تعذر ذلك يتم اللجوء إلى القضاء.

وسيتم تحويل هذا الاتفاق إلى الشركة بعد تأسيسها.

١٤- ه العقارات

١٤-٥-١ صوك ملكية العقارات

لا تملك الشركة أي عقارات. وستمارس الشركة أعمالها من خلال العقارات المستأجرة والمذكورة في الفقرة أدناه.

١٤-٥-٢ اتفاقيات الإيجار

أبرم بنك الجزيرة، بصفته مستأجر، سبعة عقود إيجار تتعلق بمكاتب لإدارة التكافل التعاوني تغطي تسعة مواقع في الرياض وجدة والدمام ومكة المكرمة والمدينة المنورة، وتتراوح مدد اتفاقيات الإيجار بين سنة وخمس عشرة سنة، فيما يتراوح الإيجار السنوي للعقارات من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٧٥٠,٠٠٠ ريال، وتخضع جميع هذه العقود للقانون السعودي. علماً بأن الشركة قد حصلت على عدم ممانعة الملاك على انتقال الاتفاقية لها بعد تأسيسها. وسيتم نقل اتفاقيات الإيجار للشركة عند تأسيسها.

١٤-٦ الملكية الفكرية

بصفتها شركة مساهمة تحت التأسيس، فالشركة ليس لديها حالياً أية علامة تجارية (هما في ذلك شعارها) أو حقوق تأليف أو براءة اختراع أو أي حقوق ملكية فكرية أخرى مسجلة باسمها في أي منطقة تعمل فيها الشركة باستثناء اسمها التجاري المسجل لدى وزارة التجارة. تخطط الشركة لاتخاذ الخطوات الضرورية عقب تأسيسها لحماية علاماتها التجارية من خلال تسجيل تلك العلامات في المملكة العربية السعودية والأسواق الأخرى الرئيسية التي تعمل فيها الشركة كي يتسنى لها الحفاظ على اسمها التجاري وتعزيز صورتها في السوق. فيما يلي نموذج العلامة التجارية للشركة، والتي تنوي الشركة تسجيلها بعد تأسيسها:



١٤-٧ التقاضي

يؤكد المساهمون المؤسسون، بما فيهم بنك الجزيرة، كما في تاريخ هذه النشرة، بأن أياً منهم ليس طرفاً في أي دعوى قضائية أو تحكيم أو مطالبة أو إجراءات إدارية من شأنها أن تؤثر تأثيراً سلبياً جوهرياً على نشاط الشركة أو وضعها المالي، أو على المحفظة التأمينية وأنه ولحد علمهم، فليس هناك أي دعوى قضائية أو تحكيم، أو مطالبة، أو إجراءات إدارية مماثلة قائمة أو متوقع إقامتها.

فيما يتعلق بإدارة التكافل التعاوني ببنك الجزيرة، وضمن سياق الأعمال الاعتيادية، تم تقديم ثماني دعاوي تتعلق بعمليات بنك الجزيرة التأمينية وتتعلق بأحكام التغطية وأخرى بالموظفين، ولا تتجاوز القيمة القصوى لاي من هذه الدعاوى مبلغ الـ ٢٩٥,٠٠٠ ريال سعودي. وبالإضافة إلى ذلك، إن هذه الدعاوى لن يتم نقلها إلى الشركة بعد تأسيسها، وبموجب تعهد خطي مؤرخ في ٢٠١٢/٠٧/٠٩م، التزم فيه بنك الجزيرة بإخلاء ذمة ومسؤولية الشركة وبتحمله كامل المسؤولية عن أي موجب قانوني أو مالي قد ينتج عن هذه الدعاوى حتى تاريخ الاستحواذ.

١٥ وصف الأسهم

١٥-١ رأس المال

حدد رأس مال شركة الجزيرة تكافل تعاوني بمبلغ (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون مليون ريال سعودي يتكون من (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وثلاثين مليون سهم بقيمة اسمية (١٠) عشرة ريالات للسهم الواحد وجميعها أسهم عادية. لقد اكتسب المساهمون المؤسسون في عدد من أسهم الشركة تبلغ (٢٤,٥٠٠,٠٠٠) أربع وعشرين مليون وخمسمائة ألف سهم وقاموا بالوفاء بكامل قيمة الأسهم وتم إيداع المبلغ في حساب الشركة رقم ٠٠٢١٢٥٨٥٦٦٠٠١ لدى بنك الجزيرة وباقي مبلغ رأس المال البالغ (١٠٥,٠٠٠,٠٠٠) مائة وخمسة ملايين ريال سعودي مقسومة على (١٠,٥٠٠,٠٠٠) سهم سيتم طرحها للاكتتاب العام.

يجوز للجمعية العامة غير العادية بعد التثبت من الجدوى الاقتصادية وبعد موافقة الجهات المختصة أن تقرر زيادة رأس مال الشركة مرة أو عدة مرات بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية للأسهم الأصلية بشرط أن يكون رأس المال الأصلي قد دفع بأكمله ومراعاة ما يقضي به نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية ونظام الشركات ونظام الهيئة. ويعين القرار طريقة زيادة رأس المال، ويكون للمساهمين الأصليين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة النقدية. وتوزع تلك الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا للاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية بشرط ألا يتجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا أكثر من نصيبهم بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية على ألا يتجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة، ويطرح ما يتبقى من الأسهم للاكتتاب العام.

يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناءً على مبررات مقبولة، وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة ومؤسسة النقد والهيئة، تخفيض رأس مال الشركة إذا ما زاد عن حاجتها أو إذا منيت الشركة بخسائر، ولا يصدر القرار إلا بعد تلاوة تقرير مراجعي الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة وأثر التخفيض في هذه الالتزامات ومراعاة ما يقضي به نظام الشركات. وبين القرار طريقة هذا التخفيض وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة، فإذا اعترض أحد الدائنين وقدم إلى الشركة مستنداته في الموعد المذكور وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.

١٥-٢ الأسهم والقيود المترتبة عليها

تكون أسهم الشركة اسمية ولا يجوز أن تصدر الأسهم بأقل من قيمتها الإسمية، ولكن يجوز أن تصدر بقيمة أعلى على أن يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي الإلزامي للشركة حتى ولو بلغ حدّه الأقصى. لا يتم تجزئة السهم في حالة امتلاكه من قبل عدة أشخاص إلا إذا قاموا بتعيين شخص واحد للتصرف نيابة عنهم في ممارسة حقوقهم التي تتعلق بهذا السهم وفي هذه الحالة يكونوا مسؤولين بالتضامن عن أية التزامات تترتب على ملكية السهم.

يخضع تحويل ملكية الأسهم للوائح السارية على الشركات المسجلة في تداول. ويعد لأغياً تحويل الملكية الذي لا يتم وفقاً لهذه اللوائح.

سوف يخضع تداول الأسهم للأنظمة واللوائح المطبقة على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية "تداول" ويعتبر أي تداول لا يتفق مع تلك الأحكام لأغياً. كما يتعين على الشركة وفقاً للمادة ٣٨ من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة التأمين أن تخطر مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة ملكية أي شخص يمتلك ٥% أو أكثر من الشركة وذلك من خلال التقرير الربع السنوي.

كما يتعين على كل شخص طبيعي أو قانوني يمتلك نسبة ٥% أو أكثر من أسهم الشركة أن يخطر مؤسسة النقد العربي السعودي خطياً بالنسبة المثوية للملكية وأية تغييرات تطرأ عليها خلال خمسة أيام عمل من حدوث ذلك.

لا يجوز تداول الأسهم النقدية التي يكتتب بها المؤسسون قبل نشر القوائم المالية عن ثلاث سنوات مالية كاملة لا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة وتسري هذه الأحكام على ما يكتتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء فترة الحظر، ومع ذلك يجوز خلال فترة الحظر، نقل ملكية الأسهم النقدية وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر أو إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة لتتقدمها كضمان للإدارة أو من ورثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير.

١٥-٣ حقوق المساهمين

يحق لكل مساهم يمتلك عشرين سهماً على الأقل حضور الجمعيات العامة للمساهمين، بالأصالة أو النيابة، ويجوز لأي مساهم أن يوكل مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة وذلك لحضور اجتماع الجمعية العامة للمساهمين بالنيابة عنه.

ولم يتناول النظام الاساسي للشركة قابلية اعادة شراء أسهمها وبناءً عليه فإنه ينبغي الرجوع الى نظام الشركات وتحديد نص المادة (١٠٤) الذي يجيز أن يكون استهلاك الاسهم بشراء الشركة لاسهمها بشرط أن يكون سعرها أقل من قيمتها الاسمية أو مساوياً لهذه القيمة اذا كان مشروعاً يهلك تدريجياً أو يقوم على حقوق مؤقتة، مقررًا مع نص المادة (١٠٥) من نظام الشركات التي تجيز للشركة أن تشتري اسهمها اذا كان الغرض من الشراء استهلاك الاسهم أو تخفيض رأس المال أو اذا كانت الأسهم ضمن مجموعة من الأموال التي تشتريها الشركة بمالها من أصول وما عليها من خصوم.

١٥-٤ حقوق التصويت

لكل مساهم يمتلك عشرين (٢٠) سهماً على الأقل حق حضور الجمعيات العامة، بالأصالة أو بالنيابة، وللمساهم أن يوكل عنه كتابة مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة. وتحسب الأصوات في الجمعيات العامة العادية وغير العادية على أساس صوت واحد لكل سهم ممثل في الاجتماع. أما فيما يتعلق بالجمعية العامة التأسيسية فإنه يحق لأي مساهم حضورها دون حد أدنى لعدد الأسهم المملوكة.

تصدر القرارات في الجمعية التأسيسية والعادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فيها. تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو تخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها الأساسي أو باندماج الشركة أو دمجها في شركة أو مؤسسة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

يملك كل مساهم الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعيات العامة و توجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات، ويجيب مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير مقنع احتكم إلى الجمعية، ويكون قرار الجمعية في هذا الشأن نافذاً.

١٥-٥ الجمعية العامة للمساهمين

الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين وتنعقد في المدينة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة.

تكون الجمعيات العامة للمساهمين إما عادية أو غير عادية. وفيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة وتنعقد مرة على الأقل في السنة خلال الستة (٦) أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للشركة كما يجوز الدعوة الى عقد جمعيات عامة عادية أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة الأساسي باستثناء الأحكام المحظور عليها تعديلها نظاماً، ولها أن تصدر قرارات في الأمور الواقعة ضمن اختصاص الجمعية العامة العادية وذلك بنفس الشروط والأوضاع المقررة للجمعية الأخيرة.

ويتم نشر محضر اجتماع الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية توزع في المدينة التي يوجد فيها مقر الشركة الرئيسي قبل الموعد المحدد لانعقاد بخمسة وعشرين (٢٥) يوماً على الأقل. وترسل نسخة من الدعوة وجدول الأعمال إلى الجهات المختصة خلال المدة المحددة للنشر.

ولا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون خمسون في المائة (٥٠%) على الأقل من رأس المال، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للاجتماع السابق وتعلن الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٨٨) من نظام الشركات ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

ولا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون خمسون في المائة (٥٠%) على الأقل من رأس المال، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للاجتماع السابق ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل.

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة، أو من يفوضه في حالة غيابه، وتعين الجمعية سكرتيراً للاجتماع وجامعاً للأصوات ويحرر باجتماع الجمعية محضر يتضمن أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو بالنيابة وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات التي اتخذت وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع، وتدون المحاضر بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامع الأصوات.

١٥- مدة الشركة وتصفيته

مدة الشركة تسعة وتسعون (٩٩) سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها، ويجوز دائماً إطالة مدة الشركة بقرار صدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل. وذلك بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد والهيئة.

عند انتهاء مدة الشركة وفي حال حلها قبل الأجل المحدد تقرر الجمعية العامة غير العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعيين مصفياً أو أكثر وتحدد صلاحياتهم وأتعابهم.

تنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة، ومع ذلك يستمر قائماً على إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي، وتبقى لأجهزة الشركة اختصاصاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصفين.

ويراعى في التصفية حفظ حق المشتري في فائض عمليات التكافل والاحتياطيات المكونة حسب المنصوص عليه في النظام الأساسي .

١٦- التعهد بتغطية الاكتتاب

متعهد التغطية

اسم متعهد التغطية:

شركة البلاد للاستثمار

حي الورود - طريق الملك عبد الله

ص.ب. ١٤٠ الرياض ١١٤١١

المملكة العربية السعودية

تليفون: +٩٦٦١٢٠٣٩٨٨٨

فاكس: +٩٦٦١٢٠٣٩٨٩٩

موقع إلكتروني: www.albiladinvest.com

عدد أسهم الاكتتاب : ١٠,٥٠٠,٠٠٠ سهم عادي .

سعر السهم : ١٠ ريال للسهم الواحد.

المبلغ المتعهد بتغطيته: ١٠٥ مليون ريال



١٦- ملخص ترتيبات التعهد بتغطية الاكتتاب

موجب الشروط والتعليمات الواردة في اتفاقية التعهد بتغطية الاكتتاب بين الشركة ومتعهد تغطية الاكتتاب:

أ- تتعهد الشركة لمتعهد تغطية الاكتتاب بأنه في تاريخ التخصيص، سوف تصدر وتخصص لمتعهد التغطية جميع الأسهم المطروحة المتعهد بتغطيتها في هذا الاكتتاب التي لم يكتب بها المساهمون المستهدفون، وذلك بسعر الاكتتاب.

ب- يتعهد متعهد تغطية الاكتتاب للشركة بأنه في تاريخ التخصيص، سوف يقوم بشراء الأسهم المتعهد بتغطيتها في هذا الاكتتاب، والتي يتم الاكتتاب بها من قبل المساهمين المستحقين والتي لم يكتب بها المساهمين المستحقين كأسهم إضافية، وذلك بسعر الاكتتاب.

١٧ الرسوم والمصاريف للطرح

بلغ مجموع مصاريف الطرح ٥,٤٠٣,٣١١ خمسة ملايين وأربعمائة وثلاثة آلاف وثلاثمائة وأحد عشر ريال سعودي ، بما في ذلك رسوم المستشار المالي ومدير الاكتتاب ومتعهد التغطية والبنوك المستلمة.

وستدفع الشركة لمتعهد تغطية الاكتتاب رسوم تغطية على أساس إجمالي العوائد من طرح الاكتتاب، والتي سيتم دفعها لمتعهد التغطية وفقاً لشروط تغطية الاكتتاب المتفق عليها. كما ستقوم الشركة بدفع الرسوم والمصاريف (المعقولة) المتعلقة بطرح الاكتتاب إلى متعهد تغطية الاكتتاب.

١٨ الإعفاءات

بموجب المادة ٢٦ (د) (١) من قواعد التسجيل والادراج، أعفت الهيئة الشركة من بعض بنود قواعد التسجيل والادراج وذلك لكون الشركة حالياً هي شركة مساهمة تحت التأسيس ولا تنطبق عليها تلك المتطلبات. أدناه تفاصيل عن جميع المتطلبات التي أعفت الهيئة المصدر منها:

المادة	الوصف
١١ (ب)	يجب أن يكون المصدر مارس بنفسه مباشرة أو من خلال واحدة أو أكثر من شركاته التابعة نشاطاً رئيساً خلال ثلاث سنوات مالية على الأقل تحت إشراف إدارة لم تتغير في مجملها تغيراً جوهرياً.
١١ (ج)	يجب أن يكون المصدر قد نشر قوائمها المالية المراجعة عن السنوات المالية الثلاث السابقة على الأقل.

١٩ شروط وتعليمات الاكتتاب

يجب على جميع المكتتبين المحتملين قراءة شروط وتعليمات الاكتتاب بعناية تامة قبل استكمال تعبئة طلب الاكتتاب، حيث يعد التوقيع على طلب الاكتتاب وتقديمه بمثابة إقرار بالقبول والموافقة على شروط وتعليمات الاكتتاب المذكورة.

١٩-١ معلومات عن الاكتتاب

تم تقديم طلب لهيئة السوق المالية لقبول الإدراج وتسجيل الأسهم وتمت الموافقة على ذلك وفقاً لنظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ وقواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٣-١١-٢٠٠٤ وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠ هـ والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٤-١-٢٠١٢ وتاريخ ١٤٣٣/٢/٢٨ هـ.

وسيتم طرح (١٠,٥٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة إجمالية تبلغ (١٠٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال. بقيمة اسمية تبلغ ١٠ ريالات للسهم الواحد وسعر طرح يبلغ ١٠ ريالات للسهم الواحد.

سيتم الطرح في السوق السعودية حصراً ولن يتم طرح الأسهم في أي سوق أخرى في نفس الوقت.

١٩-٢ الاكتتاب في الأسهم

إن التوقيع على طلب الاكتتاب وتقديمه لمدير الاكتتاب أو الجهات المستلمة يمثل اتفاقية ملزمة بين الشركة والمكتتب.

بموجب هذا الاكتتاب سيتم طرح (٣٠٪) من إجمالي أسهم الشركة للاكتتاب العام .

وقد تم تقديم طلب التسجيل وقبول الإدراج لهيئة السوق المالية يقتصر الاكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين، كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسماهم لصالحها، على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر.

ولن يتم القبول بالاكتتاب باسم الأشخاص الاعتباريين كالشركات أو البنوك أو صناديق الاستثمار أو المؤسسات الفردية، وستتوفر استثمارات الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب لدى فروع مدير الاكتتاب والجهات المستلمة. كما يمكن الاكتتاب عن طريق الإنترنت أو الهاتف المصرفي أو أجهزة الصراف الآلي لدى أي من الجهات المستلمة التي تتيح إحدى أو كل هذه الخدمات للمكتتبين الذين سبق لهم الاكتتاب في إحدى الاكتتابات التي طرحت مؤخراً وذلك بشرطين أساسيين:

١. وجود حساب مصرفي يتيح تلك الخدمات لدى الجهة المستلمة.

٢. عدم وجود أي تعديل بالنسبة لبيانات المكتتب مثل حذف أو إضافة أي فرد من أفراد الأسرة.

يمكن طلب نشرة الإصدار هذه، ومآذج طلب الاكتتاب من الجهات المستلمة التالية:

BANK ALJAZIRA  **بنك الجزيرة**
مصرفية إسلامية حديثة

بنك الجزيرة
المركز الرئيسي: طريق الملك عبد العزيز
ص.ب. ٦٢٧٧، جدة ٢١٤٤٢، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٢ ٦٠٩٨٨٨٨
فاكس: +٩٦٦ ٢ ٦٠٩٨٨٨١
الموقع الإلكتروني: www.baj.com.sa

Al Rajhi Bank مصرف الراجحي 

مصرف الراجحي
المركز الرئيسي: شارع العليا العام
ص.ب. ٢٨، الرياض ١١٤١١، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦١٢١١٦٠٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٦٠٠٧٠٥
الموقع الإلكتروني: www.alrajhibank.com.sa

بنك الرياض
riyad bank

بنك الرياض
المركز الرئيسي: طريق الملك عبد العزيز
ص.ب. ٣٢٦٢٢، الرياض ١١٤١٦، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٠١٣٠٣٠
فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٠٤٢٧٠٧
الموقع الإلكتروني: www.riyadbank.com

 **البنك السعودي الهولندي**
Saudi Hollandi Bank

البنك السعودي الهولندي
المركز الرئيسي: طريق الملك عبد العزيز
صندوق بريد ١٤٦٧، الرياض ١١٤٣١، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١-٤٠٦٧٨٨٨، +٩٦٦ ١-٤٠١٠٢٨٨
فاكس: +٩٦٦ ١-٤٠٣١١٠٤
الموقع الإلكتروني: www.shb.com.sa

بنك البلاد
BANK ALBILAD 

بنك البلاد
حي الملز، شارع الستين
ص ب ١٤٠
الرياض ١١٤١١
هاتف ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٩٨٨٨٨
فاكس ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٩٨٨٩٨
www.bankalbilad.com

كما يمكن الحصول على هذه النشرة من موقع هيئة السوق المالية: www.cma.org.sa

سيتم البدء باستلام طلبات الاكتتاب في فروع الجهات المستلمة في المملكة من تاريخ ١٤٣٤/٧/٣ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٣ م إلى تاريخ ١٤٣٤/٧/٩ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٩ م، وتستمر لمدة [٧] أيام. عند تقديم طلب الاكتتاب الموقع فإن مدير الاكتتاب أو الجهة المستلمة سيقوم بختم الطلب وتزويد المكتتب بصورة منه. سوف يعتبر طلب الاكتتاب لاغياً في الحالات التالية:

- ثبوت عدم صحة أو عدم اكتمال المعلومات المقدمة في طلب الاكتتاب
- عدم سداد كامل قيمة الاسهم المطلوب الاكتتاب بها كما هو محدد في طلب الاكتتاب وهو ما يعادل عدد الاسهم المطلوب الاكتتاب بها مضروباً بسعر الاكتتاب ويخصم هذا المبلغ من حساب المكتتب لدى إحدى الجهات المستلمة وإذا لم يكن للمكتتب حساب لدى أي من الجهات المستلمة وجب عليه ان يفتح حساباً وفقاً لتعليمات مؤسسة النقد.
- عدم ختم طلب الاكتتاب بواسطة الجهة المستلمة
- إذا كان عدد الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها أكثر من مائة ألف سهم أو أقل من خمسين سهم.

أثناء فترة الاكتتاب لا تقبل أي وثيقة اثبات شخصية سوى إقامة سارية المفعول بالنسبة للتابعين غير السعوديين ولا يقبل جواز السفر أو شهادة الميلاد علماً بأنه لا يجوز للتابعين غير السعوديين الاكتتاب بصفة مكتتبين رئيسيين بل يمكن فقط ان يكونوا مشمولين مع الأم بشرط ان يكونوا دون سن ١٨ سنة. وفي حال تقديم أي وثيقة صادرة عن حكومة أجنبية يجب ان تكون تلك الوثيقة مصدقة من القنصلية أو السفارة السعودية في البلد المعني.

يتعين على كل مساهم تقديم نموذج طلب الاكتتاب خلال فترة العرض مشفوعاً بالمستندات التالية، حسبما ينطبق:

- أصل وصورة بطاقة الأحوال المدنية (للمكتتب الفرد)؛
- أصل وصورة دفتر العائلة (عندما يكون المكتتب عضواً في أسرة)؛
- مبلغ كاف يعادل عدد الأسهم المطلوب الاكتتاب بها مضروباً بسعر الاكتتاب
- أصل وصورة صك الوكالة الشرعية (عندما يكون الاكتتاب بالنيابة عن آخرين)؛
- أصل وصورة صك الولاية الشرعية (عندما يكون الاكتتاب بالنيابة عن أيتام)؛
- أصل وصورة وثيقة الطلاق (عندما يكون الاكتتاب عن أبناء المرأة المطلقة السعودية)؛
- أصل وصورة شهادة الوفاة (عندما يكون الاكتتاب عن أبناء المرأة الأرملة السعودية)؛
- أصل وصورة شهادة الميلاد (عندما يكون الاكتتاب عن أبناء المرأة السعودية المطلقة أو الأرملة من غير سعودي)؛

تقبل الوكالة الشرعية من احد اقارب الدرجة الأولى فقط (الآباء والأبناء). وفي حال تقديم طلب اكتتاب نيابة عن المكتتب يجب ذكر اسم الشخص الموقع نيابة عن المكتتب في نموذج طلب الاكتتاب وإرفاق أصل وصورة وكالة تثبت صلاحية هذا الشخص بالتصرف نيابة عن المكتتب. ويجب ان تكون الوكالة صادرة عن كاتب عدل بالنسبة للأشخاص المقيمين داخل المملكة. وبالنسبة للأشخاص المقيمين خارج المملكة، يجب تصديق الوكالة من السفارة أو القنصلية السعودية في الدولة المعنية. وستقوم الجهات المستلمة بمطابقة الصور مقابل الأصول وإعادة الأصول إلى مقدم الطلب.

وفقاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، فإنه يجب دفع إجمالي قيمة أسهم الطرح المكتتب فيها بالكامل لأحد فروع الجهات المستلمة من خلال التفويض بخصمها من حساب المكتتب لدى تلك الجهة المستلمة، عندما يتم تقديم نموذج طلب الاكتتاب.

إن تعبئة طلب اكتتاب واحد للمكتتب الرئيس سيكون كافياً للمكتتب الرئيس وأفراد العائلة المقيدين في دفتر العائلة إذا كان أفراد العائلة سيكتتبون بعدد الأسهم نفسها التي سيتقدم المكتتب الرئيس بطلبها. ويترتب على ذلك ما يلي:

- جميع الأسهم المخصصة للمكتتب الرئيس والمكتتبين التابعين سيتم تسجيلها باسم المكتتب الرئيس
- سيتم إعادة جميع المبالغ الفائضة عن الأسهم غير المخصصة إلى المكتتب الرئيس
- إن المكتتب الرئيس سيحصل على كامل أرباح الأسهم الموزعة عن الأسهم المخصصة له وللمكتتبين التابعين.
- يجب تقديم طلب اكتتاب منفصل في الحالات التالية
- إذا كان مطلوب تسجيل الأسهم التي سيتم تخصيصها باسم فرد آخر غير المكتتب الرئيسي / رب العائلة
- إذا رغب المكتتبون التابعون في الاكتتاب في عدد من الأسهم يختلف عما يكتب به المكتتب الرئيس
- في حال رغبت الزوجة بالاكتتاب باسمها لحسابها، فإنه يتوجب عليها تعبئة طلب اكتتاب مستقل، حيث سيجري حينها اعتماد طلب الاكتتاب المقدم منها وستتم إضافة الأسهم المخصصة لحسابها وإلغاء اكتتاب الزوج باسمها.
- سيكون على المكتتب الإقرار موافقته على الاكتتاب في الأسهم المحددة وامتلاك ذلك العدد منها في طلبات الاكتتاب المقدمة من المكتتب مقابل مبلغ يساوي عدد الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها مضروباً بسعر الاكتتاب (١٠) عشرة ريالاً سعودية لكل سهم.
- يجب تحقق الشروط التالية كي يتمكن المكتتب من تملك ذلك العدد من الأسهم الذي تم تخصيصه له:
- أن يقوم المكتتب بتقديم استمارة طلب الاكتتاب إلى أي من الجهات المستلمة
- أن يقوم المكتتب بدفع القيمة الإجمالية للأسهم التي اكتتب بها كاملةً للجهة المستلمة

١٩-٣ التخصيص ورد الفائض

سيقوم مدير الاكتتاب والجهات المستلمة بفتح وتشغيل حسابات مؤقتة خاصة باسم "الاكتتاب العام في شركة الجزيرة تكافل تعاوني". ويجب على مدير الاكتتاب والجهات المستلمة أن تودع المبالغ التي قامت بتحويلها من المكتبتين في الحساب المذكور.

وسيتم تخصيص (٥٠) سهم كحد أدنى لكل مكتب وسيتم تخصيص ما تبقى من الأسهم المطروحة للاكتتاب على أساس تناسبي من كل طلب. إن الشركة لا تضمن الحد الأدنى للتخصيص لـ (٥٠) سهم وفي حال تجاوز عدد المكتبتين (٢١٠,٠٠٠) مائتين وعشرة آلاف مكتب، فسوف يتم التخصيص حسب ما تقرره هيئة السوق المالية. وسوف يتم إعادة فائض الاكتتاب (إن وجد) إلى المكتبتين دون أي عمولات أو استقطاعات من قبل مدير الاكتتاب أو الجهات المستلمة.

من المتوقع أن يتم الإعلان عن تخصيص أسهم الطرح إلى كل متقدم بطلب وإعادة الأموال الفائضة للمتقدم بالطلب دون إستقطاع أي عمولات في موعد أقصاه يوم ١٦/٧/١٤٣٤هـ الموافق ٢٦/٥/٢٠١٣م، سيقوم مدير الاكتتاب بالإعلان في الصحف المحلية التي تصدر في المملكة العربية السعودية تبلغ المتقدمين بالطلبات المذكورة ويطلب من الجهات المستلمة بدء عملية رد المبالغ الفائضة.

ستقوم الجهات المستلمة بإرسال خطابات تأكيد/ إشعارات للمكتبتين لديهم تفيدهم بالعدد النهائي للأسهم المخصصة ومبلغ فائض الاكتتاب إن وجد. وسيرد المبلغ الفائض بالكامل دون أي رسوم أو اقتطاع أي مبلغ وذلك بقيدها في حسابات المكتبتين لدى البنك المستلم. يجب على المكتبتين الاتصال بفروع الجهات المستلمة التي تم تقديم طلب الاكتتاب فيه للحصول على أي معلومات إضافية.

١٩-٤ الإقرارات

باستيفاء وتوقيع نموذج طلب الاكتتاب، يقر المتقدم بالطلب بما يلي:

- يوافق على الاكتتاب في أسهم الطرح بالعدد المحدد في نموذج طلب الاكتتاب.
- يقر بأنه قد اطلع على نشرة الإصدار وعلى كافة محتوياتها وفهم مضمونها.
- وافق على النظام الأساسي للشركة وعلى جميع تعليمات وشروط الاكتتاب الواردة في نشرة الإصدار واستمارة طلب الاكتتاب.
- يحتفظ بحقه في مقاضاة الشركة عن الأضرار التي تلحق به بسبب معلومات غير صحيحة أو غير كاملة وردت في نشرة الإصدار، أو بسبب إغفال معلومات جوهرية يفترض أن تكون جزءاً من نشرة الإصدار وتؤثر على قرار الاستثمار للمتقدم بطلب الاكتتاب.
- يقر بأنه لم يكتتب هو أو أي من أفراد عائلته المشمولين في نموذج طلب الاكتتاب سابقاً في أسهم الشركة.
- يقبل عدد الأسهم التي يتم تخصيصها له وجميع شروط وتعليمات الاكتتاب الموجودة في النشرة وفي استمارة طلب الاكتتاب، وبأنه يعلم أن للشركة الحق في رفض كافة الطلبات في حالة تكرار طلب الاكتتاب؛
- يتعهد بعدم إلغاء أو تعديل استمارة طلب الاكتتاب بعد تسليمها لمدير الاكتتاب أو الجهات المستلمة.

١٩-٥ بنود متفرقة

إن طلب الاكتتاب وكافة الشروط والأحكام والتعهدات ذات العلاقة ستكون ملزمة ولمنفعة أطرافها وخلفائهم والمتنازل منهم لصالحهم ومنفذي الوصايا ومديري التركات والورثة، ويُشترط أنه فيما عدا ما جرى النص عليه تحديداً في هذه النشرة، فإنه لا يتم التنازل عن الطلب أو عن أي حقوق أو مصالح أو التزامات ناشئة عنه، أو التفويض بها لأي من الأطراف المشار إليهم في هذه النشرة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر. تخضع الشروط والأحكام هذه واستلام طلبات الاكتتاب أو العقود المترتبة عليها وتفسر طبقاً للقوانين والانظمة المعمول بها في المملكة.

١٩-٦ تسجيل الأسهم وترتيبات التعامل

تحتفظ تداول بسجل للمساهمين يحتوي على اسمائهم وجنسياتهم وعناوين إقامتهم ومهنتهم وأرقام تسلسل الأسهم التي يملكونها والمبالغ المدفوعة من قيمة هذه الأسهم.

١٩-٧ سوق الأسهم السعودية (تداول)

ظلت السوق المالية السعودية غير رسمية حتى أوائل الثمانينات الميلادية عندما باشرت الحكومة النظر في إيجاد سوق منظم للتداول وإيجاد الأنظمة اللازمة لذلك، إذ تم في عام ١٩٨٤م تشكيل لجنة وزارية من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة ومؤسسة النقد بهدف تنظيم وتطوير السوق. وكانت مؤسسة النقد الجهة الحكومية المعنية بتنظيم ومراقبة السوق حتى تأسست هيئة السوق المالية بتاريخ ٢/٦/١٤٢٤هـ الموافق ١/٨/٢٠٠٣م بموجب « نظام السوق المالية » الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣٠) التي تشرف على تنظيم ومراقبة السوق المالية من خلال إصدار اللوائح والقواعد الهادفة إلى حماية المستثمرين وضمان العدالة والكفاءة في السوق.

وافق مجلس الوزراء السعودي في الجلسة المنعقدة يوم الاثنين ٢٩ صفر ١٤٢٨هـ الموافق ١٩ / ٣ / ٢٠٠٧م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز على تأسيس شركة مساهمة سعودية باسم ” شركة السوق المالية السعودية (تداول)“، يأتي القرار تنفيذاً للمادة العشرين من نظام السوق المالية التي تقضي بأن تكون الصفة النظامية للسوق المالية شركة مساهمة.

ويغطي نظام تداول عملية التداول بشكل متكامل ابتداءً بتنفيذ الصفقة وانتهاءً بالتسوية. ويتم التداول على فترة واحدة من الساعة ١١ صباحاً وحتى ٣:٣٠ مساءً. ويتم خلالها تنفيذ الأوامر. أما خارج هذه الأوقات فيسمح بإدخال الأوامر وتعديلها وإلغائها من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة ١١ صباحاً كما يمكن تعديل الأوامر وإلغائها من الساعة ٣:٣٠ مساءً وحتى الساعة ٤:٣٠ مساءً. ويمكن عمل قيود واستفسارات جديدة ابتداءً من الساعة ١٠ صباحاً لجلسة الافتتاح (التي تبدأ الساعة ١١ صباحاً). وقد تتغير هذه الأوقات خلال شهر رمضان وتعلن من قبل إدارة تداول.

تنفذ الصفقات من خلال مطابقة آلية للأوامر، ويتم استقبال وتحديد أولوية الأوامر وفقاً للسعر. وبشكل عام، تنفذ أوامر السوق أولاً، وتليها الأوامر محددة السعر. وفي حال إدخال عدة أوامر بالسعر نفسه فإنه يتم تنفيذها وفقاً لتوقيت الإدخال.

ويقوم نظام تداول بتوزيع نطاق شامل من المعلومات من خلال قنوات مختلفة أبرزها موقع تداول على الإنترنت، وتوفير بيانات السوق بشكل فوري لمزودي المعلومات المرخصين. وتتم تسوية الصفقات آنياً خلال اليوم، أي نقل ملكية الأسهم يتم مباشرة بعد تنفيذ الصفقة.

و يجب على الشركة الإفصاح عن جميع القرارات والمعلومات ذات الأهمية للمستثمرين عبر نظام تداول. وتقع على عاتق إدارة تداول مسؤولية مراقبة السوق بهدف ضمان عدالة التداول وكفاءة عمليات السوق.

١٩-٨ تداول الأسهم

يُتوقع البدء بتداول أسهم الشركة بعد التخصيص النهائي لأسهم الشركة وإعلان تأسيس الشركة. وسيتم الإعلان في سوق الأسهم «تداول» بهذا الخصوص. وتعتبر التواريخ والأوقات المذكورة في هذه النشرة تواريخ مبدئية ذكرت للاستدلال فقط، ويمكن تغييرها أو تمديدتها بموافقة هيئة السوق المالية.

لا يمكن التداول في الأسهم المطروحة إلا بعد اعتماد تخصيص الأسهم في حسابات المكتتبين في السوق. وتسجيل الشركة في القائمة الرسمية وإدراج أسهمها في السوق المالية «تداول» ويحظر التداول فيها حظراً تاماً، ويتحمل المكتتبون الذين يتعاملون في تلك الأنشطة المحظورة من التداول المسؤولية الكاملة عنها، ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية قانونية في هذه الحالة.

يخضع المساهمون المؤسسون لقيود عدم جواز التصرف في أسهمهم لفترة ثلاث سنوات مالية كاملة لا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً (“فترة الحظر”) من تاريخ تأسيس الشركة. ويجب الحصول على موافقة هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد على أي بيع للأسهم من قبل المساهمين المؤسسين بعد انتهاء فترة الحظر، كما ينبغي إبلاغ مؤسسة النقد والجهات المختصة بنسب الملكية التي تزيد عن (٥٠%) خمسة بالمائة وأي تغيير يطرأ على هذه النسب

لكون الأسهم لم تكن متداولة سابقاً، سوف لن يكون هناك أي تغير في سعر السهم قبل إدراجها في السوق المالية.

١٩-٩ الأوقات والظروف التي يجوز فيها تعليق الطرح

بناءً على المادة ٣٥ من قواعد التسجيل والإدراج فإن للهيئة تعليق الإدراج أو إلغائه في أي وقت وذلك في حالات معينة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر (متى ما رأت ضرورة ذلك لحماية المساهمين أو السوق، أو إذا أخفقت الشركة بالالتزام بالنظام ولوائحها إخفاً جوهرياً، أو أنها لم تستوف متطلبات السيولة، أو في حال كانت مستويات عمليات الشركة وأصولها لا تسوّغ التداول المستمر من وجهة نظر الهيئة، أو أيضاً إذا رأت الهيئة أنه لم يعد مناسباً استمرار إدراج أسهم الشركة في السوق).

كما أنه وبناءً على المادتين ٣٦ و ٣٧ من قواعد التسجيل والإدراج، فإن للشركة الإلغاء أو التعليق الاختياري لإدراج أسهمها بعد حصولها على موافقة الهيئة، على أن تلتزم بعد ذلك بالحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين، وتلتزم بالمبادرة بسرعة الإعلان عن سبب تعليق الأدرج ومدته أو سبب الإلغاء وطبيعة الحدث الذي سبب التعليق أو الإلغاء وتأثير ذلك في نشاطات الشركة وذلك بما يتوافق مع نظام الهيئة ولوائحها، كما أنه للشركة رفع طلب للهيئة للتعليق المؤقت ولها قبول الطلب أو رفضه بحسب تقديرها وما تراه مناسباً في ذلك.

٢٠ الوثائق المتاحة للمعاينة

ستتوفر المستندات التالية للفحص في المركز الرئيسي للشركة الكائن في مدينة جدة طريق المدينة - مركز المساعدة بين الساعة ١٠ صباحاً إلى الساعة ٤ مساءً قبل أسبوعين من فترة الاكتتاب وخلال فترة الاكتتاب:

عقد تأسيس الشركة

- (النظام الأساسي المقترح للشركة)
- (قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٧) بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٤هـ) بالموافقة على ترخيص الشركة)
- المرسوم الملكي القاضي بالترخيص بتأسيس الشركة رقم (٢٣/م) بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٨هـ
- موافقة هيئة السوق المالية على طرح الأسهم للاكتتاب العام)
- الموافقات الخطية من المستشارين على الإشارة إليهم ضمن نشرة الاصدار
- صورة من موافقة مؤسسة النقد المبدئية
- اتفاقية التعهد بالتغطية
- (تقرير المحاسب القانوني للمركز المالي المستقبلي)
- اتفاقية إدارة خدمات انتقالية لمحفظة عملاء البنك بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٢/٦/٢٦م
- خطاب التعهد الصادر من بنك الجزيرة المؤرخ في ٢٠١٢/٧/٩م والمتعلق بإخلاء ذمة ومسؤولية الشركة
- (مسودة اتفاقية نقل الأعمال مع بنك الجزيرة)
- (تقارير التأمين العالمي لعام ٢٠١١ من شركة سويس ري)
- (تقرير سوق التأمين السعودي لمؤسسة النقد العربي السعودي)

الملحق ١ : تقرير المركز المالي المستقبلي



حضرة السادة / المديرين المرشحين المحترمين
شركة الجزيرة تكافل تعاوني (شركة مساهمة تحت التأسيس)
ص.ب ٦٢٧٧،
جدة ٢١٤٤٢
المملكة العربية السعودية

السادة مجموعة بي إم جي المالية ("المستشار المالي")
المخمل بلازا، الدور الخامس
حي الحمراء
ص.ب: ٥٢٩٧٢
جدة ٢١٥٧٣،
المملكة العربية السعودية

التاريخ : ٠٣ مارس ٢٠١٣

تقرير فحص خاص لقائمة المركز المالي المستقبلية للسادة مساهمي شركة الجزيرة تكافل تعاوني (شركة مساهمة تحت التأسيس)

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة لشركة الجزيرة تكافل تعاوني (شركة مساهمة تحت التأسيس) ("الشركة") كما في ١ يوليو ٢٠١٣ ("تاريخ البداية المتوقع") والإيضاحات المرفقة المتعلقة بما والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من قائمة المركز المالي المستقبلية. إن إدارة الشركة ("الإدارة") مسؤولة عن قائمة المركز المالي المستقبلية. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول قائمة المركز المالي المستقبلية والإيضاحات المرفقة بما بناء على الفحص الذي قمنا به.

تم فحصنا وفقاً لمعيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ولقد شمل الفحص الإجراءات التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكنا من إبداء الرأي حول الافتراضات التي استخدمتها الإدارة عند إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية.

وفي رأينا، إن قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة تم عرضها والإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات معيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وأن الافتراضات التي استخدمتها الإدارة توفر أساساً معقولاً لإعداد قائمة المركز المالي المستقبلية. و نظراً لأن الأحداث والظروف، في كثير من الأحيان، قد لا تحدث كما تم توقعها، لذلك فإن المركز المالي المتوقع الذي تم عرضه في قائمة المركز المالي المستقبلية قد لا يمكن تحقيقه وقد يكون الفرق بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية جوهرياً. نحن لسنا مسؤولين عن تحديث تقرير الفحص الخاص هذا نتيجة للأحداث والظروف التي تطرأ بعد تاريخ هذا التقرير.

يعتبر هذا التقرير مطلباً من مطالب هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية وقد تم إعطاء هذا التقرير لغرض الإلتزام بذلك المطلب وليس لأي غرض آخر.

برائيس وقرهاوس كويرز

عمر محمد السقا
ترخيص رقم ٣٦٩

برائيس وقرهاوس كويرز، حيل سكوير، ص.ب. ١٦٤١٥، جدة ٢١٤٦٤، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٤٠٠-٦١٠ (٢) ٤٩٦٦، فاكس: ٤٤١١-٦١٠ (٢) ٤٩٦٦، www.pwc.com/middle-east

ترخيص رقم (٢٥)، الشركاء المرخصون: عمر محمد السقا (٣٦٩)، خالد أحمد محضر (٣٦٨)، محمد عبدالعزيز العبيدي (٣٦٧)، إبراهيم رضا حبيب (٣٨٣)

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاح

		الموجودات
		الموجودات المتداولة
	٣	النقد و ما يعادله
<u>٣٥١,٧٣٢,٧٤٠</u>		
	٣	الأرباح المستحقة على وديعة نقاء
<u>١,١٨٢,١٠٧</u>		
<u>٣٥٢,٩١٤,٨٤٧</u>		
		الموجودات غير المتداولة
	٤	مصاريف ما قبل التشغيل - صافي
<u>٥,٥٢١,٥٦٣</u>		
<u>٣٥٨,٤٣٦,٤١٠</u>		مجموع الموجودات

		المطلوبات
		المطلوبات المتداولة
	٥	المطلوبات لأطراف ذوي علاقة
<u>٨,٤٣٦,٤١٠</u>		
<u>٨,٤٣٦,٤١٠</u>		مجموع المطلوبات

		حقوق المساهمين
	٦	رأس المال
<u>٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠</u>		
<u>٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠</u>		مجموع حقوق المساهمين
<u>٣٥٨,٤٣٦,٤١٠</u>		مجموع المطلوبات و حقوق المساهمين

تعتبر الايضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من قائمة المركز المالي المستقبلية

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

١- التنظيم والنشاط

إن شركة الجزيرة تكافل تعاوني («الشركة»)، هي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٧ بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣١هـ الموافق ١٢ أبريل ٢٠١٠ المصادق عليه بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢٣ بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١هـ الموافق ١٣ أبريل ٢٠١٠.

إن أهداف الشركة هي توفير منتجات الحماية والادخار التأمينية والخدمات ذات الصلة وفقاً لتأسيسها، والأنظمة المطبقة في المملكة العربية السعودية.

يبلغ إجمالي رأس مال الشركة المصرح به ٣٥٠ مليون ريال سعودي (٣٥ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات للسهم الواحد).

يملك المؤسسون المدرجة أسماؤهم في إيضاح ٦ مجتمعون حصة إجمالية قدرها ٧٠% من رأس مال الشركة. أما النسبة المتبقية والبالغة ٣٠% من رأس المال سيتم طرحها للاكتتاب العام (أنظر إيضاح ٦).

يتوقع أن يكون تاريخ بدأ الشركة هو ١ يوليو ٢٠١٣ («تاريخ البداية المتوقع») وهو التاريخ الذي تتوقع الشركة أن تحصل فيه على السجل التجاري.

٢- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أعدت قائمة المركز المالي المرفقة طبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين و وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية لادراجها في نظام تداول.

ستقوم الشركة باعداد القوائم المالية الأولى بعد تأسيسها وفقاً لـ «للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» على النحو المطلوب من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

وفيما يلي ملخص لسياسات الشركة المحاسبية الهامة التي طبقت وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:

أ- العرف المحاسبي

تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية بالريال السعودي بناءً على أساس التكلفة التاريخية وطبقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي ومبدأ استمرارية النشاط.

ب- تقديرات الإدارة

إن إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتطلب استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على بعض أرصدة الموجودات والمطلوبات بتاريخ المركز المالي، إضافة إلى أرصدة الإيرادات والمصاريف خلال نفس الفترة. وبالرغم من أن هذه التقديرات مبنية على المعلومات المتعلقة بالأحداث الحالية والمستقبلية المتوفرة لدى الإدارة إلا أن النتائج الفعلية النهائية قد تختلف عن هذه التقديرات.

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

ج- نقد ومايعادله

يتكون من النقدية بالصندوق ولدى البنوك والاستثمارات ذات السيولة العالية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإقضاء.

د- مصاريف ما قبل التشغيل

يتم رسملة المصاريف المحملة على الشركة خلال فترة التأسيس وعملية الترخيص ومصاريف الطرح الأولي والاكتتاب، وتفيد كمصاريف ما قبل التشغيل.

طبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، سيتم تحميل مصاريف ما قبل التشغيل التي لا توجد لها منافع مستقبلية على قائمة الدخل في أول فترة مالية بعد تأسيس الشركة و يتم إستنفاد مصاريف ما قبل التشغيل التي لها منافع مستقبلية بطريقة القسط الثابت على فترة ٧ سنوات أو الفترة المستقبلية المتوقعة لمنافعها الاقتصادية، أيهما أقصر. عندما تقوم الشركة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيتم تحميل مصاريف ما قبل التشغيل على قائمة الدخل خلال الفترة المالية الأولى للشركة.

هـ - ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

يتم قيد المطالبات للمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل عن النفقات التي قام بها المؤسسين نيابة عن الشركة.

٣- النقد و ما يعادله

٢٤٦,٧٣٢,٧٤٠	النقد و ما يعادله في حساب الضمان
<u>١٠٥,٠٠٠,٠٠٠</u>	النقد المتوقع من الطرح العام الاولي

٣٥١,٧٣٢,٧٤٠

يشمل النقد وما يعادله كما في تاريخ البداية المتوقع على النقد المودع من قبل المساهمين المؤسسين بحساب الضمان نيابة عن الشركة بالإضافة إلى العائد المحقق على هذا الحساب من خلال ودائع نقاء، يمثل العائد المستحق على وديعة نقاء العائد المحقق عن الفترة من ٠٣ أبريل ٢٠١٣م حتى تاريخ البداية والذي لم يتم استلامه كما في تاريخ البداية المتوقع.

يشمل النقد المتوقع من الطرح الأولي العام النقد الذي يتوقع أن تستلمه الشركة من الطرح العام الأولي.

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤- مصاريف ما قبل التشغيل، صافي

٩٢٦,٣٠٠	مصاريف نظامية
٢,٣٢٤,٩٨٠	الاتعاب المهنية *
٢,٩٢٣,١٣٠	مصاريف طرح أولي**
١,٥٧٢,٠٠٠	مصاريف تمويلية***
٦٩٠,٠٠٠	أخرى
٨,٣٩٤,٨٥٣	
(٢,٩١٤,٨٤٧)	(يخصم) : العائد المستحق على وديعة نقاء
<u>٥,٥٢١,٥٦٣</u>	مصاريف ما قبل التشغيل، صافي

* تشمل المصاريف القانونية ومصاريف تأسيس الشركة.

** تشمل مصاريف المستشار المالي والمحاسبين ومصاريف شركة العلم ومصاريف نشرة الإصدار.

*** تشمل مصاريف التغطية ومصاريف مدير الاكتتاب ومصاريف البنوك المستلمة.

وبلغ إجمالي مصاريف ما قبل التشغيل التي تحملتها الشركة حتى تاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٣ مبلغاً وقدره ٢,٥٢٨,٠٨٤ ريال سعودي.

٥- معاملات وأرصدة مع أطراف ذوي العلاقة

إن الرصيد المستحق لطرف ذي علاقة كما في ١ يوليو ٢٠١٣، يمثل مبلغ مستحق لبنك الجزيرة فيما يتعلق بمصاريف ما قبل التشغيل والتي سيتحملها بنك الجزيرة نيابة عن الشركة قبل ١ يوليو ٢٠١٣. يشمل الرصيد الإجمالي المستحق مبلغ ٢,٥٢٨,٠٨٤ ريال سعودي والذي تم تكبده من قبل البنك كما في ٢٣ فبراير ٢٠١٣. إن بنك الجزيرة هو من المساهمين المؤسسين للشركة (أنظر إيضاح ٦).

اتفق بنك الجزيرة مع المساهمين المؤسسين في تاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٢ على ترتيب انتقالي مقترح. اتفق الطرفان طبقاً للترتيب الانتقالي المقترح، على تقاسم موارد معينة والشروط المتعلقة بكيفية توزيع التكاليف وذلك لفترة تبدأ عند تاريخ بداية الشركة وتنتهي في تاريخ بدء اتفاقية نقل الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، ستدير الشركة المحفظة الائتمانية لبنك الجزيرة حتى أن تحول للشركة في تاريخ يحدد في اتفاقية نقل الأعمال.

تشمل التكاليف والموارد القابلة للتقاسم مصاريف الرواتب التي خصصها بنك الجزيرة للشركة وتكاليف الموارد المشتركة الأخرى مثل الاستهلاك، والإيجار، وحساب الصيانة وغيرها من المصاريف الإدارية والعمومية.

يتحمل بنك الجزيرة جميع المصاريف العمومية والإدارية التي تكبدها الشركة قبل بداية الشركة وحصول منتجاتها على موافقة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، حتى الانتهاء من الموافقة على اتفاقية نقل الأعمال المقترحة فان شروط الترتيب الانتقالي المقترح تبقى صالحة.

ستقوم الشركة بتحميل رسوم ادارة على بنك الجزيرة لمدة خمسة عشر شهراً من تاريخ بدء الأعمال التجارية على النحو المتفق عليه كنسبة مئوية من إجمالي الدخل المتولد من المحفظة التأمينية لبنك الجزيرة.

شركة الجزيرة تكافل تعاوني

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ١ يوليو ٢٠١٣ (تاريخ بدأ النشاط المتوقع)

(جميع المبالغ بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. رأس المال

يبلغ إجمالي رأس مال الشركة المصرح به ٣٥٠ مليون ريال سعودي (٣٥ مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ ١٠ ريال سعودي لكل سهم) يبلغ رأس المال المصدر منه ٢٤٥ مليون ريال سعودي (٢٤,٥ مليون سهم بقيمة مدفوعة تبلغ ١٠ ريال سعودي لكل سهم) ويملكها المساهمون كما يلي:

م	اسم المساهم	عدد الاسهم (غير مدققة)	رأس المال المدفوع (غير مدققة)
١	بنك الجزيرة	١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠
٢	الجزيرة كابيتال	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٣	شركة خليفة عبدالله الملحم وشركاه	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٤	شركة اتحاد الاخوة للتنمية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٥	شركة القصبى للمقاولات المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٦	شركة مجموعة خالد البلطان للاستثمار التجاري المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٧	شركة التاج الاقليمية للتنمية والتطوير المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٨	شركة الفواصل الاقليمية للاستثمار المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
٩	شركة صكوك الاقليمية الاستثمار المحدودة	١,٧٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠,٠٠٠
	إجمالي المدفوع من المساهمين المؤسسين	٢٤,٥٠٠,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠
	إجمالي المحصل من الطرح العام الأولي	١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠
		٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠

إجمالي المخصص للطرح العام الأولي يمثل ٣٠٪ من رأس مال الشركة والبالغ ٣٥٠ مليون ريال سعودي بما يعادل مبلغ ١٠٥ مليون ريال سعودي، والذي يتألف من ١٠,٥٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريال سعودي للسهم من خلال الاكتتاب العام الأولى. وسوف يتم اثبات النقدية المتوقعة استلامها في قائمة المركز المالي المستقبلية تحت بند الموجودات المتداولة.

٧- الموافقة على قائمة المركز المالي المستقبلية

قامت إدارة الشركة باعتماد إصدار قائمة المركز المالي المستقبلية نيابة عن المساهمين المؤسسين في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٣.

الملحق ٢ : تقرير الفحص الخاص



حضرات السادة مجلس الإدارة المرشح
شركة الجزيرة تكافل تعاوني (شركة مساهمة تحت التأسيس)
ص.ب ٦٢٧٧،
جدة ٢١٤٤٢
المملكة العربية السعودية

السادة مجموعة بي إم جي المالية ("المستشار المالي")
المخمل بلازا، الدور الخامس
حي الحمرا
ص.ب: ٥٢٩٧٢
جدة ٢١٥٧٣،
المملكة العربية السعودية

التاريخ: ٠٣ مارس ٢٠١٣

السادة / المحترمون

تقرير المحاسب القانوني عن تطبيق إجراءات متفق عليها

إن شركة الجزيرة تكافل تعاوني ("الشركة") هي شركة مساهمة تحت التأسيس لدى وزارة التجارة والصناعة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٧ بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣١هـ (الموافق ١٢ إبريل ٢٠١٠) المصادق عليه بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢٣ بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١هـ (الموافق ١٣ إبريل ٢٠١٠). لقد تم تعييننا من قبل المساهمين المؤسسين كمحاسبين قانونيين لإصدار تقريرنا عن الشركة بغرض طرح أسهمها للاكتتاب العام.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها مع مجلس الإدارة المرشح والمستشار المالي في ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية ضمن نشرة الإصدار، لغرض طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام. يعتبر مجلس إدارة الشركة المرشح مستقولا عن المعلومات المالية. وحسب فهمنا، تحتفظ الشركة بمعلوماتها المالية حسب المعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية. يتحمل مجلس الإدارة المرشح والمستشار المالي وحدهما المسؤولية عن كفاية الإجراءات المتبعة.

لقد قمنا بعمل الإجراءات المتفق عليها وفقا للمعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمتعلقة بعمليات الإجراءات المتفق عليها. وتتلخص الإجراءات المتفق عليها أن نقدم تقريرا عن ما يلي:

- أنه تم تسجيل مصاريف ما قبل التأسيس وأنه قد تم الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة "قائمة المركز المالي المستقبلية" كما في ١ يوليو ٢٠١٣م (تاريخ بدء النشاط المتوقع) حسب معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

برايس وترفاهوس كويرز، جميل سكوير، ص.ب. ١٦٤١٥، جدة ٢١٤٦٤، المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦١٠-٤٤٠٠ (٢) ٩٦٦٦، فاكس: ٦١٠-٤٤١١ (٢) ٩٦٦٦، www.pwc.com/middle-east

ترخيص رقم (٢٥)، الشركاء المرخصون: عمر محمد السقا (٣٦٩)، خالد أحمد محضن (٣٦٨)، محمد عبدالعزيز العبيدي (٣٦٧)، إبراهيم رضا حبيب (٣٨٢)



- فيما يتعلق بالنقدية فيما يخص حقوق ملكية الأسهم في الشركة ل يتم توزيعها على الشركاء المؤسسين ("المؤسسين" مساهمي حقوق الملكية)، كما تم الإفصاح عنه في قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة كما في تاريخ بدء النشاط المتوقع والذي تم استلامه من قبل الشركة.

ملخص الإجراءات المتفق عليها كما يلي:

١. الحصول على قائمة المركز المالي المستقبلية لشركة كما في تاريخ التأسيس المتوقع مع الإيضاحات في هذا الشأن والحصول على ميزان المراجعة المتوقع كما في التاريخ المذكور أعلاه والمعد بواسطة الشركة. مطابقة قائمة المركز المالي المستقبلية مع ميزان المراجعة المتوقع.

٢. الحصول على كشف حساب مصاريف ما قبل التأسيس المعلن عنها في قائمة المركز المالي المستقبلية كما في تاريخ التأسيس المتوقع. القيام بفحص بما يعادل ٥٠% من المستندات المؤيدة المتعلقة بمصاريف ما قبل التأسيس لتقييم ما إذا كانت تلك المصاريف قد تم تسجيلها وفقا لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وما إذا كانت العمليات المتوقعة وفقا للتصورات والافتراضات التجارية لمجلس الإدارة المرشح.

٣. فحص الشهادة البنكية لتأييد استلام أموال المساهمين المؤسسين في رأس مال الشركة من قبل البنك. وكنتيجة للقيام بالإجراءات المشار إليها أعلاه، لم نجد أي استثناءات يتوجب علينا التقرير عنها. ومع ذلك، فإننا نود إيضاح ما يلي:

١. تم مطابقة قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة كما في تاريخ التأسيس المتوقع والمعدة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٣ م مع ميزان المراجعة المتوقع.

٢. بلغت مصاريف متعلقة بما قبل التشغيل حتى تاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٣ م مبلغ ٢,٥٢٨,٠٨٤ ريال سعودي (ما يعادل ٣٠% من مجموع مصاريف ما قبل التأسيس). بلغت توقعات العمليات بواسطة الشركة للفترة من ٢٤ فبراير ٢٠١٣ حتى تاريخ بدء النشاط المتوقع مبلغ ٥,٩٠٨,٣٢٦ ريال سعودي (ما يعادل ٧٠% من مجموع مصاريف ما قبل التأسيس). سجلت الشركة مصاريف ما قبل التشغيل حسب معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. تتوافق العمليات المتوقعة والتي قمنا بفحصها مع التصورات والافتراضات التجارية لمجلس الإدارة المرشح.



١. بلغ رأس مال الشركة المقترح مبلغ ٣٥٠ مليون ريال سعودي. قام الشركاء المؤسسون بدفع مبلغ ٢٤٥ مليون ريال سعودي والباقي مبلغ ١٠٥ مليون ريال سعودي ويتم توفير المبلغ المتبقي عن طريق طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام. قدمت الشركة لنا خطاباً صادراً من بنك الجزيرة فيما يحتويه تأكيداً على مساهمات الشركاء المؤسسين بمبلغ ٢٤٥ مليون ريال سعودي وهي محجوزة بواسطة البنك لصالح الشركة.

نظراً لأن الأحداث والظروف، في كثير من الأحيان، قد لا تحدث كما تم توقعها، لذلك فإن المركز المالي المتوقع الذي تم عرضه في قائمة المركز المالي المستقبلية قد لا يمكن تحقيقه وقد يكون الفرق بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية جوهرياً. ونظراً لإحتمال تغير الأحداث والظروف بين فترة وأخرى، فإننا لسنا مسئولين عن تحديث هذا التقرير نتيجة للأحداث والظروف التي تطرأ بعد تاريخ هذا التقرير.

بما أنه لا تشكل البنود المذكورة أعلاه إجراءات مراجعة أو فحصاً حسب معايير المراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، نحن لا نبدي أي رأي فيما يتعلق بمصارييف ما قبل التأسيس أو مساهمات حقوق المؤسسين وفيما لو قمنا بإجراءات إضافية كان بالإمكان أن تظهر أمور أخرى والتي كنا سوف نصدر تقارير بمحتواها لكم.

يهدف هذا التقرير فقط للاستخدام الشركة ومجموعة بي إم جي للإغراض المذكورة أعلاه. كما تبين في خطاب التمثيل أن هذا التقرير هو للاستخدام ضمن نشرة الإصدار ولا يمكن استخدامه في أية أغراض أخرى بدون موافقة خطية مسبقة منا.

يعتبر هذا التقرير مطلباً من مطالب هيئة السوق المالية السعودية وقد تم إعطاء هذا التقرير لغرض الالتزام بتلك المتطلبات وليس لأجل أي أغراض أخرى.

برايس ووترهاوس كوبرز

عمر محمد السقا
ترخيص رقم ٣٦٩



www.takaful.com.sa